2016 | 36

SEYASAT

سياسات

دراسات

- دراسة نقدية للقرار بقانون الضمان الاجتماعي
- "فتح" و"حماس" من الداخل: مؤشرات غير ديمقراطية
- اللاجئون الفلسطينيون.. ما بين حق العودة والتعويض

مقالات

- كيف نجعل من الضمان الاجتماعي المنتظر قِبلَةً لكل الفلسطينيين؟
- انتخابات البلديات.. إلى أين؟
- الانقسام يا ملك الزمان!
- خروج بريطانيا ومستقبل الاتحاد

الندوة

- الانتخابات البلدية: عودة إلى "اختبار الصناديق" تحفّها الشكوك والمصاعب

سياسات عامة

- مساهمة قوانين التأمينات الزراعية والإقراض الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

36 2016

سياسات

SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصـــــليـــة تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٣٦) آب ٢٠١٦

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٣
- دراسة نقدية للقرار بقانون الضمان الاجتماعي ٩
  تهاني مفيد عويوي
- «فتح» و «حماس» من الداخل: مؤشرات غير ديمقراطية ٢٩
  إيهاب يوسف أبو منديل
- اللاجئون الفلسطينيون ما بين حق العودة والتعويض ٥٢
  إكرام عمر
- كيف نجعل من الضمان الاجتماعي المنتظر قِبلَةً لكل الفلسطينيين؟ ٦١
  عبد الرحيم الحسن
- انتخابات البلديات.. إلى أين؟ ٦٧
  محمد طلال
- الانقسام يا ملك الزمان ٧٢
  مهند عبد الحميد
- خروج بريطانيا ومستقبل الاتحاد ٧٨
  د. عاطف أبو سيف
- الانتخابات البلدية: عودة إلى «اختبار الصناديق» تحفّها الشكوك والمصاعب ٨٢
  أجرى الندوة: خالد الزهار
- مساهمة قوانين التأمينات الزراعية والإقراض الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة ١٠٦
  زكريا السرهد
- النظام الإقليمي العربي والقضية الفلسطينية: تطورات ما بعد «الربيع العربي» ١١٩
  كمال علي أبو شاويش
- إطلالة على كتاب: أيامي وأوراقي الدبلوماسية - نبيل الرملاوي ١٤٩
  مراجعة قسم الحاج محمد
- المكتبة ١٥٧

تتسارع التحضيرات لإنجاز الانتخابات البلدية التي ستجري في تشرين الأول من هذا العام، بعد أن تم التوافق على ضرورة عقدها بعد أكثر من اثني عشر عاماً من عقدها في المرة السابقة عام ٢٠٠٤.

يأمل الفاعلون في الحقل السياسي أن تكون هذه الانتخابات مقدمةً لعقد حزمة الانتخابات الأخرى، خاصةً التشريعية والرئاسية والوطنية. وسيكون من المبكر الحكم إذا ما كان هذا سيظل أمنيةً أم أن الانتخابات البلدية ستكون العتبة الأولى لدخول البيت وترميمه.

أما المؤكد، فإن ثمة مصالح مختلفة تضافرت من أجل أن تجعل هذه الانتخابات ممكنة، ومن شأن تفاعلها أن يقود إلى زحف بطيء نحو المزيد من الانتخابات. لكن قبل أن يتحقق هذا، لابد من ضمان نجاح الانتخابات البلدية وضمان تمكين المجالس البلدية المنتخبة من أن تمارس عملها، خاصةً حين يكون التنظيم الفائز فيها معارضاً سياسياً في البقعة الجغرافية التي توجد فيها البلدية المعنية.

الواضح أن السكون السياسي الخارجي في ظل حالة الاضطراب التي يمر فيها الإقليم، يجعل النظر إلى الملف الداخلي – بكثير من العناية – أمراً منطقياً. وإذا كان الأمر كذلك، فإن البحث عن سبل رأب القليل من الصدع يظل أفضل من التسليم باستحالة تحقيق المصالحة. إلى جانب ذلك، فإن تطوير فرص الحياة الكريمة وتحفيز المواطنين على الانغماس أكثر في صناعة الصالح العام بعد تحديده كله يساهم في التخفيف عنهم.

تبدأ سياسات دراساتها لهذا العدد بدراسة لـ تهاني مفيد عويوي حول قانون الضمان الاجتماعي بعنوان «دراسة نقدية للقرار بقانون الضمان الاجتماعي»، حيث تحاول الباحثة تسليط الضوء على ما للقرار وما عليه. ويناقش الباحث إيهاب أبو منديل المؤشرات الديمقراطية داخل التنظيمين الكبيرين «فتح» و«حماس» في دراسته الموسومة «فتح وحماس من الداخل: مؤشرات غير ديمقراطية»، وتكتب الباحثة إكرام عمر حول حق العودة وإذا ما كان يجوز التعويض عنه، في استعادة للنقاش حول جملة الحقوق الوطنية الفلسطينية التي لا تسقط بالتقادم.

تناقش زاوية المقالات في سياسات مجموعةً متنوعةً من الموضوعات التي تبدأ من الضمان الاجتماعي، حيث يكتب الباحث عبد الرحيم حسن «كيف نجعل من الضمان الاجتماعي المنتظر قِبلَةً لكل الفلسطينيين؟»، ومن ثم موضوع الانتخابات البلدية، حيث يكتب الباحث محمد طلال مقالاً يحلل فيه بعض الجوانب العالقة في عملية الانتخابات البلدية، ويكتب الصحافي مهند عبد الحميد دراسةً حول الانقسام بعنوان «الانقسام يا ملك الزمان». فيما يكتب الدكتور عاطف أبو سيف رئيس التحرير محاولاً تسليط الضوء على انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إثر الاستفتاء على ذلك.

تواصل سياسات تسليط الضوء على الانتخابات

البلدية، وتخصص ندوتها لمجموعة من اللقاءات يجريها الصحافي خالد الزهار مع قيادات التنظيمات الكبرى حول مواقف أحزابهم من الانتخابات البلدية. يحاور الزهار من «فتح» النائب عنها فيصل أبو شهلا، ومن «حماس» القيادي فيها أحمد يوسف، ومن الجهاد الإسلامي مسؤول علاقاتها الوطنية خالد البطش، ومن الجبهة الشعبية مسؤول ساحتها في غزة جميل مزهر، ومن الجبهة الديمقراطية عضو مكتبها السياسي طلال أبو ظريفة.

وفي زاوية السياسات العامة، يكتب الباحث زكريا السرهد دراسة بعنوان «مساهمة قوانين التأمينات الزراعية والإقراض الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة». أما في زاوية السياسة الدولية، فيفكك الباحث كمال أبو شاويش السياق العربي الحالي محاولاً أن يسبر أغوار تأثيره على القضية الفلسطينية في دراسته المعنونة «النظام الإقليمي العربي والقضية الفلسطينية: تطورات ما بعد الربيع العربي».

وفي زاوية عرض الكتب، تقوم الباحثة قسم الحاج بقراءة كتاب الدبلوماسي الفلسطيني نبيل الرملاوي «أيامي وأوراقي الدبلوماسية»، وكالعادة تنهي سياسات عددها بعرض قصير لمجموعة من الكتب الصادرة حديثاً.

وإذا كانت سياسات تنهي عددها كما أنهته في كل مرة سابقة، فإنها تأمل ألا تنتهي الانتخابات البلدية مثلما انتهت جولات الحوار الوطني السابقة، وتتمنى أن تخصص عدداً قادماً لمناقشة مخرجات الانتخابات ونتائجها.

دراسة نقدية للقرار بقانون الضمان الاجتماعي

تهاني مفيد عويوي*

إن الشعور بالطمأنينة والابتعاد عن الخطر والتهديد هو الغاية التي يسعى كل إنسان لتحقيقها من خلال الاحتماء بالجهات أو المؤسسات أو الدولة التي تعمل على حمايته من الأخطار والظروف التي من الممكن أن تمسه، فإذا وصل الفرد إلى الشعور بالطمأنينة، يكون قد وصل إلى حد الرفاهية، أي ما يعرف بالأمن الاجتماعي، خاصة بعد قيام معظم الدول بالسعي إلى النهوض بالمجتمع في المجالات كافة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي من أجل استقرار المجتمع وتطوره.

باعتبار الضمان الاجتماعي حقاً من حقوق الإنسان، ونظراً لحرص المشرع الفلسطيني على تحقيق المساواة في المجتمع والعدالة الاجتماعية، فقد أقر الرئيس محمود عباس القرار بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضمان الاجتماعي، لضمان حياة كريمة للفئات غير المغطاة بقوانين تقاعد أخرى، وقد تعرض هذا القرار بقانون إلى العديد من الانتقادات المطالبة بإلغائه ووقف سريانه. وعليه، سأقوم برصد أهم الإشكاليات أو النقاط الخلافية التي تداولتها وأجمعت عليها النقابات والاتحادات العمالية ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى بيان مدى تعارض بعض نصوص القانون مع القوانين الأخرى المقرة من المجلس التشريعي.

ستسلط الدراسة الضوء على المحاور الآتية:

* ماجستير بالقانون العام

- **المحور الأول: مفهوم الضمان الاجتماعي**
- **المحور الثاني: قراءة في القرار بقانون الضمان الاجتماعي**
- **المحور الثالث: علاقة القرار بقانون بالتشريعات الوطنية الأخرى**
- **المحور الرابع: العيوب الشكلية والموضوعية القانونية**
- **المحور الخامس: أبرز الإشكاليات التي تم الإجماع عليها**

المحور الأول: مفهوم الضمان الاجتماعي

يقوم الضمان الاجتماعي على أساس توفير الحماية ضد المخاطر الناجمة عن فقدان الدخل، وهذا الأمر مرتبط بالأمن الاقتصادي، فكلمة ضمان تعني وجود خطر معين يجب أخذ الحيطة والحذر منه، ومواجهته، ويشمل الضمان الاجتماعي حماية الأشخاص من المخاطر الآتية: إصابات العمل، الأمراض المهنية، المرض، البطالة، الشيخوخة، حالات العجز.. وحماية المعالين بعد الوفاة، لضمان العيش بالحد الأدنى من الحياة الكريمة.

وبالرجوع إلى المواثيق والمعاهدات الدولية، خاصة المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحق كل شخص في الضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية. وكذلك المادة ٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي أكدت أن «كل شخص، باعتباره عضواً في المجتمع، له الحق في الضمان الاجتماعي، وله الحق في أن يتم توفيره له، من خلال الجهد القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع التنظيم والموارد في كل دولة، من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها من أجل كرامته والتنمية الحرة لشخصيته». وأكدت المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، خاصة «الحق في العمل والحماية من البطالة والحق في الحصول على أجر عادل ومرضٍ يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليها، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية. ولكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته».

أما الاتفاقية الدولية رقم ١٠٢ بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي – التي أقرها مؤتمر العمل الدولي ١٩٥٢ (اتفاقية الضمان الاجتماعي– المعايير الدنيا)، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٥٥، واعتبرت أن المخاطر الاجتماعية هي المرض والوفاة، البطالة والشيخوخة، إصابات العمل، الأعباء العائلية، الأمومة، العجز، وحقوق الورثة – فقد راعت التفاوت في التطورات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التأمين الاجتماعي، على أن تلتزم كل دولة بالتأمين على ثلاثة مخاطر على الأقل، على أن يكون من بينها وبصورة إلزامية أحد المخاطر الآتية: البطالة أو الشيخوخة أو إصابات العمل أو العجز.

أما الاتفاقية العربية رقم ٣ بشأن المستوى

الأدنى للتأمينات الاجتماعية التي أقرها مؤتمر العمل العربي عام ١٩٧١، فقد نصت على أن تتضمن التشريعات الوطنية تغطية تأمينات المخاطر الآتية: إصابات العمل بما فيها الأمراض المهنية، المرض، الأمومة، العجز، الشيخوخة، الوفاة، البطالة، المنافع العائلية، ولكن المادة ٧ منها قضت بوجوب أن يشتمل التشريع الوطني على التأمين ضد اثنين على الأقل من المخاطر السابقة. أما مؤتمر التأمينات الاجتماعية العربي الذي عقد في شرم الشيخ عام ٢٠٠٩، فقد دعا الدول إلى تطوير البنية التنظيمية والإدارية والفنية لمؤسسات التأمينات الاجتماعية وتعزيز وسائل وأساليب عملها بما يحقق أداءها لرسالتها بأفضل صورة ممكنة، وأكد على إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي وفق مبدأ التمثيل الثلاثي المتوازن (الحكومة، أصحاب العمل، العمال) وضرورة استقلالية المؤسسة المالية والإدارية خاصة المتعلقة بالاستثمار.

تركت المعايير الدولية لكل دولة الحرية في تحديد كيفية إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي، ويوجد نظامان للإدارة ـ وهما: أن تكون هناك مؤسسة أو هيئة تتمتع باستقلال مالي وإداري وتخضع لإشراف ورقابة الحكومة باعتبار أن الأموال هي أموال المساهمين من العمال وأصحاب العمل، ويجب الحفاظ على المال العام. أما النظام الآخر فيكون عن طريق قيام الدولة بإدارة المؤسسة بشكل مباشر، وتعتبر من مؤسسات الدولة.

على النطاق الوطني، نصت المادة ٢٢ من القانون الأساسي الفلسطيني على أنه «١- ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة. ٢- رعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون أحكامه، وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي». وأكد القانون الأساسي على إصدار قانون خاص ينظم الضمان الاجتماعي تأكيداً لأهمية هذا الحق وحرصه على أفراد المجتمع بتلقي التأمين الصحي والاجتماعي والعجز.. الخ.

تقضي خصوصية المجتمع الفلسطيني، بالعمل على إقرار قوانين خاصة بالتشريعات الاجتماعية عامة، نظراً لما يعانيه أفراد المجتمع من الاحتلال الإسرائيلي أولاً، ووجود الكثير من الأفراد الذين قدموا التضحيات للوطن، ثانياً، إضافة إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعاني منه المجتمع الفلسطيني. ومن الملاحظ أن المجلس التشريعي الأول كان من ضمن أولويات عمله تشريع القوانين الاجتماعية والقوانين التي تخدم أفراد المجتمع، والتي تقوم على مبادئ العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، فقد أقر عام ٢٠٠٣ قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣ ترسيخاً لهذا النهج، ولكن هذا القانون لم ير النور ولم يتم تطبيقه لسنوات، وفي العام ٢٠٠٧ صدر قرار بقانون بإلغائه وترحيل

الفئات المشمولة بهذا القانون إلى القرار بقانون التقاعد العام رقم ٥ لعام ٢٠٠٧ وذلك في المادة ٢ منه.

لكن، من الملاحظ أن هناك خلطاً في المصطلحات بين الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، والتي يعتبرها البعض مصطلحات مترادفة، مع أن لكل مصطلح دلالته ومضمونه. عرف بعض الفقهاء الضمان الاجتماعي بأنه «نظام لضمان عيش الفرد في حده الأدنى المعقول، عن طريق تأمين العمل له وحماية قدرته عليه، وتعويضه عن دخله المفقود في حالة انقطاعه عنه لأسباب خارجة عن إرادته، وتغطية النفقات الاستثنائية التي تترتب على المرض أو الإصابة أو العجز أو الوفاة، وكذلك نفقات الأعباء العائلية».[١] كذلك يفيد الضمان الاجتماعي بوجود خطر معين يجب الحيطة والحذر منه، ومواجهته بوسائل تحمي الشخص المهدد من ذلك الخطر، وتوفير الحماية ضد المخاطر الناجمة عن فقدان الدخل أو انتقاصه عن الأفراد، وهو مرتبط بالأمن الاقتصادي.[٢]

مما سبق، نرى أن الهدف من الضمان الاجتماعي هو توفير الأمان للفرد من الأخطار التي تهدد مصدر رزقه عن طريق دفع الاشتراكات والانتفاع منها عند استحقاقها، أما الرعاية أو الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة أو المؤسسات فتقدم للأشخاص المحتاجين دون مقابل.

المحور الثاني: قراءة في القرار بقانون الضمان الاجتماعي

قام الرئيس بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢ بالتوقيع على القرار بقانون الضمان الاجتماعي الذي نشر بالجريدة الرسمية[٣] بعد إحالة مشروع القرار بقانون من مجلس الوزراء، وقد تم تعديل بعض المواد وإدخال بعض المواد وشطب البعض الآخر. تبع ذلك العديد من الانتقادات الحادة، فتم تشكيل أطر وجماعات ضغط تطالب إما بوقف تنفيذه أو تعديله نظراً لما يحتويه من بعض القواعد القانونية المجحفة بحق الفئات الضعيفة في المجتمع، وعدم توافر صفة الاستعجال في إقرار القانون والعمل به، وقبل استعراض أهم النقاط الخلافية التي أجمع عليها معظم قطاعات المجتمع المدني والعمال وأصحاب العمل، سأقوم باستعراض أبرز ما يحتويه القرار بقانون.

أولاً: **الفئات التي تسري عليها أحكام القرار بقانون هي:**[٤] العمال المشمولون بأحكام قانون العمل المعمول به، والعاملون غير الخاضعين للتقاعد بموجب أحكام قانون التقاعد العام رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ ، أو قانون التأمين والمعاشات لقوى الأمن الفلسطيني رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٤ م، والعاملون الفلسطينيون لدى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو البعثات الدبلوماسية أو السياسية الأجنبية العاملة في فلسطين، مع عدم الإخلال بقواعد الاتفاقيات الدولية التي تنظم الازدواج في التغطية؛ والعاملون

والموظفــون في الهيئات المحلية، وعلى خدم المنازل ومن في حكمهم. يشــمل بالإضافة إلى ذلك العامل الذي يعمل لحسابه الخاص ولصاحــب العمــل أو الشــريك المتضامن بالانضمام اختيارياً للضمان الاجتماعي.[٥]

ويستثنى من أحكام القرار بقانون الموظفون الذين يؤدون اشتراكات تقاعدية وفق أحكام قانون التقاعد العام، ومنتســبو قوى الأمن الفلسطينية الخاضعون وفق أحكام قانون التأمين والمعاشــات لقوى الأمن، والعمال الذين تكون علاقتهــم بصاحب العمل غير منتظمة.

ثانياً: التأمينــات الاجتماعية أو المنافع التي يغطيهــا القــرار بقانــون[٦] هــي: تأمــين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعية وتأمين إصابــات العمــل وتأمين الأمومــة وتأمين المــرض والتأمين الصحــي وتأمين البطالة وتأمــين التعويضــات العائليــة، على أن تطبــق كل من التأمين على المرض والتأمين الصحــي والبطالــة وتأمــين التعويضات العائليــة تدريجيــاً وعلــى مراحــل لاحقة بموجب أنظمة تصدر عن مجلس الوزراء.

ثالثــاً: البــدء بتطبيق أحــكام القانون خلال فترة السنتين[٧] وتأسيس مؤسسة الضمان الاجتماعــي بمقراتها ومجلس إدارتها لكي تكون على أتم الاســتعداد لتحديد خططها لتنفيذ أحكام هذا القانون.

رابعــاً: نظــام تقاعــد الشــيخوخة التكميلي الذي يتم تنظيمــه بموجب نظام يصدر عن مجلــس الــوزراء،[٨] ويدار مــن إدارة مســتقلة وصنــدوق مســتقل منفصل عن صندوق التأمينــات الاجتماعيــة، وتنتقل إدارة صناديــق الادخــار وحســابات التوفيــر والتأمين الصحي إلى نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي.[٩]

خامســاً: تتمتع مؤسسة الضمان الاجتماعي بالشــخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونيــة الكاملة لمباشــرة جميع الأعمال والتصرفات اللازمة لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها.

سادساً: تم إنشاء صناديق للتأمينات الاجتماعية بحيــث يكون كل صنــدوق منفصلاً، وتكون إدارة هذه الصناديق من مســؤولية مؤسسة الضمان الاجتماعي ولا يجوز إجراء تحويلات مالية تبادلية بينها، ويحظر اســتخدام أموال الصندوق في الإقراض لأي جهة.

ســابعاً: تترأس مجلس إدارة الصندوق شخصية مهنية مســتقلة تعين بقرار من رئيس الدولة وبتنســيب من مجلــس الــوزراء ويكون في عضويــة المجلس أربعة ممثلــين عن مختلف الــوزارات؛ وأربعــة عن العمــال؛ وأربعة عن أصحاب العمــل بالإضافة إلــى خبير مالي أكاديمــي يســميه مجلس الــوزراء، على أن تقــوم وزارتــا العمل والاقتصــاد الوطني –

بصفتهما جهات الاختصاص – كل حسب اختصاصه بتحديد الجهات الأكثر تمثيلاً لكل من العمال وأصحاب العمل، وينتخب المجلس نائباً للرئيس من أحد أعضائه. وبيّن القانون المهام الموكلة لمجلس الإدارة وصلاحياته ومدة عضويته.

ثامناً: الاشتراكات الشهرية التي يدفعها صاحب العمل بنسبة ٨,٥٪ والعامل بنسبة ٧,٥٪، ويستحق المؤمن عليه راتباً تقاعدياً إلزامياً بشرط بلوغه سن الـ ٦٠ وألا يقل إجمالي اشتراكاته الشهرية عن ١٨٠ اشتراكاً، ويتم احتساب الراتب التقاعدي الإلزامي للمؤمن عليه الذي استحق الراتب بواقع ٢٪ عن كل سنة من سنوات الاشتراك مضروباً في المبلغ المساوي للحد الأدنى للأجور، و ١,٧ ٪ عن كل سنة من سنوات الاشتراك مضروباً في المبلغ المتبقي والذي يزيد على الحد الأدنى للأجور، وذلك من متوسط الأجر الشهري المرجح لآخر ٣ سنوات التي تم فيها تسديد الاشتراكات قبل التقاعد الخاضع للحد الأعلى للأجر.[١٠]

تاسعاً: نظم القانون تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين في المواد من ٤٨–٧٢، وتأمين إصابات العمل في المواد ٧٣–٨٨، وتأمين الأمومة من المادة ٨٩ حتى ٩٥، تبين تلك النصوص كيفية احتساب الراتب التقاعدي وشروط استحقاق كل منفعة.

هذه هي أبرز النقاط التي نص عليها القرار بقانون، ومن المعلوم أن قانون الضمان الاجتماعي له صلة ببعض القوانين الأخرى والتشريعات الاجتماعية بأشكالها كافة، وعليه سنرى ما علاقة هذا القرار بقانون بالتشريعات الأخرى؟ وما مدى التعارض معها في المطلب القادم.

المحور الثالث: علاقة القرار بقانون بالتشريعات الوطنية الأخرى

في البداية ينبغي القول: إن القرار بقانون جاء متماشياً ومنسجماً مع القانون الأساسي الفلسطيني، وهو حاجة مجتمعية مستمدة من المبادئ الدستورية، وعلى الرغم من ذلك، وبالرجوع إلى منظومة التشريعات الفلسطينية، يتبين لنا أن هناك تعارضاً في نصوص هذا القرار بقانون مع نصوص كل من قانون العمل رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ وقرار بقانون ضريبة الدخل رقم ٨ لسنة ٢٠١١ والتي سنبينها على النحو الآتي:

أولاً: القرار بقانون ضريبة الدخل رقم ٨ لسنة ٢٠١١

أخضع قانون الضمان الاجتماعي اشتراكات المؤمن عليه المدفوعة لضريبة الدخل في نص المادة ١/١٠١، وبذلك فقد خالف أحكام المادة ١٢/د من القرار بقانون ضريبة الدخل الفلسطيني، والتي أعفت مساهمة الموظف أو المستخدَم في صناديق التقاعد أو الادخار أو التأمين الصحي أو الضمان الاجتماعي وأي صناديق أخرى موافق عليها من الوزير.

وبالرجوع إلـى نصوص القانـون البحريني[11] فقد أعفى الاشـتراكات المستحقة من الضرائب والرسوم أياً كان نوعها متى وجدت.[12] وبالتالي يجب عـدم إخضـاع اشـتراكات المؤمن عليه المدفوعة لضريبة الدخل بما ينسـجم مع القرار بقانون ضريبة الدخل.

ثانياً: قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠

- توجـد روابـط عدة بـين قانـون العمل وقانون الضمـان الاجتماعـي، وهناك نقاط اتفاق ونقاط اختلاف بين القانونين من عدة نواح، وسأقوم بإبراز أهم النقاط الخلافية بين القانونين:

١. فيما يخص إجازة الأمومة، فقد حدد القرار بقانون الضمان الاجتماعي[13] مدة الإجازة بـ ١٢ أسبوعاً على خلاف قانون العمل الفلسطيني والذي حدد إجازة الوضع بمدة ١٠ أسابيع مدفوعة الأجر.[14]

٢. حدد قانون الضمان الاجتماعي الراتب التقاعدي[15] للورثة عند وفاة العامل المؤمن عليه بما يعادل ٨٠٪ من آخر أجر تقاضاه قبل وقوع الإصابة، وكذلك إذا أدت الإصابة إلى عجز كلي دائم. أما إذا أدت إصابة العمل إلى عجز جزئي دائم بنسبة ٢٠٪ أو أكثر، فيستحق المصاب راتب عجز شهرياً يحسب على أساس راتب العجز الكلي الدائم مضروباً بنسبة العجز الجزئي للعامل المصاب. وإذا أدت الإصابة إلى عجز جزئي دائم، فإنه يستحق راتب عجز جزئياً دائماً شهرياً على أساس راتب العجز الكلي الدائم مضروباً بمجموع نسبه العجز الجزئي بما لا تتجاوز قيمته الراتب الكلي الدائم. أما إذا أدت إصابة العمل إلى عجز جزئي دائم بنسبة أقل من ٢٠٪ فيستحق المصاب تعويض الدفعة الواحدة بما يعادل راتب العجز الكلي مضروباً بنسبة العجز الجزئي الدائم مضروباً في ٣٥٠٠ يوم عمل. أما قانون العمل الفلسطيني، فيختلف في احتساب قيمة التعويض، حيث نصت المادة ١٢٠ على أنه: «١. إذا أدت إصابة العمل إلى الوفاة أو نتج عنها عجز كلي دائم، استحق الورثة في الحالة الأولى، والمصاب في الحالة الثانية، تعويضاً نقدياً يعادل أجر (٣٥٠٠) ثلاثة آلاف وخمسمائة يوم عمل أو ٨٠٪ من الأجر الأساسي عن المدة المتبقية حتى بلوغه سن الستين، أيهما أكثر .٢. إذا ترتب على إصابة العمل عجز جزئي دائم يستحق المصاب تعويضاً نقدياً عن مجموع نسب العجز بما لا يتجاوز التعويض المقرر للعجز الكلي الدائم».

٣. فيما يخص سقوط حق المصاب بالتعويض، فقد نصت المادة ٨٠ من قانون الضمان الاجتماعي على الحالات التي يسقط فيها حق المصاب بالتعويض، واستثنت حالة إذا نشأ عن إصابة العمل وفاة العامل المؤمن

عليه أو في حالة العجز الكلي الدائم أو العجز الجزئي الدائم بنسبة ٢٠ ٪ فأكثر. بينما المادة ١٢٣ من قانون العمل حددت نسبة العجز بـ ٣٥٪ فأكثر.

٤. يتم احتساب الراتب التقاعدي أو التعويض المستحق في هذه المواد على آخر أجر تقاضاه، بينما قانون العمل في المادة ١٣٠ يحسب التعويض المستحق على أساس متوسط الأجر لآخر ثلاثة أشهر.

وعليه، فهذا الاختلاف والتعارض في القانونين يجب تعديله، بحيث تكون المواد منسجمة مع بعضها البعض، وقد أكد وزير العمل ضرورة تعديل بعض مواد قانون العمل لتتناسب مع الاختلاف الوارد في قانون الضمان الاجتماعي، فالمفروض أن يتم السير بشكل متواز ومتزامن مع تعديل قانون العمل، فلا يجوز أن يصدر قانون وينشر في الجريدة الرسمية وهو مخالف لقانون مقر.

لا يمكن القول إن هذا القرار بقانون يخالف قانون التقاعد العام رقم لسنة ٢٠٠٧، نظراً لأن الفئة المستهدفة في هذا القرار بقانون تختلف عن الفئة المستهدفة في قانون التقاعد العام، والتي تنطبق على موظفي القطاع العام، أما قانون الضمان الاجتماعي فيمثل القطاع الخاص، كذلك قيمة الاشتراكات مختلفة في القانونين، ولكن وتحقيقاً للعدالة يمكن القول – انسجاماً مع مبادئ العدالة الاجتماعية ومبادئ الإنصاف والمساواة – إنه يجب أن تتساوى هذه الاشتراكات على جميع أفراد المجتمع.

المحور الرابع: العيوب الشكلية والموضوعية القانونية

تضمن القرار بقانون العديد من العيوب الشكلية والموضوعية التي تعتري نصوصه، والتي نحتاج للوقوف عندها وتعديلها للخروج بقانون خال من أي عيوب، وعليه سأقوم بتناولها في هذا المحور.

أولاً: العيوب الشكلية (الصياغة التشريعية)

- من اللافت للنظر كثرة الإحالات في نصوص القرار بقانون إلى نصوص مواد أخرى، وتعتبر هذه من عيوب الصياغة التشريعية التي لا داعي لها، وإذا اقتضى الأمر ضرورة التخفيف منها.
- بعض المواد تحتاج إلى الدمج كونها تتحدث عن الموضوع نفسه والحكم القانوني نفسه.
- تفويض الصلاحيات يجب أن يكون في بعض الصلاحيات وليس في كاملها، وقد ورد بالقانون جواز تفويض كامل الصلاحيات، وهذا يخالف القواعد الإدارية للتفويض الإداري والتي يكون فيها التفويض جزءاً من الصلاحيات وبشكل مؤقت ولا يجوز التفويض على التفويض.
- بعض المواد بحاجة إلى إعادة ترتيب وإعادة صياغة، خاصة من المواد ١٨– ٢٥، والتي تبين طبيعة المؤسسة ومجلس إدارتها وما هي

صلاحياتها وما هي صلاحيات الرئيس والنائب والمدير العام، وهي مبعثرة هنا وهناك، وعليه يجب إعادة ترتيب هيكلية هذه المواد حتى يصبح هناك تسلسل في النصوص لإزالة أي لبس أو غموض وللتسهيل على القارئ.

ثانياً: العيوب الموضوعية

بعد الاطلاع على القرار بقانون الضمان الاجتماعي وخاصة المواد المختلف عليها ومقارنتها بقوانين الدول الأخرى نورد بعض الملاحظات:

١) **ضمانة الدولة**: لا يوجد نص واضح وصريح بضمانة الدولة لمؤسسة الضمان الاجتماعي في حالة العجز، ولكن في حالة وجود عجز ولم تكف أموال الصندوق، تقوم الحكومة بعد موافقتها بسداد العجز عن طريق المنح والقروض التي تقدمها،[١٦] أي أن الحكومة يمكن أن ترفض تقديم القروض وبالتالي يجب التأكيد على التزام الدولة بضمانة الصندوق بنص واضح وصريح بما لا يدع مجالاً للتأويل أو اللبس. وفي نسخة مشروع قانون الضمان الاجتماعي التي أحالها مجلس الوزراء إلى الرئيس، كان هناك نص واضح وصريح بضمانة الدولة وذلك في المادة ٢ منه، وقد تم شطب باقي النص وهو: «على أن تكون الدولة الضامن النهائي لتطبيق أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه»، وعليه يجب إرجاع النص بضمانة الدولة في المادة ٢ من القرار بقانون والتي كانت موجودة في النسخة التي أحيلت للرئيس للتوقيع عليها.

من ناحية أخرى، لا تزال في القرار بقانون بنصه الحالي ضمانة وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٣٠ والتي نصت على أنه في حالة ما إذا تبين نتيجة فحص المركز المالي للمؤسسة أن موجودات المؤسسة كما جرى تقديرها في السنة العاشرة من تاريخ إجراء التقييم سوف تقل عن عشرة أضعاف نفقاتها المقدرة في تلك السنة، فعلى مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة بما يضمن تصويب المركز المالي للمؤسسة، وذلك من خلال السير بإجراء التعديلات التشريعية الملائمة.

وبالنظر إلى القانون الأردني في الفقرة ب من المادة ١٨ والتي تتحدث عن التزام الحكومة بتسديد العجز في حالة حدوثه (يجب أن يتناول المركز المالي للمؤسسة تقدير الالتزامات القائمة، فإذا تبين وجود عجز مالي، تلتزم الحكومة بتسديد هذا العجز، ويعتبر ما تدفعه الحكومة على هذا الوجه ديناً على المؤسسة تلتزم بتسديده من أي فائض يتوفر لديها في السنوات المقبلة). وهذا النص مباشر يفرض على الدولة مسؤوليتها، ونتمنى من المشرع الفلسطيني أن يحذو حذو المشرع الأردني في هذا النص. وفي نظام التأمينات

الاجتماعيــة الســعودي في الفقــرة ٢ من المادة ٣٨ ورد نص بإعانة الدولة التي تقرر في الموازنة العامــة للدولة عند الحاجة. أما قانــون الضمان الاجتماعي التونســي في المادة ٢٣ فينص علــى أنه «يجب أن يكون لــدى الصندوق القومي مــال احتياطي عن كل نظام وعند وقوع عجز يســدد من المال الاحتياطي (احتياطي الخزينة العامة)».

٢) **نظم القرار بقانون جــزءاً من التأمينات الواردة في المادة ٣ وهي:** تأمين الشــيخوخة والعجز والوفــاة الطبيعية وتأمين إصابات العمل وتأمين الأمومة على أن تطبق تدريجياً وعلى مراحــل، وترك تنظيم باقي التأمينات إلى أنظمة تصدر عن مجلس الوزراء، فكيف يحيل القانون باقــي التأمينات إلى أنظمة هي أقل درجة في هرمية التشريعات؟ ولماذا لا تصدر بقانون أســوةً بالصناديق الثلاثة التــي نظمها القانون. إضافــة إلى ذلك لم يحدد مدةً لتنظيم باقــي التأمينات وتركها مفتوحة دون جــدول زمني، فمن الممكن ألا يقوم مجلس الــوزراء بإصدار تلك الأنظمة المنصــوص عليها في القانون أو أن تصدر بعد مدة زمنية طويلة جداً.

٣) **أنشــأ القــرار بقانــون محكمــة للنظر في نزاعات الضمان الاجتماعي في المادة ١١٠،** فلماذا لا تترك للمحاكــم العادية النظر في تلك النزاعات؟ إن إنشاء المحكمة يحتاج إلى وقت، ومن الممكــن أن تصبح هناك قضايا قبل إنشــاء تلك المحكمة، فهل يتم الانتظار حتى تشــكيل هذه المحكمــة؟ وعليه، يجب حذف هذه المادة وترك النزاعات إلى المحاكم العاديــة التي نــص عليها قانون تشــكيل المحاكــم النظامية، خاصــة أن القانون لم يشــر إلى من هم قضاتها وعددهم وما هي درجاتهــا وآلية انعقادها وكيفية تشــكيلها وماهــي اختصاصاتها وكيفية اســتئناف قراراتها، وهل يطعن أمامها...؟.

٤) أشــارت المادة ١٠ من القــرار بقانون إلى نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي الذي تديره إدارة مستقلة وصندوق مستقل،[١٧] عدا ذلك، جعــل الأنظمة أو الاتفاقيــات أو الترتيبات المتعلقــة بصناديــق الادخار وحســابات التوفير والتأمين الصحــي بانتقال إدارتها إلى نظام تقاعد الشــيخوخة التكميلي. أما الحجة أو مبررات إنشــاء هــذا الصندوق فهي، أولاً: اتفاق باريس نص على إنشــاء مؤسســة للضمان الاجتماعي لضح أموال العمال الذين يعملون داخل الخط الأخضر إلى تلك المؤسســة، ثانيــاً: للرواتب العالية التي تزيــد على ٨ أضعــاف الحد الأدنى للأجر، فتذهب إلى نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي. لكــن يمكن الحفاظ على الحقوق المالية لهؤلاء الأشــخاص أصحاب الدخل العالي بإبقــاء المبلغ لــدى صاحب العمل

وأخذه عند انتهاء عمله. هذا النظام وفق القرار بقانون خطير جداً لأنه مستقل عن المؤسسة وإدارته مستقلة، وغير واضح في النصوص القانونية من هي إدارتها؟ ومن هم أعضاؤها؟ ولماذا لا يكون تحت مظلة التأمينات الاجتماعية؟ ولماذا يتم نقل إدارة صناديق الادخار وحسابات التوفير والتأمين الصحي إلى هذا الصندوق؟.

٥) المخاطر التي يغطيها القانون، كما أشرنا سابقاً هي الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابات العمل والأمومة، على أن تطبق باقي المخاطر بشكل تدريجي وعلى مراحل، فقد جاءت متماشية مع الاتفاقية الدولية ١٠٢ والتي راعت التفاوت بين الدول من الناحية الاقتصادية وأن تلتزم كل دولة بتأمين ثلاثة مخاطر على الأقل والملزمة منها، وهي البطالة أو الشيخوخة أو إصابات العمل أو العجز. وكذلك أكدت الاتفاقية العربية رقم ٣ الخاصة بالمستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية، وأوجبت أن يشمل التشريع الوطني التأمين ضد اثنين. فيما يتعلق بقانون الضمان الاجتماعي الأردني لسنة ٢٠١٤ فقد شمل خمس تأمينات، وأضاف المشرع الفلسطيني تأمينين هما تأمين المرض وتأمين التعويضات العائلية.

أما المشرع البحريني فقد شمل التأمينات الآتية: التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، والتأمين ضد إصابات العمل، والتأمين ضد العجز المؤقت بسبب المرض أو الأمومة، والتأمين ضد التعطل، والتأمين على المشتغلين لحسابهم الخاص وأصحاب المهن الحرة، والتأمين على أصحاب العمل، والمنح العائلية، وأضاف بنداً أخيراً وهو فروع التأمين الأخرى التي تدخل في نطاق الضمان الاجتماعي.

أما المشرع السعودي في نظام التأمينات والتعويضات لسنة ١٩٦٩ المعدل، فقد اعتمد مبدأ التدرج في تغطية التأمينات الاجتماعية وهي: إصابات العمل، والعجز والشيخوخة والوفاة، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء أن توسع الحماية التي يكفل تقديمها هذا النظام في مراحل قادمة بغية تقديم أنواع أخرى من التعويضات، وهي تعويضات العجز المؤقت بسبب المرض أو الأمومة ، المنح العائلية، تعويضات المتعطلين عن العمل، وأي تعويضات أخرى في نطاق الضمان الاجتماعي.

٦) قرر مجلس الوزراء الفلسطيني في القرار رقم (١١) لسنة ٢٠١٢ بشأن اعتماد الحد الأدنى للأجر الشهري في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وفي جميع القطاعات مبلغاً وقدره ١٤٥٠ شيقلاً، وقد تطرق القرار بقانون إلى الحد الأدنى للأجر، لكن ما مفهومه للحد الأعلى للأجر؟

لأنه لا يوجد في فصل التعريفات تعريف ولا في أي قوانين أو أنظمة أخرى.

٧) الفئات المغطاة بأحكام القرار بقانون، لماذا لا يشمل قانون الضمان الاجتماعي جميع فئات المجتمع باستثناء موظفي القطاع العام، أي الموظف الحكومي الذي ينطبق عليه قانون التقاعد العام، وهذه الفكرة تحقق الاستقرار والعدالة الاجتماعية لدى الجميع وتعمل على التطور والنهوض بمؤسسة الضمان الاجتماعي.

٨) فيما يخص تعيين رئيس مجلس إدارة المؤسسة، فهو شخصية مهنية مستقلة يعينه الرئيس، وبتنسيب من مجلس الوزراء، فلماذا لا يحظى بموافقة المجلس التشريعي على قرار تعيينه أسوة بباقي المؤسسات العامة الأخرى. وبمقارنة ذلك مع تشريعات الدول الأخرى، فإننا نرى أن وزير العمل يترأس المؤسسة في الأردن، واتبع هذا النهج أيضاً المشرع البحريني والمشرع السعودي، حيث يترأس مجلس الإدارة كذلك وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وفي بعض الدول عهد برئاسة المجلس إلى رئيس مجلس الوزراء.

٩) العضوية في مجلس الإدارة هي على النحو الآتي: ٤ ممثلين عن مختلف الوزارات من الفئة العليا وذوي الاختصاص، و٤ ممثلين عن أصحاب العمل تتم تسميتهم من اتحادات أصحاب العمل الأكثر تمثيلاً، و٤ من العمال تتم تسميتهم من الاتحادات العمالية الأكثر تمثيلاً، وخبير مالي يسميه مجلس الوزراء.

أي أن خمسة أعضاء يتم تعيينهم من الحكومة، ومن يحدد الأكثر تمثيلاً لكل من العمال وأصحاب العمل هو وزارتا العمل والاقتصاد الوطني، أي أن هناك استئثاراً من الحكومة كلياً بتعيين أعضاء مجلس الإدارة. وبالتالي يجب أن تتساوى العضوية من الحكومة مع القطاعات الأخرى، ويجب أن يكون هناك تمثيل للمرأة في تلك التركيبة، ولا يجوز للحكومة أن تقوم باختيار الأكثر تمثيلاً من العمال وأصحاب العمل بل يمكن أن يعهد ذلك مثلاً إلى لجنة مستقلة يتم تحديدها بالقانون من التمثيل الثلاثي المتوازن (الحكومة، أصحاب العمل، العمال)، بحيث يتم النص على كيفية تشكيلها وشروط اختيار الجهات الأكثر تمثيلاً، وأن تراعي عند اختيار ممثلي الأعضاء أن يكونوا من ذوي الاختصاص والخبرة.

١٠) لم يراع القرار بقانون ذوي الإعاقة وحقوقهم في القانون، والذين هم بحاجة إلى تمييز إيجابي في بعض النصوص القانونية بما يضمن لهم حياة كريمة باحتساب عدد اشتراكات أقل وعدد سنوات أقل، وراتب تقاعدي يحفظ لهم عدم العوز، والحماية

والاستقرار. مع التأكيد على استحقاق ورثة المتوفى من ذوي الإعاقة لراتب المعيل المتوفى حتى وإن كان عمر أبنائه فوق الـ ٢١ عاماً ولا يوجد له أي مصدر دخل.

١١) نسبة المساهمات أو الاشتراكات الشهرية لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة هي ٧,٥٪ من العمال و٨,٥٪ من أصحاب العمل، وتعتبر هذا النسب غير عادلة، حيث إن الفرق هو ١٪ بين العامل وصاحب العمل، وأن نسبة أصحاب العمل هي أقل مما يدفعه أصحاب العمل حالياً بموجب مكافأة نهاية الخدمة الواردة في قانون العمل الفلسطيني، وقد أوصت منظمة العمل الدولية في تقريرها بتخفيض نسبة اشتراك العامل إلى ٧٪. وبمقارنة هذه النسب مع القانون الأردني في المادة ٥٩ منه فقد نصت على: «أ- تتكون مصادر تمويل تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مما يلي: ١-الاشتراكات الشهرية التي تؤديها المنشأة بنسبة (تسعة بالمائة) من أجور المؤمن عليهم على أن تزاد هذه الاشتراكات بنسبة (نصف بالمائة) في كانون الثاني من كل عام اعتباراً من ٢٠١٤/١/١ لتصل هذه النسبة بحد أقصاه إلى (١١ بالمائة). ٢-الاشتراكات الشهرية التي تقتطعها المنشأة بنسبة (خمسة ونصف بالمائة) من أجور المؤمن عليهم على أن تزاد هذه الاشتراكات بنسبة (٠,٢٥٪) في كانون الثاني من كل عام اعتباراً من ٢٠١٤/١/١ لتصل هذه النسبة بحد أقصاه (٦,٥٪). ٣-الاشتراكات الشهرية التي يؤديها المؤمن عليهم المنتسبون بصفة اختيارية وفقاً لأحكام المادة (٧) من هذا القانون بنسبة (١٤,٥٪) من الأجر الخاضع للاقتطاع على أن تزاد هذه الاشتراكات بنسبة (٠,٧٥٪) في كانون الثاني من كل عام اعتباراً من ٢٠١٤/١/١ لتصل هذه النسبة إلى حد أقصاه (١٧,٥٪)».

أما المادة ١٧ من القانون البحريني، فنصت على أنه «تحسب اشتراكات التأمين المنصوص عليها في هذا القانون على أساس مجموع الأجور التي يقبضها المؤمن عليه شهرياً. ويجوز أن تحسب الاشتراكات المستحقة عن كل شهر من شهور السنة سواء التي يؤديها صاحب العمل أو تلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم شهرياً على أساس الأجر الكامل عن شهر يناير من كل سنة. وبالنسبة للعاملين الذين يلتحقون بخدمة صاحب العمل بعد شهر يناير فتحسب الاشتراكات على أساس الأجر الكامل عن الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة وذلك حتى آخر شهر ديسمبر ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس المبين بالفقرة السابقة. كما يجوز بالنسبة لبعض فئات المؤمن عليهم أن تؤدى الاشتراكات على أساس مبلغ مقطوع

بدفعــة واحدة عن الســنة بكاملها أو عن جزء أو أجزاء منها، أو أن تحدد اشتراكات التأمين بحســب درجات فئــات الأجور. ويضم للأجر فــي جميع الأحــوال عناصر الأجــر الأخرى التي تصرف نقــداً للمؤمن عليهم بصفة دورية أو منتظمــة، ويحددها وزير العمل والشــؤون الاجتماعيــة بقــرار منه. ومع مراعــاة أحكام المواد ١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٥ و٢٦ من هذا القانون، يصدر وزير العمل والشــؤون الاجتماعية – بناء على اقتراح مجلس الإدارة – قراراً بالطريقة التي يرى حساب الاشتراكات على أساسها. وتحسب حقوق المؤمن عليهم أو المســتحقين عنهم المبينة في هذا القانون على أســاس الأجور التي ســددت على أساســها اشتراكات التأمين وفقاً لأحكام القانون. وعليه من الأجدر بالمشرع دراسة هذه النسب وإعادة توزيعها بما يضمن العدالة للجميع».

١٢) إن معامل احتساب الراتب التقاعدي ١,٧٪ أقل مما هو منصوص عليه في قانون التقاعد العام، والتي بلغت ٢٪، فتحقيقاً للعدالة بين أفراد المجتمع المســاواة في هذه النســبة. فيما يتعلق باحتســاب الراتــب التقاعدي حســب المــادة ٥٢ مــن القــرار بقانون، واحتســاب راتب الوفــاة الطبيعية بالمادة ٦٧، بواقع ٢٪ عن كل ســنة من ســنوات الاشتراك مضروباً في المبلغ المساوي للحد الأدنــى للأجــور، و١,٧ عن كل ســنة من سنوات الاشتراك مضروباً في المبلغ المتبقي والذي يزيد علــى الحد الأدنى للأجور. أما القانون الأردني في الفقرة ب من المادة ٦٢ فنصــت مع مراعاة أحــكام الفقرة (د) من هذه المادة، يحسب راتب تقاعد الشيخوخة عن كل ســنة من ســنوات الاشتراك بواقع (٢,٥٪) لأول ألــف وخمســمائة دينار من متوسط الأجر الشهري الذي اتخذ أساساً لتسديد اشــتراك المؤمن عليه خلال الستة والثلاثين اشــتراكاً الأخيرة، وبواقع (٢٪) من باقي هذا المتوسط الذي يزيد على مبلغ ألف وخمسمائة دينار.

١٣) لــم تعالج المــادة ٥٤ من القــرار بقانون الحالات التي يترك فيهــا العامل عمله قبل بلوغه ســن الستين ولم يتمكن من الالتحاق بعمــل آخر والــذي ليس لديــه أي مصدر للدخل، فهل ينتظر حتى بلوغه سن الستين؟ كذلك نص على حالة التقاعد المبكر بشــرط بلوغه سن الـ ٥٥ وألا تقل الاشتراكات عن ٣٦٠ اشتراكاً. ولكن القانون الأردني عالج مسألة التقاعد المبكر وربطها بسن الـ ٥٠، أما الاشــتراكات فحددها بـ ٢٥٢ بالنسبة للذكر و٢٢٨ بالنسبة للأنثى. وكذلك يستحق راتباً تقاعدياً مبكراً في حالات أخرى وردت في المــادة ٦٤ والتي جاءت بشــكل معمق وبشــكل واضح ووضعت الشروط اللازمة لذلــك وربطتها بعدد الاشــتراكات. وكذلك

نصت المـادة ٧٠ منه على الشـروط التي تمكن المؤمن عليه من الحصول على دفعات تحت الحساب من الدفعة الأولى.[١٨]

١٤)من شروط اسـتحقاق راتب الوفاة الطبيعية الواردة في نص المادة ٦٥: إذا حدثت الوفاة له خلال فترة التأمين شـريطة أن يكون لديه ما لا يقل عن ٢٤ اشتراكاً شهرياً وإذا حدثت الوفاه له خارج فترة التأمين شريطة أن يكون لديه ما لا يقل عن ٦٠ اشتراكاً شهرياً. فما المقصود بحدوث الوفـاة خلال فترة التأمين وخارج فتـرة التأمين؟ ولماذا لا يربط بتاريخ الاشـتراك. القانون الأردني في المادة ٦٦[١٩] لـم يفرق بين حدوث الوفـاة خلال أو خارج فتـرة التأمين بل خلال خدمتـه الفعلية. أما بخصوص المادة ٦٦ من القرار بقانون التي تتحدث عن الورثة المسـتحقين وخاصة فيما يتعلـق باسـتحقاق زوج المشـتركة لراتبها التقاعـدي في حالة عجزه عن تحصيل دخل لأسـباب صحيـة. فلماذا لا يسـتحق زوج المشتركة الراتب التقاعدي على الرغم من أنه يتم الاقتطاع من راتبه للصندوق؟.

١٥)الفقرة ٢ من المادة ٦٦ نصت على: أن يكون شـرط الأهلية لحصول الورثـة على راتب الوفاة الطبيعية عند تاريخ وفاة المؤمن عليه أو المتقاعد بسـبب الشـيخوخة أو العجز. فشـرط الأهلية، هل هو للورثـة أم للمؤمن عليه؟ وما المقصود بشرط الأهلية؟ مع العلم أن هذا الشـرط لا يوجد في قوانين الدول المجاورة.

١٦)ورد في القرار بقانون منح صلاحية لمجلس الإدارة بتعيـين المرجـع الطبـي واللجان الاسـتئنافية، وعليه جعل اسـتئناف قرار المرجـع الطبي إلـى اللجنة الاسـتئنافية والمعينة أيضاً من مجلـس الإدارة. فكيف تكون الخصم والحكم في الوقت نفسه؟.

١٧)يجب أن يكون هناك تشدد من المشرع في وضع الضوابط حول استثمارات صناديق مؤسسـة الضمان الاجتماعـي، ويجب ألا تخضع أموال العمـال للمخاطرة والمغامرة بهـا، مع ضـرورة وضـع بعـض القيود لضمان عدم السـماح بالدخول في بعض الاستثمارات الخطرة.

١٨)لم يمنح القانون التمييـز الإيجابي للعمال الذيـن يعملـون بالأعمال والمهـن الخطرة والذيـن اسـتهلكت قواهـم الجسـدية، سـواء بحصول المؤمن عليـه أو ورثته على مستحقاته بسن تقاعد أقل يختلف عن باقي العمال الآخرين.

١٩) فيمـا يخص مأموري الضبـط القضائي، فقـد ورد في نصـوص القانـون أن لمدير عـام المؤسسـة والموظفـين المفوضين فيها صلاحيات واسعة للدخول إلى جميع أماكن العمل والاطلاع على وتفتيش جميع الوثائق والملفات والسجلات فيها، واعتبار المحاضر

الصادرة عنهم رسمية لا يطعن فيها إلا بالتزوير،[٢٠] وفرض غرامات عالية يصل سقفها إلى ٧٠٠ دينار أردني لكل من يمانع أو يعارض أو يعيق عملهم،[٢١] نجد أن قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ حدد على سبيل الحصر من هم الذين يكتسبون هذه الصفة، وورد في نصوصه اختصاصات الضبط القضائي في المادة ٢١ منه والتي تنص على: «يكون من مأموري الضبط القضائي: ١- مدير الشرطة ونوابه ومساعده ومديرو شرطة المحافظات والإدارات العامة. ٢- ضباط وضباط صف الشرطة كل في دائرة اختصاصه. ٣- رؤساء المراكب البحرية والجوية. ٤-الموظفون الذين خولوا صلاحيات الضبط القضائي بموجب القانون». فالقانون هو الذي يمنح بعض الموظفين صفة الضبطية القضائية وفق صلاحيات محددة بموجبه. مهمة الضبطية القضائية خطيرة جداً خاصة لما تمارسه من سلطة في التفتيش والدخول إلى الأماكن وأن كل من يتعرض لهم يعرض نفسه للعقوبات، ويقومون بتأدية اليمين القانونية أمام رئيس المؤسسة، فهل يعقل أن تمارس كل هذه الصلاحيات ويتم حلف اليمين أمام رئيس المؤسسة، لذا أرى أن كل ذلك بحاجة إلى إعادة النظر.

فالمشرع الأردني أشار إلى أن للمدير العام وموظفي المؤسسة صفة الضابطة العدلية، ولهم بهذه الصفة سماع أقوال أصحاب العمل والعمال وأي أشخاص ذوي علاقة، والاستعانة برجال الأمن العام وتحرير محضر بالوقائع.[٢٢] أما المشرع البحريني فنص على أنه يكون لمن يندبه وزير العمل والشؤون الاجتماعية من موظفي الهيئة العامة الحق في دخول مجال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والدفاتر والأوراق والمحررات والمستندات والملفات، وعلى الجهات الحكومية والإدارية موافاة الهيئة العامة بجميع البيانات التي تطلبها، وعلى السلطات الإدارية المختصة تسهيل مهمتهم، وتكون لهؤلاء المندوبين سلطة ضبط المخالفات وتحرير المحاضر. ويلتزم هؤلاء الموظفون بأداء اليمين القانونية أمام الوزير كما يلتزمون بالاحتفاظ بسر المهنة بالوقائع التي اطلعوا عليها بطريقة ما أثناء ممارستهم أعمال وظيفتهم، ولا يجوز لهم بحال من الأحوال أن يفشوا هذه الوقائع أو أن ينقلوها لغير الأجهزة المختصة. ويجب على السلطات المختصة في الدولة، وخاصة دوائر الشرطة أن تقدم لمندوبي الهيئة العامة كل مساعدة تستلزمها ممارسة وظائفهم.[٢٣]

٢٠) الرقابة على أعمال المؤسسة، يجب أن يكون نصح واضح وصريح بخضوعها للإشراف والرقابة وإلزامها برفع التقارير الدورية المتعلقة بعملها وإدارتها واستثماراتها إلى الرئيس ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي.

المحور الخامس: أبرز الإشكاليات التي تم الإجماع عليها

بناء على الضغـوط والهجمات التي تعرض لها القرار بقانون الضمان الاجتماعي، فقد شـكلت الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي من مختلف الاتحـادات والنقابات والقطـاع الخاص، وقد وضعـت عدة نقاط خلافيـة، وهي المحاور التي تسعى لتعديلها في القانون وهي:[٢٤]

١) ضمانـة الدولـة لقانون الضمـان وأموال المساهمين.

٢) تعديل نسـب المسـاهمات غير العادلة بين العاملين وأصحاب العمل.

٣) احتساب راتب الوفاة الطبيعية (أن يكون من بداية الالتحاق بالضمان).

٤) رفع معامل احتساب الراتب التقاعدي.

٥) الاسـتفادة من إجـازات الأمومة من لحظة الاشتراك وليس بعد ٦ شهور.

٦) اسـتحقاق زوج المشـتركة المتوفـاة للراتب التقاعـدي، وعـدم ربط اسـتحقاق الراتب التقاعدي بالحالة الزواجية للمشتركة.

٧) تحويـل النظام التكميلي إلى نظام اختياري وليـس إجبارياً، وعدم المسـاس بمدخرات الموظفين.

٨) إعـادة الاعتبـار لـدور وزارة العمـل في تطبيـق القانون، ومواءمته مع التشـريعات الفلسطينية والاتفاقيات الدولية.

٩) الفصل بين مرحلة التأسيس والتنفيذ لضمان النزاهة وعدم تضارب المصالح.

١٠) تعديل شروط استحقاق الراتب التقاعدي بما ينسجم وقانون التقاعد العام.

١١) ضمان توفير الدخل في حالات الاستغناء عن العاملين.

١٢) الإجحـاف فـي آلية إنهاء أتعـاب نهاية الخدمة.

١٣) عدم وجود تميز إيجابي في القانون لذوي الإعاقة.

١٤) المحكمـة المختصـة وعدم وضـوح آليات عملها.

١٥) غياب إسـتراتيجية واضحة لتطبيق باقي المنافع الواردة في القانون.

١٦) الحد الأدنى لاحتسـاب الراتب التقاعدي غير عادل.

١٧) حق الانتساب الاختياري: غياب مساهمات حكومية تعزز هذا الحق.

١٨) معالجـة النصـوص الخاصـة بموظفـي البلديات.

وعليه، فقـد تمت معالجة هـذه البنود في هذه الدراسة، ونتمنى أن تتم الاستجابة لجميع هذه البنـود، مع العلم أنه حالياً قـد تم التوافق بين الكتل البرلمانية في المجلس التشـريعي واللجنة الوزاريـة على معظم المطالبـات، وأصبح هناك تقـارب فـي وجهـات النظر من أجل السـعي

لتحقيــق الصالح العام. وســيتم تقديم التعديل علــى هذه البنود إلى الرئيــس للمطالبة بتعديل القرار بقانون.

الخاتمة

وعليه، فالضمــان الاجتماعي من أكثر القوانين التي يهتم بها الأفراد في المجتمع لأن لها ارتباطاً أصيلاً بحقوق الفــرد، والتي أكدتها الاتفاقيات الدوليــة واعتبرتهــا مــن الحقوق الأساســية للإنسان لضمان عيشه بكرامة ولتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد.

لقــد تناولنا أبرز العيوب الشــكلية والموضوعية في القرار بقانون الضمــان الاجتماعي، والتي نأمل أن تأخذ بعــين الاعتبار عند تعديل القرار بقانون، إضافة إلى معالجة الإشكاليات الواردة في نصوصه.

المصادر والمراجع

- **المصادر**

١. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٢. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
٣. الاتفاقية الدولية رقم ١٠٢ بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي.
٤. الاتفاقية العربية رقم ٣ بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية التي أقرها مؤتمر العمل العربي عام ١٩٧١.
٥. القانون الأساسي المعدل ٢٠٠٥.
٦. القرار بقانون التقاعد العام رقم ٥ لعام ٢٠٠٧.
٧. القرار بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضمان الاجتماعي.
٨. القرار بقانون ضريبة الدخل رقم ٨ لسنة ٢٠١١.
٩. قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠.
١٠. مرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي البحريني.
١١. قانون الضمان الاجتماعي الأردني لسنة ٢٠١٤.
١٢. السعودي في نظام التأمينات والتعويضات لسنة ١٩٦٩ المعدل.

- **المراجع**

١. فراس ملحم، الإطار القانوني للضمان الاجتماعي في فلسطين، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ١٩٩٩.

الهوامش

١ فراس ملحم، الإطار القانوني للضمان الاجتماعي في فلسطين، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، ١٩٩٩، ص ٥.

٢ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣ القرار بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضمان الاجتماعي، العدد الممتاز رقم ١١، الوقائع الفلسطينية. تاريخ ٢٠١٦/٣/٢٠.

٤ نص المادة ٤ من القرار بقانون الضمان الاجتماعي.

٥ المرجع السابق، المادة ٩ نصت على: «١- يحق للعامل الذي كان مؤمناً عليه وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون، ولم يستمر في التغطية التأمينية لأي سبب من الأسباب، الاستمرار اختيارياً في التغطية التأمينية من خلال دفع الاشتراكات المستحقة عليه وعلى صاحب العمل، على أساس الدخل المصرح عنه رسمياً من المؤمن عليه لتغطية تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين المنصوص عليها في البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (٣) من هذا القرار بقانون، وذلك بناءً على تعليمات يضعها المجلس..٢ يحق لصاحب العمل أو الشريك المتضامن أو العامل لحسابه الخاص الانضمام اختيارياً لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين المنصوص عليها في البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (٣) من هذا القرار بقانون، على أن يدفع كل منهم الاشتراكات المحددة لكل من صاحب العمل والمؤمن عليه، على أساس الدخل المصرح عنه رسمياً من أي منهم وفقاً للتعليمات التي يضعها المجلس.

٦ المرجع السابق، نص المادة ٣.

٧ المرجع السابق، الفقرة ٢ من المادة ٣ نصت: «تسري التأمينات الواردة في البنود (أ، ب، ج) من الفقرة ١ من هذه المادة على الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون عند سريان مفعوله، ويكون المجلس مسؤولاً عن تنفيذها من قبل المؤسسة خلال مدة لا تزيد على ٢٤ شهراً من تاريخ سريان هذا القرار بقانون.

٨ المرجع السابق، نصت المادة ١٠ على أنه «ينشأ نظام تقاعد شيخوخة تكميلي يعتمد على نظام المساهمات المحددة، ويتم تنظيمه بموجب نظام يصدر عن مجلس الوزراء وفقاً للأسس الآتية: ١- تطبق أحكام نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي على الأشخاص المؤمن عليهم إلزامياً أو اختيارياً وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون. ٢- يمول نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي من خلال الاشتراكات التي يدفعها صاحب العمل والمؤمن عليه، وعلى المؤمن عليه اختيارياً دفع كامل الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل والمؤمن عليه. ٣- تحتسب اشتراكات العامل المؤمن عليه على أساس فرق الأجر الشهري للمؤمن عليه الذي يتجاوز الحد الأعلى للأجر الخاضع للتأمينات وفقاً لأحكام البند (أ) من الفقرة ١ من المادة ٤٣ من هذا القرار بقانون، دون الإخلال بالحقوق المكتسبة وحقوق العمال المؤمن عليهم لمكافأة نهاية الخدمة الذي يتجاوز الأجر الخاضع للتأمينات المحددة وفقاً لأحكام قانون العمل المعمول به، وجميع الحقوق المالية المتفق عليها والتي تتجاوز الحد الأقصى لمكافأة نهاية الخدمة، وفقاً لقانون العمل المعمول به. ٤- تحسب اشتراكات المؤمن عليه وفق أحكام المادة ٩ من هذا القرار بقانون، على أساس فرق الدخل المصرح عنه رسمياً منه، والذي يتجاوز الحد الأعلى للأجر الخاضع للتأمينات وفقاً لأحكام البند (أ) من الفقرة ١ من المادة ٤٣ من هذا القرار بقانون. ٥- في حال كان المؤمن عليه مشمولاً بنظام تقاعد الشيخوخة التكميلي، يجب على صاحب العمل تحويل الاشتراكات المستحقة عليه وعلى المؤمن عليه شهرياً. ٦- يدار نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي من قبل إدارة مستقلة وصندوق مستقل، ويجب أن يكون منفصلاً عن صندوق التأمينات الاجتماعية المنشأة بموجب المادة ١٦ من هذا القرار بقانون.

٩ نص الفقرة ٤ من المادة ١١٦: «تبقى سارية المفعول جميع الأنظمة أو الترتيبات أو الاتفاقيات المتعلقة بصناديق الادخار، وحسابات التوفير، والتأمين الصحي للمؤمن عليه، الصادرة قبل نفاذ أحكام هذا القرار بقانون، على أن تنتقل إدارتها إلى نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي».

١٠ مرجع سابق، المواد ٤٩ و٥١ و٥٢.

١١ مرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي البحريني.

١٢ القانون البحريني، المادة ١٠٩ والتي نصت على: «تعفى الاشتراكات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون من الضرائب والرسوم أياً كان نوعها متى وجدت. كما تعفى الاستمارات والنماذج والمستندات والبطاقات والعقود والمخالصات والشهادات وجميع المحررات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون من رسوم الدمغة متى وجدت».

١٣ قرار بقانون الضمان الاجتماعي، المادة ٩١ نصت على: «١. يحق للمؤمن عليها الحصول على إجازة أمومة لمدة اثني عشر أسبوعاً وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون، بناء على تقرير المرجع الطبي الذي يحدد التاريخ المتوقع لولادة المؤمن عليها شريطة أن تكون مسددة لاشتراكات ستة أشهر خلال السنة السابقة لإجازة الأمومة. ٢. تشمل إجازة الأمومة وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة فترة إجازة لا تزيد مدتها على خمسة أسابيع متصلة قبل الولادة ولا تقل عن سبعة أسابيع بعد الولادة».

١٤ قانون العمل الفلسطيني، المادة (١/١٠٣) والتي نصت على أن: «١- للمرأة العاملة التي أمضت في العمل قبل كل ولادة مدة مائة وثمانين يوماً الحق في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع مدفوعة الأجر منها ستة أسابيع على الأقل بعد الولادة. ٢- لا يجوز فصل المرأة العاملة بسبب الإجازة المذكورة في الفقرة (١) أعلاه إلا إذا ثبت أنها اشتغلت بعمل آخر خلالها».

١٥ قرار بقانون الضمان الاجتماعي، المادة ٧٩.

١٦ هذا النص أكدت عليه المادة ١٧/و من قانون الضمان الاجتماعي، كذلك المواد ٥/٤٩ و٤/٧٤ و٥/٩٠، وجميعها تتعلق بالموارد المالية لصناديق المنافع والتأمينات.

١٧ قرار بقانون الضمان الاجتماعي، الفقرة ٦ من المادة ١٠ نصت على: «يدار نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي من قبل إدارة

مستقلة وصندوق مستقل، ويجب أن يكون منفصلاً عن صندوق التأمينات الاجتماعية المنشأة بموجب المادة ١٦ من هذا القرار بقانون».

١٨ قانون الضمان الأردني، نص المادة ٧٠ أردني: أ- إذا انتهت خدمة المؤمن عليه بسبب الوفاة أو العجز الطبيعي خلال الخدمة أو لإكماله سن الستين للذكر وسن الخامسة والخمسين للأنثى أو تجاوزها دون استكمال شروط استحقاق راتب التقاعد أو راتب الاعتلال مهما بلغت مدة اشتراكه، فيصرف له أو للمستحقين حسب مقتضى الحال تعويض الدفعة الواحدة بنسبة (١٥٪) من متوسط الأجر الشهري لآخر (٢٤) اشتراكاً أو من متوسط الأجر الشهري إذا قل عدد اشتراكاته عن ذلك مضروباً بعدد الاشتراكات. ب- إذا انتهت خدمة المؤمن عليه دون إكماله سن الستين للذكر وسن الخامسة والخمسين للأنثى لتوفر حالة من حالات الخروج من نطاق أحكام هذا القانون وفقاً للأنظمة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون، فيصرف له تعويض الدفعة الواحدة وفقاً للنسب الآتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك: ١- (١٠٪) من مجموع الأجر الخاضع للاقتطاع إذا كان عدد اشتراكاته (١٢٠) اشتراكاً فأقل. ٢- (١٢٪) من مجموع الأجر الخاضع للاقتطاع إذا زاد عدد اشتراكاته على (١٢٠) اشتراكاً وقل عن (٢١٦) اشتراكاً. ٣- (١٥٪) من مجموع الأجر الخاضع للاقتطاع إذا كان عدد اشتراكاته لا يقل عن (٢١٦) اشتراكاً. ج- يجوز للمؤمن عليه الذي تقاضى التعويض بموجب أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة وتم شموله مجدداً بأحكام هذا القانون إعادة التعويض المصروف له مع الفائدة التي تحددها الأنظمة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون، وفي هذه الحالة تعتبر مدة خدمته التي أعيد عنها التعويض خدمة فعلية لغايات احتساب راتب التقاعد أو راتب الاعتلال، وفي حال وفاته يجوز للمستحقين إعادة هذا التعويض وما ترتب عليه لغايات هذه الفقرة.

١٩ (أ- يستحق المؤمن عليه راتب تقاعد الوفاة الطبيعية إذا وقعت الوفاة خلال خدمته المشمولة بأحكام هذا القانون شريطة أن يكون قد سدد ما لا يقل عن (٢٤) اشتراكاً فعلياً منها (٦) اشتراكات متصلة. ب- يحسب راتب تقاعد الوفاة الطبيعية على النحو الآتي :- ١- بنسبة (٥٠٪) من متوسط الأجر الشهري الذي اتخذ أساساً لتسديد اشتراك المؤمن عليه خلال الاثني عشر اشتراكاً الأخيرة. ٢- يزاد الراتب المشار إليه في البند (١) من هذه الفقرة بنسبة نصف بالمائة عن كل سنة من سنوات اشتراك المؤمن عليه إذا بلغ عدد اشتراكاته (٦٠) اشتراكاً فأكثر على أن تزاد هذه النسبة إلى واحد بالمائة إذا بلغ عدد اشتراكاته (١٢٠) اشتراكاً فأكثر. ج- إذا توفي المؤمن عليه خلال خدمته المشمولة بأحكام هذا القانون واستحق راتب تقاعد الوفاة الطبيعية وكان مكملاً لشروط استحقاق راتب تقاعد الشيخوخة أو راتب التقاعد المبكر فيتم في هذه الحالة تخصيص راتب التقاعد الأعلى له).

٢٠ قرار بقانون الضمان الاجتماعي، المادة ١٠٧.

٢١ المرجع السابق، المادة ١١٤.

٢٢ القانون الأردني، المادة ٩٨ إلى أن: «أ- للمدير العام أو من يفوضه خطياً من موظفي المؤسسة الحق في الدخول إلى المنشآت وأي أماكن عمل تابعة لها خلال أوقات عملها والاطلاع على جميع الوثائق بما في ذلك السجلات والدفاتر والبيانات الإلكترونية التي تبين أعداد العاملين في هذه المنشآت وأجورهم، وما يتعلق بالسيرة المرضية والوظيفية لأي منهم والحصول على نسخ منها، كما لهم حق التحقيق في أي موضوع يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضى أحكام هذا القانون وفي أي مخالفة لأحكامه. ب- تحقيقاً للغايات المقصودة من الفقرة (أ) من هذه المادة، تكون للمدير العام وموظفي المؤسسة صفة الضابطة العدلية، ولهم بهذه الصفة سماع أقوال أصحاب العمل والعمال وأي أشخاص ذوي علاقة، والاستعانة برجال الأمن العام وتحرير محضر بالوقائع ولا يجوز أن يطعن فيه إلا بالتزوير».

٢٣ المواد ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، من القانون البحريني.

٢٤ ورقة تم إعدادها من الحملة، وقدمت للمجلس التشريعي تضمن جميع المطالبات التي تسعى الحملة لتعديلها في القرار بقانون.

«فتح» و «حماس» من الداخل: مؤشرات غير ديمقراطية

إيهاب يوسف أبو منديل*

• يجدر التنويه من البداية بأن السرية شبه التامة ومحاولات التعتيم على مختلف مناحي الحياة الداخلية لحركة حماس أدت إلى عدم توافر الكثير من البيانات الموثقة اللازمة لإتمام هذه الدراسة على النحو المطلوب، في المقابل تقل هذه السرية وتكاد تختفي في حالة حركة فتح، وهو ما سهل المهمة.

الملخص

تبحث هذه الدراسة في مدى وجود ممارسة ديمقراطية داخل الهياكل التنظيمية لحركتي فتح وحماس، لتقديم صورة وافية لأزمة الحركتين التي لا تقف عند عجز البرامج عن الوصول إلى الجمهور فحسب، وإنما تتعداها لتشمل ضعفاً عاماً في الهياكل التنظيمية، وعجزاً واضحاً عن تفجير الطاقات البشرية والفكرية.

مقدمة

بعدما حظيت البرامج السياسية للتنظيمات بكم وافر من النقد والمراجعة مقارنة بتلك التي حظي بها الهيكل التنظيمي وأشكاله، ولما ثبت أن هذه التنظيمات لا تنقصها الخلفية الأيديولوجية، فلدى بعضها ما يفوق حاجته، كما لا يعوزها البرنامج، ولكن أكثر ما ينقصها هو الهيكل التنظيمي القوي الذي يمكن أن تستند إليه في الوصول إلى الجماهير، وفي ظل الإهمال الواضح لدراسة الديمقراطية داخل التنظيمات السياسية

•• باحث فلسطيني حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية.

مقارنة بإفراط في دراستها في النظام السياسي الفلسطيني، تحاول هذه الدراسة برؤى موضوعية محايدة بعيدة عن الرؤى الحزبية الضيقة، ومنحازة إلى قيم الديمقراطية والمساواة أن تثير سؤالاً مسكوتاً عنه؛ بسيطاً ولكنه شديد التعقيد وهو: **من يفعل... ماذا... وكيف يفعله في التنظيمات السياسية الفلسطينية؟.**

تأمل الدراسة أن تساعد في **توجيه صناع القرار الحزبيين** نحو مزيد من الديمقراطية والمشاركة والانفتاح على المستوى الداخلي، لما لذلك من أثر إيجابي في النهوض بالعمل الحزبي وتطويره، خصوصاً أن معيار نجاح التنظيم يكمن في قدرته على إطلاق طاقات كل عضو فيه عبر مشاركته الفاعلة في إدارة شؤون تنظيمه. كما تأمل من جهة ثانية أن تقدم مدخلاً جديداً يمكن البناء عليه لحل بعض معضلات التحول الديمقراطي، حيث إن إخفاق المحاولات للوصول للديمقراطية في **جزئها المهم مرده غياب دور الأحزاب السياسية وفشلها في بناء تنظيم على أسس ديمقراطية.**

نحاول مقاربة الموضوع من خلال مؤشرين رئيسين: الأول نمط توزيع السلطة والاختصاص، وتتفرع منه عدة مؤشرات فرعية هي: أنماط البناء التنظيمي وطبيعته، طبيعة العضوية، وصنع القرار الحزبي.

أما المؤشر الثاني، فيتعلق بطبيعة العلاقات بين النخبة الحزبية والقاعدة، ويتضمن مؤشرين فرعيين هما: الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء، والتجنيد السياسي ودوران النخبة.

تتيح دراسة هذين المؤشرين فهم إمكانية وجود تركيز أو توزيع للسلطة، والأساس الذي تقوم عليه العلاقة بين النخبة الحزبية والقاعدة، ومن ثم الحكم إن كان ذلك متوافقاً مع الديمقراطية أم العكس.

المؤشر الأول: نمط توزيع السلطة والاختصاص

يتناول هذا المؤشر مدى توزيع السلطة وانتشارها بين المستويات التنظيمية أو تركّزها في المستوى القيادي أو حلقة ضيقة منه من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية:

أولا: أنماط البناء التنظيمي

١. البناء التنظيمي من الناحية النظرية

أخذت البنية التنظيمية لحركة فتح شكل البنية التنظيمية للحزب الواحد في الدول الاشتراكية والنامية، كما يتضح من الشكل رقم (١).

شكل رقم (١)

البناء التنظيمي لـ«فتح»

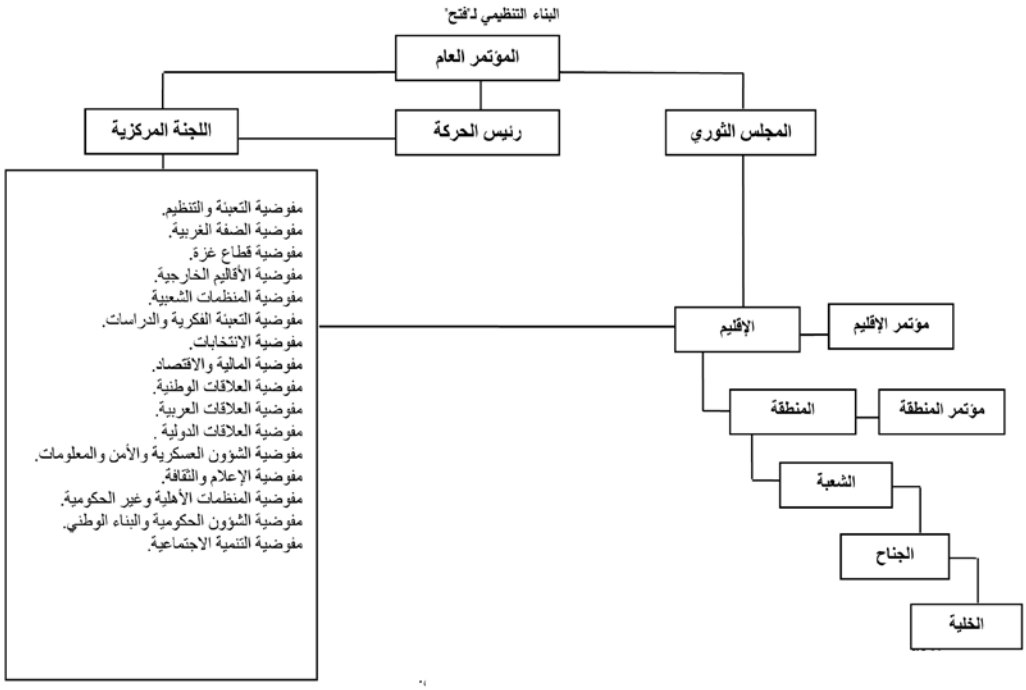

يلاحظ من الشكل رقم (١) أن البناء التنظيمي لـ«فتح» يتكون من ثلاثة مستويات: **المستوى التنظيمي الأعلى**: ويشمل اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، وقيادات الأقاليم والمناطق.

- **أما المستوى التنظيمي الوسيط**، فيتكون من المؤتمر العام.
- **والمستوى القاعدي**: ويشمل المنطقة، الشعبة، الجناح، ثم الخلية.

- **أما بالنسبة إلى البناء التنظيمي لـ «حماس»**، وعلى الرغم من خلو أدبياتها من الإشارة إلى ملامح الهيكل التنظيمي الخاص بها لأسباب أمنية وسياسية حسب أقوال قادتها، فإن بعض الكتابات أجمعت على تأثر حماس بصفة عامة بالهيكلية الإخوانية، وإقامتها لبنائها التنظيمي على وتيرة المسلكية التنظيمية للإخوان، كما يتضح من الشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢)

البناء التنظيمي لـ«حماس»

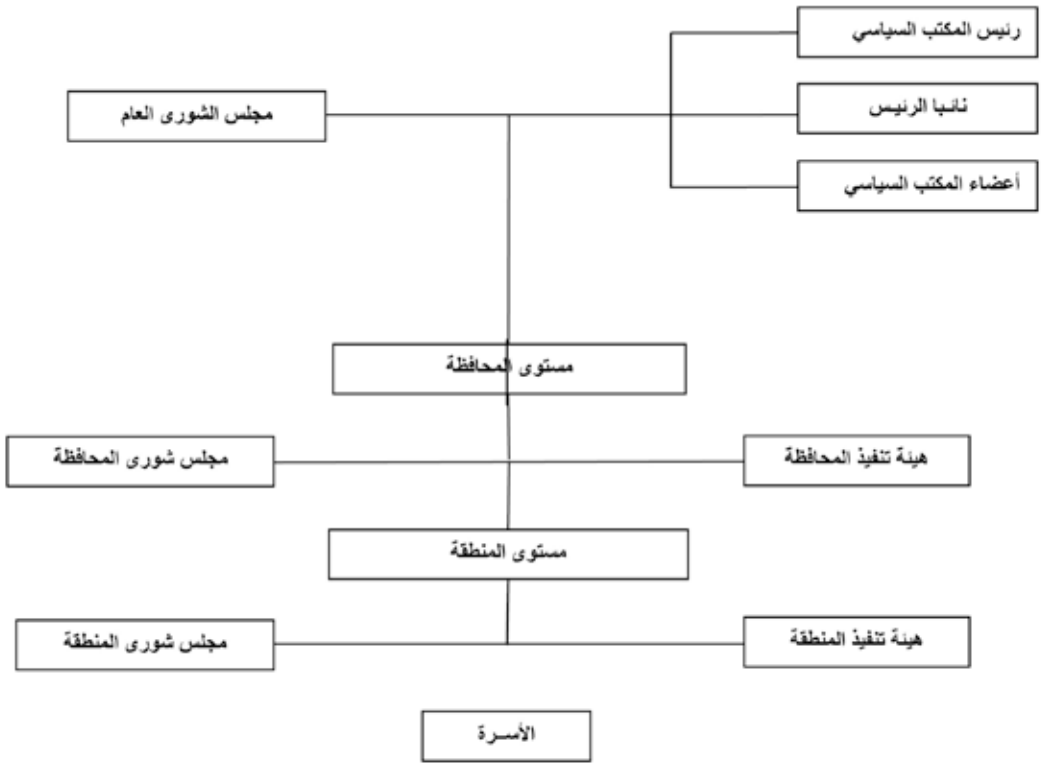

ويلاحظ من الشكل رقم (٢) أن البناء التنظيمي لـ«حماس» يتشكل من مستويين رئيسين:

- **المستوى التنظيمي الأعلى:** ويتكون من جهازين هما المكتب السياسي، وهو بمثابة الجهاز التنفيذي، ومجلس الشورى العام الذي يعد أعلى مرجعية للحركة يمثل فيه الداخل والخارج.
- **أما المستوى التنظيمي القاعدي:** فيشمل وحدات التنظيم المحلي، ويبدأ من المحافظة، فالمنطقة الفرعية، وينتهي في القاعدة بالأسرة، الاسم الإخواني للخلية التنظيمية.

كما يمكن تقسيم الهيكل التنظيمي لـ«حماس» حسب المناطق الجغرافية وأماكن النشاط إلى خارج وداخل، وقد أعاد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية لقيادات الداخل مكانتها واعتبارها بعد هيمنة الخارج على القيادة.

٢. طبيعة البناء التنظيمي

تُوفر «فتح» و«حماس» من الناحية النظرية جانباً مهماً في توزيع السلطة والاختصاص ضمن هياكلها التنظيمية على الرغم من اختلافهما في الأنماط التنظيمية العامة لهذه الهياكل، ففي حين أخذ الهيكل التنظيمي لحركة فتح شكل البنية التنظيمية للحزب الواحد في الدول الاشتراكية والنامية، حيث فصلت شكلياً المستوى القيادي عن القاعدي كلّ حسب اختصاصه، ويبقى هذا الأخير خاضعاً للمؤتمر، وليس للقيادة المتمخضة عنه، اعتمدت «حماس» على الشريعة الإسلامية، حيث أعطت هياكلها تسميات إسلامية، مع تفضيل المستوى القيادي على القاعدة، بحيث حل مجلس الشورى مقام المؤتمر العام.

أما من الناحية الفعلية، فيلاحظ أن المستوى التنظيمي الأعلى للحركتين يتمتع بدرجة عالية من التشابه في طبيعة واختصاص هذا المستوى على الرغم من اختلاف المسميات، أو عدد الأجهزة التي يتكون منها، وهو ما مكّن المستوى القيادي عموماً، ومنصب الرئيس بشكل خاص من الهيمنة على السلطة إن لم يكن احتكارها، وقد ساعدت على ذلك العوامل الآتية:

- **أن الحركتين تم بناؤهما** من فوق ولم تستكملا بناءهما التنظيمي على المستوى القاعدي إلا في وقت لاحق، الأمر الذي أدى إلى بقاء السلطة المؤثرة في المستوى القيادي، وهي خاصية تتميز بها معظم الأحزاب في الدول العربية والنامية، حيث تبنى من فوق إلى تحت، من الأمين العام إلى القاعدة الحزبية، وتبنى الهيئات الحزبية على شاكلة الأمين العام وأمثاله، من هنا يأتي التعطيل شبه الدائم لأي عملية تمثيلية بين القاعدة والقيادة،[١] وهذا ما يبين اختلاف نمط نشأتها عن مثيلاتها في الغرب، حيث تأسست أولاً وراحت تبحث عن مؤيدين.[٢]
- **أدت طبيعة المرحلة التي تعيشها الحركتان باعتبارهما حركتي** تحرر وطني وتحديداً تبني إستراتيجية المقاومة المسلحة للاحتلال وما تقتضيه من اعتماد العمل السري والمركزية والتراتبية الواضحة إلى هيمنة المستوى القيادي على السلطات، والمعروف أن الحالات التي تجتمع فيها السرية والعمل العسكري يصعب فيها تطبيق حياة حزبية ديمقراطية.

أدى غموض اللوائح والنظم الداخلية وسريتها إلى عدم المعرفة الدقيقة لطبيعة العلاقة بين المستويات التنظيمية، إضافة إلى دمج للسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث تركزت في يد النخبة القيادية، والتي أصبحت تحتكر السلطات وتستخدمها لإقصاء الخصوم إن أرادت.

ثانياً: طبيعة العضوية

إن أهم ركيزة تقوم عليها الأحزاب السياسية هي العنصر البشري، والذي يجسد النشاط التنظيمي عبر المستويات الحزبية المختلفة من مشاركة في صناعة القرارات وتجديد الهياكل

واختيـــار القادة الحزبيـــين، إضافة إلى وظائف تنظيمية وإدارية وسياسية أخرى.

١. العضوية من الناحية النظرية

لا يوجد إطار قانوني فعال لتنظيم التنظيمات الفلســـطينية، ولذلك كان من الطبيعي أن تطغى أوجه الاختلاف على سواها، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

أ. الانتماء واكتساب العضوية

تنص المادة الســـابعة من النظـــام الداخلي لـ«فتح» على أن العضوية «حق لكل فلسطيني أو عربي تتوفر فيه شروط العضوية ويؤمن بتحرير فلســـطين، ويلتزم التزاماً تاماً بالنظام الداخلي للحركـــة وببرنامجهـــا السياســـي وبلوائحهـــا وقراراتهـــا السياســـية والتنظيميـــة كافة، كما أنه يجـــوز منح العضوية لصديـــق قرر الالتزام بالحركة ويتم ذلك بقرار من اللجنة المركزية».[٣]

بينما تنص المادة الثالثة من ميثاق «حماس» على أن البنية الأساســـية تتكون من «مســـلمين أعطوا ولاءهم لله فعبدوه حق عبادته»، وتضيف المادة نفســـها أن «هؤلاء عرفـــوا واجبهم تجاه أنفســـهم وأهليهم ووطنهم فاتقـــوا الله في كل ذلـــك، ورفعـــوا راية الجهـــاد في وجـــه الطغاة لتخليص البلاد والعباد من دنســـهم وأرجاسهم وشـــرورهم». ولذلك نجد «حماس» ترحب «بكل مســـلم اعتقد عقيدتها، وأخـــذ بفكرتها، والتزم بمنهجها، وحفظ أسرارها، ورغب أن ينخرط في صفوفها لأداء الواجب، وأجره على الله».[٤]

والواضـــح أن الحركتـــين وبحكم خصوصية الحالـــة الفلســـطينية تتعديان فـــي عضويتهما شـــروط المواطنة الفلسطينية (الجنسية)، لتضم حركة فتح عرباً فـــي صفوفها، ويتجلى ذلك في الشعار «فتح فلســـطينية المنطلق وعربية القلب والعمق، وتحرير فلسطين واجب قومي».[٥]

الأمر نفســـه ينطبـــق على «حمـــاس» ولكن بمنحى آخر، حيث فتحت بـــاب عضويتها أمام أي مســـلم، فهي– كما عرفت نفســـها– «جناح من أجنحة الإخوان المســـلمين وحركة الإخوان المســـلمين تنظيم عالمي»، يمتـــد بعدها المكاني «حيثما يوجد المســـلمون الذين يتخذون الإسلام منهج حياة لهم في أي بقعة من بقاع الأرض».[٦]

أما شـــروط العضوية الأخرى فتتشابه– إلى حد كبير، حيث تشترط كلتاهما السن الانتخابي، والســـمعة الطيبة، وعدم وجود انتماء أو عضوية لحزب آخر، والاســـتعداد للنضـــال في صفوف الحركتـــين، وحلف اليمـــين القانونيـــة بالالتزام التنظيمي، ويســـمى لدى «فتح» قسم الإخلاص الفلسطيني، بينما يسمى لدى «حماس» البيعة،[٧] ويضاف إلى ذلك شـــرط التدين الواضح كشرط أساسي للانتماء لـ«حماس»، وهذا ما لا تشترطه «فتح».

أما عمليـــة الانخراط نظرياً، فتكون غالباً في الهياكل القاعدية، وهي الجهة المســـؤولة عن ذلك، ومن الناحية الفعلية يشـــترط في الحالتين اجتياز فترة تجربة وإعداد لا تقل عن ستة أشهر يستوعب خلالها الفرد المنطلقات الفكرية وتأدية

ما يُعهد إليه من مهام وواجبات نضالية، يضاف إليها في حالة حماس بحكم الصبغة الدينية شرط حفظ الفرد بعض سور القرآن الكريم والأحاديث، ودراسة بعض الكتب الدعوية لكبار مفكري الإخوان المسلمين، وبعدها يقر الفرد بالالتزام بالبيعة حسبما قرر المؤسس، وبهذا يصبح عضواً عاملاً في التنظيم.[٨]

ب. طبيعة ومراتب العضوية

تتشابه فتح وحماس في طبيعة العضوية، وهذا التشابه لا يعني عدم وجود بعض أوجه الاختلاف، فمفهوم العضوية تشترك فيه الحركتان في كونهما تعتبران أن العضو هو كل منتسب أو منخرط يستوفي الشروط المحددة في النظام الداخلي، لكن مستويات الاختلاف تظهر أساساً في تحديد مراتب متفاوتة للعضوية، فحركة فتح تحدد مستويين للعضوية تتسلسل من العضو النصير إلى العضو العامل،[٩] وكل مستوى يختلف عن الآخر في جانب المفهوم والوظيفة.

بينما تتسلسل العضوية في حركة حماس من النصير أو المنتسب، وهو الفرد المرشح للعضوية، إلى العضو العامل والمجاهد أحياناً فالنقيب، فالرقيب، وكل له تعريفه ودوره.[١٠]

ج. الحقوق والواجبات

تتشابه الحقوق والواجبات الواردة في الأنظمة والمواثيق في الحركتين، وتتلخص أهم الواجبات في الالتزام بالنظام الداخلي والقانون الأساسي، واللوائح التنظيمية إضافة إلى دفع الاشتراكات وحفظ أسرار التنظيم، أما أهم الحقوق فيمكن إجمالها في التساوي في الحقوق بين جميع الأعضاء والمشاركة في اتخاذ القرار الحزبي وضمان التدرج في السلم التنظيمي.[١١]

د. استمرار العضوية وانقطاعها

لا يتطرق ميثاق «حماس» إلى حالات فقد العضوية، وربما يعني ذلك أنه لا خروج منها أي لا سقوط للعضوية فيها، بينما تُحدد «فتح» في نظامها الداخلي شروطاً لاستمرار العضوية وفقدانها، وترتكز أساساً في الاستمرار في ممارسة النشاط التنظيمي والقيام بالواجبات، وتسديد الاشتراكات الشهرية بشكل مستمر في حال القدرة على ذلك. كما يحدد النظام الداخلي، أيضاً، حالات فقد العضوية بالانقطاع عن العمل التنظيمي أو عدم تسديد الاشتراك الشهري، أو قرار الفصل نتيجة مخالفات مسلكية أو سياسية أو تنظيمية تستوجب ذلك.[١٢]

٢. خصائص العضوية العملية

لفهم قدرة الحركتين على توفير الإطار الممارساتي المتناسب مع الأطر القانونية الناظمة للعضوية، نورد ثلاث خصائص تميز طبيعة العضوية في الحركتين:

أ. تنامي التوغل في الفئات الاجتماعية المختلفة

على خلاف الأحزاب في الدول العربية والنامية التي تعاني عموماً من ضمور عضوي بدرجات مختلفة، وافتقاد إلى التغلغل في فئات المجتمع

المختلفة التي تموج بها مجتمعاتها، فإن «فتح» و«حماس» وبحكم خصوصية الحالة الفلسطينية وارتباط الانتماء الحزبي أو السياسي فيها بالانتماء الوطني، دفع الجماهير في مختلف الفئات التي يموج بها المجتمع الفلسطيني للانتماء للحركتين، وهو ما يفسر إلى حد كبير، التجانس الواسع، في السمات الاجتماعية بين أكثر تنظيمين اتساعاً في الضفة وقطاع غزة؛ فالجمهور المؤيد لكل منهما يتشابه إلى حد كبير من حيث المستوى التعليمي، ومكان السكن (مدينة، قرية، ومخيم)، ومستوى الدخل، كما يتشابهان من حيث التكوين الثقافي العام. الفرق الأبرز بين التنظيمين يتمثل في تأييد أعلى من النساء لحركة حماس، وربما عكس هذا الدور الإغاثي الواسع للحركة في ظل اشتداد البطالة والفقر،[١٣] ما أدى إلى ازدياد حجم العضوية فيها بشكل لافت.

ب. العضوية غير النشطة

تتسم «فتح» بنوع من الهلامية، فهي ليست حزباً منظماً بالمعنى الدقيق، وإنما تعد تجمعاً واسعاً بغير حصر لعضويته، ومع أن هلامية التنظيم كانت ميزة جعلت منها وعاءً لغالبية الشعب، فإنها كانت نقطة ضعف تحول دون فاعلية حركتها في غير أوقات الانتخابات.

وتظهر هذه الميزة الوجه السلبي لطبيعة العضوية من جهة الإقناع الفكري للأعضاء بأيديولوجية وبرنامج الحركة.

واللافت أن أعداد الأعضاء غير النشيطين في «فتح» يفوق بكثير أعداد الأعضاء الناشطين، ولعل مواسم الانتخابات تشير لذلك حيث تعاني من اكتظاظ في عمليات الترشيح، إضافة إلى أن أعداداً مؤثرة من القواعد تدلي بأصواتها في اتجاهات تتعاكس مع توجهات هيئاتها القيادية.

في المقابل، تعتمد حماس على شريحة مجتمعية تتبنى أيديولوجية واحدة، لكل فرد منهم مهامه الخاصة، وبالتالي فأعداد العضويات غير النشطة محدود عند مقارنته بالعضويات النشطة، وعادة ما تكون هذه العضويات غير النشطة مرتبطة بالتجميد التنظيمي لأسباب تأديبية.

ج. العضوية المتحركة

وتعني ظاهرة انتقال الأعضاء من حركة إلى أخرى، أو الخروج منها والترشح بصفة مستقلة، نتيجة عدة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية أهمها؛ ضعف الممارسة الديمقراطية الداخلية، والافتقاد إلى التجربة السياسية للأعضاء أو الضعف الأولي لقيمة ما يحصلون عليه من الحزب، أو نتيجة خيبة الأمل لعدم الحصول على المزايا المألوفة، وغالباً ما يعبر عنها بالنزعة النضالية،[١٤] أو عدم الاقتناع بالإطار الفكري أو البرنامج الحزبي وتعديلاته أو يكون نتيجة الفصل من حزب فيتجه العضو إلى الحزب الآخر.

وتظهر هذه السمة في الحركتين بنسب مختلفة، وقد أشارت الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦ إلى وجود تمرد تنظيمي داخل «فتح» و«حماس»، فنسب غير قليلة من مناصري «حماس» لم يخضعوا لتعليمات

قيادتهم وشـــاركوا في عمليات التصويت. بل إن البعض منهم رشح نفسه لعضوية المجلس.

وفـــي حركة فتح رشـــح عدد غيـــر قليل من كوادر وقيادة التنظيم نفسه للمجلس التشريعي كمستقل لينافس بذلك القوائم الرسمية.[١٥]

وفي الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦، **ضبطت «حماس» قوائمها ومرشحيها بينما كـــررت «فتح» خطأها** حيث ترشـــح أعضاؤها بصورة مســـتقلة مقابل قوائم «فتح» الرســـمية، وهو مـــا أدى في رأي المراقبين إلى خســـارتها هذه الانتخابات.

وتعود هذه الظاهرة إلى تدهور الممارسات الديمقراطيـــة الداخلية، وضعف المشـــاركة الفعليـــة للأعضاء، وعدم تمتـــع العضو بحقوقه فـــي الواقع، مقابل تأديتـــه مهماته، وعلى رأس هذه الحقوق الحق في الترشح والذي يغلب عليه الطابع التعييني من القيادات العليا بدل الطابع الاختياري من القواعد التنظيمية.

ثالثاً: عملية اتخاذ القرار الحزبي

تتبوأ عملية صنع القرار الحزبي مكانة بارزة في تحديد نمط الممارســـة الداخلية في الأحزاب السياســـية، نظراً لأنها تمكننا من التعرف إلى مدى انفراد المســـتوى القيادي للأحزاب أو فئة قليلة داخلها أو الرئيس بعملية اتخاذ القرارات، ومـــدى مشـــاركة الأعضـــاء ودورهـــم في هذه العمليـــة، وهو ما يســـمح بفهـــم واضح لطبيعة الممارسات الحزبية الداخلية.

وفـــي إطـــار دراســـتنا لهذا المؤشـــر نطرح السؤال الآتي: ما مدى مساهمة البنى الداخلية في الحركتين بعملية اتخاذ القرار؟.

١. الإطار القانوني لعملية اتخاذ القرار

يحدد النظام الداخلي لـ «فتح» الأطر النظامية التي تنظم أسلوب اتخاذ القرار، وكيفية اتخاذه والعمليـــات المتعلقة بذلك، مثل المناقشـــة وحق المشـــاركة وانتخاب الهيئات القيادية، وممارسة القيادة الجماعية، وتقيـــد الأقلية برأي الأكثرية مع حقها في ممارسة النقد والنقد الذاتي ضمن الأطر التنظيمية.[١٦]

وبالنسبة لصناعة القرارات في حركة حماس، **ومع أنها تلقي بغطاء أســـود داكن على هذه العملية وحيثياتها**، فمن الواضح أنها اعتمدت اللامركزية كمبدأ من مبادئ عملها، ويتم بموجبها تقسيم الحركة جغرافياً ووظيفياً إلى عدة أقسام داخل وخارج وســـجون. وتؤكد قيادة «حماس» المشـــاركة الكاملـــة للداخل والخـــارج ومختلف الأجهـــزة، فـــي صنـــع السياســـات والقرارات الرئيســـة، بوصفها ضماناً للحفاظ على الحركة موحدة القيادة والتوجه.[١٧] ويتم اتخاذ القرارات في مجالس الشورى بالمشـــاورة والتوافق. كما تتم استشـــارة الكوادر في الأمور المتعلقة بكل منطقـــة، ولكن رأي الكوادر **غيـــر ملزم لقيادة المنطقة**، كما تقوم قيادات الحركة باستشـــارة باحثين ومعاهد بحثية.[١٨]

٢. أسلوب اتخاذ القرار

تصطدم الأحزاب السياسية في مختلف دول العالم بواقع الممارسة العملية أو الفعلية، من خلال تناقض نصوصها أو تصريحات قيادتها مع الواقع، فيتم اتخاذ القرارات على نطاق نخبة محدودة أو قائد أوحد، وينجم عن ذلك العديد من السلبيات، منها انفصال القادة عن قواعدهم الجماهيرية، إضافة إلى شعور القاعدة بالتذمر بسبب فرض الأوامر من فوق.

وفي دراستنا للجانب العملي لصناعة القرارات ومدى مشاركة الأطر الحزبية المختلفة في ذلك، نعرض أدوار المستويات الثلاث الأساسية:

أ. الدور المتميز للقادة

يتمتع الرؤساء في الحركتين، بنسب مختلفة، بمركز متميز يتيح لهم القيام بالدور الرئيس في هذه العملية، والحد من مشاركة المستويات التنظيمية بما فيها المستوى القيادي إذا أردوا. فالنظام الداخلي لـ«فتح» ينص على أن الرئيس هو «المسؤول عن رئاسة اجتماعات اللجنة المركزية وإدارة جلساتها والمصادقة على محاضر اجتماعاتها، ومتابعة تنفيذ قراراتها».[١٩]

غير أن الواقع يشير إلى أنه يحظى بوزن معنوي هائل في عملية اتخاذ القرار، حيث تلعب شخصيته والاحترام الذي يحظى به دوراً محورياً في هذه العملية، **فهو رئيس الدولة والمنظمة والسلطة والحركة**، وتدرك مختلف التيارات أنه الضامن الفعلي لوحدة الحركة، وهو كذلك المرجع النهائي لأي خلاف داخل الحركة أو الحكومة، وقد أتاح هذا المركز المتميز للرئيس القيام بالدور الرئيس في هذه العملية، والحد من مشاركة المستويات التنظيمية بما فيها القيادية إذا أراد.

أما في «حماس»، **فدور الرئيس أقل منه في «فتح»**، ويرجع ذلك إلى أن دور المؤسسات في «حماس» أكثر فاعلية وتأثيراً من دور المؤسسات الفتحاوية، وهذا ما عززته سياسات الاحتلال تجاه الحركة وخاصة الاغتيالات والتي ساهمت في عدم سيطرة أو ديمومة زعيم واحد، كما تعود فعالية مؤسسات «حماس» إلى قائدها المؤسس الشيخ أحمد ياسين الذي كان يصر على الطابع الجماعي لآلية اتخاذ القرارات ووجوب التشاور قبل اتخاذها، ومنع احتكاره في يد شخص أو حتى مجموعة أشخاص.[٢٠]

ويبدو أن حماس نجحت – في مراحلها الأولى– في عدم تسليم قيادتها لفرد واحد، يقول الشيخ أحمد ياسين «لا يوجد لدى حماس فردية»،[٢١] ويستدل على ذلك بالتبادل في المواقع بين رئيس المكتب السياسي الأول موسى أبو مرزوق ونائبه خالد مشعل، وانتقال منصب الزعامة من الشيخ ياسين بعد اغتياله إلى خالد مشعل.

لكن اتضح مؤخراً تعاظم مكانة الرئيس ودوره البارز وسيطرته على الأمور في الحركة وصناعة قراراتها، وندلل على ذلك بالتجديد له للقيادة لدورة خامسة في مخالفة للنظام الداخلي، وربما يشير ذلك إلى ارتباط التنظيم بشخصية رئيسه.

أما دور المستوى القيادي في عملية صنع

القرار الحزبي بالمقارنة بدور الرئيس، فيظهر في مقابل دور المؤسسات في صناعة القرار لدى «حماس» أن صناعة القرارات في «فتح» يغلب عليها الطابع الشخصاني، **حيث تبرز الهيمنة والنزعة الفردية**، وتخضع القرارات لأشكال التوفيق والمساومات وحتى توزيع المنافع كشكل من أشكال الترضية، وذلك بهدف كسب الدعم والمساندة، الأمر الذي خَلق شكلاً من الشللية التي تحسب على هذا الشخص أو ذاك من القيادات.[٢٢]

يقول الكاتب ماجد الكيالي «اللجنة المركزية لفتح، تعتبر مصدراً لكل السلطات والقرارات، فهي تتحكم بإدارة الأجهزة الحركية وبنية الحركة، من خلال تنصيبها المسؤولين عن الأجهزة، وتقديم الموازنات لهم، وتعيينها القياديين المحليين، في الأقاليم والمنظمات الشعبية ومؤسسات المنظمة وسفاراتها، وحتى من خلال تسميتها غالبية أعضاء المؤتمر العام، الذي يتم من خلاله انتخاب أعضاء المجلس الثوري، وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية. وفي هذه الدوائر كلها تبقى اللجنة المركزية مسيطرة على القرار السياسي والتنظيمي والمالي، وكأنها تنتخب ناخبيها. وقد سبب ذلك أزمة قيادة دائمة الاضطراب، لا يضبط قرارها عمل مؤسسي، بل هي أقرب لمحاكاة نفوذ وإرضاء شخوص ومراكز قوى، كان يمسك بخيوطها الرئيس ياسر عرفات»،[٢٣] وأمسكها بعده الرئيس محمود عباس.

اتسمت عملية صنع القرار داخل «فتح» بالديمقراطية المركزية التي سيطر عليها العامل الفردي أو دور الفرد القائد، وهذه المركزية في القرارات جاءت من التأثر بالنموذج الحزبي في الدول الاشتراكية السابقة، حيث اعتمد النموذج اللينيني القائم على ما يعرف بالمركزية الديمقراطية التي تحولت في الممارسة العملية إلى تغطية للممارسة البيروقراطية وتغييب قواعد الديمقراطية وفق نظام هرمي تراتبي بيروقراطي يقنن وصول المعلومات بين القاعدة والقيادة والعكس، كما أنه نظام يعمل على تعظيم دور الزعيم أو قائد الحزب وتهميش الفرد عبر ثقافة تجسد الطاعة والامتثال والخضوع، وتتنكر لمبدأ احترام الرأي والرأي الآخر.[٢٤]

أما بخصوص دور القادة في صنع القرارات في «حماس»، فيقول الدكتور عاطف عدوان القيادي في الحركة: إن «كوادر الحركة في كل المناطق ينتخبون بشكل دوري قيادتهم، وإن جميع القرارات المهمة يشارك في اتخاذها المستوى القيادي، والذي يبدأ من قادة المناطق، انتهاءً بأعضاء مجلس الشورى والمكتب السياسي، أما القرارات المتعلقة بالشؤون التنظيمية والحياتية، فيتم إشراك قاعدة الحركة فيها، مشدداً على أن رأي القاعدة غير ملزم وهو استشاري فقط»،[٢٥] ويشير هذا التصريح بوضوح إلى أنه لا دور للقاعدة في صنع القرارات داخل «حماس». ويبدو أنها نجحت في الحفاظ على تماسك بنيتها التنظيمية، عبر

صرامة بنائها التنظيمي وسريته، واستخدامها ثقافة السمع والطاعة للقائد أو الشيخ، وهو نمط التحكم داخل التنظيم.

ب. محدودية دور المستويين الوسيط والقاعدي.

إذا كانت «فتح» و«حماس» تعانيان من تركيز السلطة الفعلية في قائد واحد أو فئة قليلة محيطه به، فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على دور الأعضاء فيها، خاصة المستويين القاعدي والوسيط. ومع أن الحركتين تعطيان نظرياً دوراً مهماً ومحورياً للمستوى الوسيط والمتمثل في المؤتمر العام لدى «فتح»، وما يقابله لدى «حماس» وهو مجلس الشورى العام، فإنهما يقومان بانتخاب الرئيس ونوابه ويقومان بانتخاب أعضاء القيادة المركزية، كما يقومان بإقرار البرنامج السياسي، ولكن يثار تساؤل حول قدرة المؤتمر العام فعلياً على توجيه سياسات الحركتين ورسم أهدافهما.

ج. إضفاء الطابع الديمقراطي الشكلي على القرارات

يتضح من العرض السابق أن الحركتين تمتازان- بنسب مختلفة - بوجود هيمنة واضحة من القادة على عملية اتخاذ القرارات الحزبية المهمة، بالإضافة إلى محدودية مشاركة الأعضاء ضمن المستويات الوسيط والقاعدي، وهي مظاهر مشتركة، لكنهما تختلفان في سماتها نظراً لاختلاف البناء التنظيمي ومدى تركيز السلطة فيه عملياً، لكن اللافت حرصهما على إضفاء الطابع الديمقراطي الشكلي على هذه العملية، لاسيما القرارات غير المهمة، مثل المساهمة في بعض الأنشطة الحزبية والتنظيمية على المستوى الأوسط والقاعدي، إضافة إلى تغني القادة الحزبيين بالممارسة الديمقراطية الداخلية بقصد تغطية المضمون الحقيقي لمعظم ممارساتهم غير الديمقراطية.

أدى ذلك إلى العديد من الآثار السلبية التي أدت بدورها إلى تفاقم أزمة القيادة داخل الحركتين، حيث أدى ذلك في «فتح» إلى صراع نفوذ داخل المستوى القيادي بين الرافضين لاستئثار الرئيس بصلاحيات واسعة والرئيس نفسه، أما في «حماس» فعانت من هيمنة الخارج على الداخل، وهو ما أثر على مسار الحياة الداخلية فيها.

المؤشر الثاني: طبيعة العلاقات بين النخبة والأعضاء

يتوقف فهم طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء أساساً على تحليل ودراسة أنماط التفاعلات بين المستويين التنظيميين القيادي والقاعدي. والهدف من ذلك هو تبيان مدى ديمقراطية هذه العلاقة، بمعنى مدى مشاركة المستوى القاعدي في إدارة شؤون الحركتين وقدرته على توجيه سياساتها والقيام بدور فاعل فيها.

أولاً: الأطر الأساسية لمشاركة الأعضاء

تحدد مجموعة الأطر القانونية لدور الأعضاء في المستويات التنظيمية مجموعة الآليات

النظامية أو النظرية لحق المشـــاركة في تجديد القيادة الحزبية، وتجســـد ممارســـة هذه الأطر في الواقع الأطر العملية أو الواقعية لمدى تمكين هـــؤلاء الأعضاء من تحقيق ذلـــك فعلياً، وتوجد جميع هـــذه الأطر في العادة ضمن المســـتوى التنظيمـــي الأوســـط الذي تجســـده المؤتمرات العامة، فـــي حين أن هناك أطـــراً غير منتظمة تجســـدها الاجتماعـــات والنـــدوات واللقاءات المتنوعة الأخرى التي يعقدها الحزب.[٢٦]

١. الأطر النظامية لمشاركة الأعضاء

تتفـــق «فتـــح» و«حمـــاس» في معظـــم الأطر القانونية على المشـــاركة الفاعلة لأعضائها، حيث تشـــتمل أساســـاً على المؤتمر العام فـــي «فتح»، ومجلس الشـــورى العام فـــي «حماس» الذي يحل مكان المؤتمر العام، إضافة إلى وجود أطر تنظيمية أخـــرى، كالاجتماعات والنـــدوات واللقاءات، غير أنهمـــا تختلفان في بعـــض الجوانب الأخرى التي تنظم عملية المشاركة ودور القيادة في هذا المجال.

وقـــد أقرت «فتـــح» ضرورة وجـــود مندوبين عن الأعضاء من المســـتوى الوســـيط (الأقاليم والمناطق) المنتخبين مـــن القواعد، ويحتل هؤلاء المندوبون المرتبة الثالثة من المشاركين في المؤتمر بعد أعضـــاء اللجنة المركزيـــة والمجلس الثوري والاستشاري، وذلك وفق المادة (١٤) من النظام الداخلـــي. غير أن هذا النظام عاد وقيد نســـبة ممثلي الأقاليـــم والمناطق بلائحة خاصة تقررها اللجنة المركزية حسب الظروف.[٢٧]

أمـــا «حماس»، فيقوم مجلس الشـــورى العام بتجديد نفسه، بشكل دوري عبر إجراء انتخابات فـــي المحافظـــات والمناطق التنظيميـــة، وتقتصر المشـــاركة على المجالس الشـــورية، أي المستوى الوســـيط، وتحديداً درجتي الرقباء والنقباء، وهو أسلوب نخبوي وليس ديمقراطياً. يعتمد على تقييد أسلوب الانتخابات ويحول دون مشاركة القاعدة.

وفي حين يســـمح نظام «فتـــح» الداخلي لأي عضو في المؤتمر بالترشـــح والانتخاب حســـب شـــروط الأقدمية وتبعـــاً لنوع المنصـــب المراد التنافـــس عليه،[٢٨] فإن انتخابـــات «حماس» تتم دون ترشـــيح، إذ لا قائمة مرشـــحين معلنة ولا دعايـــة انتخابيـــة، وإنما ما يشـــبه الاتفاق بين المؤتمريـــن على الأشـــخاص الصالحـــين لأداء المهام المطلوبة، وتبرر «حماس» هذا بأنه أسلوب يحول دون تزكية النفس،[٢٩] لكن هذا الأســـلوب يؤخذ عليه أنه قد يناسب مجموعة تعرف بعضها جيداً ولا يحتاج أعضاؤها إلى ممارســـة دعاية انتخابية، وبالتالي فهو غير مناســـب للحركة في ظل ازدياد حجم عضويتها الحالي.

١. الأطر العملية لمشاركة الأعضاء

لا يتوقف مبدأ المشاركة الفعلية للأعضاء على التقيد بالنصوص القانونية التي تؤكدها الوثائق الحزبيـــة والنظـــم الداخلية، وإنمـــا يتطلب ذلك توفر ثقافة مشاركة يجسدها السلوك السياسي الفعلي للقـــادة والأعضاء،[٣٠] فمـــا مدى تطابق النص مع الواقع؟، وما مدى توفر هذه الثقافة؟.

أ. مدى انتظام المؤتمرات العامة

يعد المؤتمر العام في شكله النظري إطاراً مهماً لمشاركة الأعضاء في إدارة الأحزاب السياسية، ووضع سياساتها وتجديد قيادتها الحزبية، ويتجسد ذلك في ضرورة توفر مندوبين يمثلون القاعدة والمستوى الأوسط في فعاليات وقرارات المؤتمرات، ولذلك فإن تعدد المؤتمرات ودرجة انتظامها فضلاً عن فاعليتها يعد متغيراً مهماً ضمن مؤشر دراسة أنماط التفاعلات في العلاقة بين النخبة والأعضاء.

وعلى الرغم من تشابه الأنظمة الأساسية فيما تضمنته من مستوى تنظيمي وسيط يتمثل جهازه الرئيس في المؤتمر العام في «فتح» ومجلس الشورى العام في حالة «حماس»، فقد تباينت الحركتان في مدى التزامهما بعقد هذا المؤتمر بشكل دوري، وفيما يتيحه من إمكانات التفاعل بين النخبة الحزبية والأعضاء.

في البدايات، لم يكن هناك مؤتمر عام بالمعنى الحديث، وقد عرفته «فتح» بعد ثلاث سنوات عقب تأسيسها، ولكن «حماس» عرفته بعد عشرين سنة من تأسيسها، ولم يعقد مؤتمرها إلا مرتين حتى الآن، كما يتضح من الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

معدل عقد المؤتمرات العامة

الحركة	سنة التأسيس	عدد المؤتمرات	المعدل العام
فتح	١٩٦٥	(٦)	مؤتمر كل ثماني سنوات
حماس	١٩٨٧	(٢)	مؤتمر كل أربع عشرة سنة

ويلاحظ من الجدول رقم (١) أن الحركتين لم تحققا انتظاماً كاملاً في دورات انعقاد المؤتمر، حيث عقدت «فتح» مؤتمرها ست مرات، **أي بمعدل مؤتمر كل ثماني سنوات تقريباً، في حين عقدت «حماس» مؤتمرها مرتين، أي ما معدله مؤتمر كل أربع عشرة سنة.**

وقد سبق لـ«فتح» التي تأسست في العام ١٩٦٥ عقد مؤتمرها ست مرات، أولها عام ١٩٦٨، وثانيها في العام التالي، والثالث في نهاية عام ١٩٧١، والرابع عام ١٩٨٠، والخامس عام ١٩٨٩، والأخير في العام ٢٠٠٩، بينما كان الوضع مختلفاً لدى «حماس»، فالحركة انطلقت في العام ١٩٨٧، بدور فردي للمؤسس الشيخ أحمد ياسين الذي شكل حوله نخبة أخذت في التأسيس معه، وكانت المشاركة في إدارة الحركة مقصورة على تلك النخبة بحكم ظروف وعوامل داخلية وخارجية. واستمر ذلك حتى العام ٢٠٠٨ حيث عقد المؤتمر الأول، أي بعد ما يقارب عشرين عاماً من تأسيسها، ثم عقد الثاني في العام ٢٠١٣. غير أن هذا التطور المهم فقد معناه، إذ لم يقم على حق القواعد في انتخاب مندوبين لهم في هذه المؤتمرات، لأنه حصر المشاركة في المؤتمر بأعلى درجات العضوية في الحركة، وهو كما أشرنا أسلوب نخبوي وليس ديمقراطياً.

وفي الحالتين كان من الطبيعي أن ينعكس عدم انتظام المؤتمرات العامة وتأخيرها على إمكانية إتاحة الفرص لمشاركة الأعضاء، وهو مؤشر جزئي يدل على عدم تكريس مبدأ المشاركة.

ب. غياب الدور الفاعل للأعضاء

هـذه الخاصيـة تنطبق على حالتـي «فتح» و«حماس»، فالحركتان يغيب فيهما الدور الفاعل للأعضاء، **ولكن بطرق مختلفة**، ففي حين أقر نظام «فتح» الداخلي نظرياً تمثيل القواعد بنسبة تحددها اللجنة المركزية، **فإن الواقع يشير إلى استئثار هـذه اللجنة بحق تسـمية غالبية أعضـاء المؤتمر**، بحكم سـيطرتها على القرار السياسـي والتنظيمي والمالي، أي أن **اللجنة المركزية تنتخب ناخبيها**، ويثير ذلك موجة من الاحتجاجات والشـكاوى التي ترفعها القاعدة والمسـتويات الوسـيطة للتشـكيك في شرعية المؤتمـر والمندوبين فيه، إضافـة إلى الطعن في آليات الترشح والترشيح.

أما في «حماس»، **فالمؤتمرات مقصورة على الأعضـاء العاملـين في المراتـب التنظيمية العليا**، وبالتالـي ليس من حق القواعد انتخاب مندوبين لهم في المؤتمر.

وهكـذا يتضح مـن الناحيـة الواقعية عدم ديمقراطية أسـلوب تشـكيل المؤتمرات، كونها تعتمد علـى التوجيه من أعلى فـي حالة حركة فتح، والتقييد في حالة حركة حماس.

وفـي حـين لا تتوافـر بيانات حـول مدى ديمقراطية المناقشـات داخـل هيئة المؤتمر في «حمـاس»، تشـير البيانات المتوافـرة إلى أن طابعاً شـبه ديمقراطي يميـز أداء المؤتمر، من حيث إتاحة حرية المناقشـة في «فتح»، لكن دون مراجعة جريئة وشـاملة للإنجازات والمكاسـب ونقـاط القـوة، والأخطاء والخطايـا والثغرات والنواقص، ونقاط الضعف، ولا لتقييم البرنامج السياسـي، ودون تقديم القيادة لكشف حساب عن المرحلة السـابقة حول الجوانب السياسـية والماليـة والتنظيمية كافـة، ودون طرح للخطط المستقبلية المراد تحقيقها. أي أن ما يحدث يكون عفويـاً وغاضباً وأقرب إلى تصفية الحسـابات منه إلى كشـف الحسـاب،[٣١] ويجرى تبرير ذلك كالعادة بطبيعة المرحلة وصعوبتها.

عموماً، **تتميـز الحركتان علـى الرغم من اختلاف التوجهات السياسية والفكرية، بعدم انتظـام المؤتمـرات العامة، وغياب المشـاركة الفعلية للأعضاء في المستويات الدنيا**، ويعود ذلك لعدة أسـباب هي: عدم معرفة قواعد العمل الديمقراطي وأسسـه وحدوده، وتفشـي ظاهرة الزعامـة ودور القـادة المركزي المسـيطر على النشاطات التنظيمية كافة، وتنامي الولاء الحزبي، وقلة التجربة والخبرة في مجال العمل الحزبي.

ثانياً: التجنيد السياسي ودوران النخبة

يعد مبدأ تداول القيادة في أي تنظيم سياسي مبدأً مركزيـاً مهماً للممارسـة الديمقراطية،[٣٢] باعتباره أهم الأركان الأساسية التي تقوم عليها، ويشمل ذلك المناصب القيادية التي لها دور بارز في السياسـات واتخاذ القرارات، ومدى تجديد هذه القيادات كأساس لحراك نخبوي فعلي دون أن يتعـرض لتدخل قيادي يوجهـه نحو تدعيم فرص مرشـحين بعينهم، عن طريق عملية تربيط الانتخابات التي قد تتم بإحكام لتجعل الانتخاب

شـكلياً وتتيح توقع نتائجه مسـبقاً، ففي هذه الحالة يصبح الانتخاب محاولة لاستيفاء الشكل الديمقراطي، لكـن دون مضمون ديمقراطي، لا يتحقق إلا عبر التنافس الحر المفتوح.[٣٣]

١. أسلوب التجنيد

أ. أسلوب اختيار الرئيس

ينص النظام الداخلي لـ «فتح» على أن الرئيس ينتخب مباشرة من المؤتمر العام، وتنتخب اللجنة المركزية في أول اجتماع لها ومن بين أعضائها نائباً لـه.[٣٤] أما النظـام الداخلـي لـ«حماس» فينص على أن الرئيس ونائبيه يتم انتخابهم من مجلس الشورى العام،[٣٥] ويحدد النظام الداخلي الفترة الزمنية لولاية الرئيس بدورتين انتخابيتين فقط،[٣٦] بينما لـم يحدد النظام الداخلي لـ«فتح» فترة محددة لولاية رئيسها.

ب. أسلوب اختيار بقية النخبة الحزبية

وفقاً للنظـام الداخلي لـ«فتـح» يتولى المؤتمر العام انتخاب ثمانية عشـر عضـواً من أعضاء اللجنـة المركزية، ويتم اسـتكمال الأربعة الباقين بأسلوب التعيين بتوصية من الرئيس وموافقة ثلثي أعضاء اللجنة المركزية ومصادقة المجلس الثوري. أمـا في حالـة «حماس»، فيتـم انتخاب أعضاء المكتب السياسي من مجلس الشورى العام.

ج. النخبة الحزبية بين التعيين والانتخاب

علـى الرغم من تشـابه الحركتين في الأخذ بأسلوب الانتخاب، فإنهما لم تلتزما بذلك، ولكن يمكن القول إن هناك تقدماً ملموسـاً على هذا الصعيد، فـ«حماس» لم تعـرف الانتخابات إلا مرتـين، وكان العمل قبل ذلك يجري بأسـلوب التعيين، أما «فتح» فقـد عرفت الانتخابات بعد ثلاث سـنوات مـن تأسيسـها، أي في المؤتمر الثاني، واسـتمر الأخذ به صعـوداً حتى الآن، كما يتضح من الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

اللجنة المركزية لفتح بين الانتخاب والتعيين[٣٧]

الرقم	من ... إلى	عدد الأعضاء	المنتخبون	النسبة	المعينون	النسبة
الثانية	٦٨ – ٧١	٩	٣	٪٣٣,٣	٦	٪٦٦,٦
الثالثة	٧١ – ٨٠	١٠	٤	٪٤٠	٦	٪٦٠
الرابعة	٨٠ – ٨٩	١٥	١٠	٪٦٦,٦	٥	٪٣٣,٣
الخامسة	٨٩ – ٢٠٠٩	١٨	١٠	٪٥٥,٥	٨	٪٤٤,٤
السادسة	٢٠٠٩ -->	٢٣	١٩	٪٨٢,٦	٤	٪١٧,٣

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن «فتح» أخذت بأسلوب الانتخابات منذ العام ١٩٦٨ أي بعد ثلاث سنوات من تأسيسها، حيث انتخب ثلاثة أعضاء من أصل تسعة في المؤتمر العام الثاني، واستمر العدد في الصعود حتى وصل إلى ثمانية عشر عضواً منتخبين إضافة إلى الرئيس من أصل ثلاثة وعشرين عضواً في المؤتمر الأخير.

٢. معدل دوران النخبة الحزبية

أ. معدل دوران النخبة العليا

تلتزم «فتح» و«حماس» بالنصوص التزاماً شكلياً، حيث لم تكن هذه المناصب موضع تنافس في أي منهما، فالرئيس عرفات ترأس الحركة منذ انطلاقتها في العام ١٩٦٥ وحتى وفاته عام ٢٠٠٤، ليحل مكانه الرئيس محمود عباس، ولا يزال على رأسها. كما يتضح من الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)
التداول على منصب الرئيس في «فتح»

الرئيس	تاريخ تولي المنصب	تاريخ مغادرة المنصب	الأسباب	مدة شغل المنصب
ياسر عرفات	١٩٦٧	٢٠٠٤	الاستشهاد	٣٧ عاماً
محمود عباس	٢٠٠٤	--	لا يزال في منصبه	١١ عاماً

ويتضح من الجدول (٣) أن مدة شغل منصب الرئيس في «فتح» تتراوح بين سبعة وثلاثين عاماً وأحد عشر عاماً، شغل الأولى الرئيس الراحل ياسر عرفات، أما الثانية فيشغلها الرئيس محمود عباس، أي ما متوسطه العام نحو أربعة وعشرين عاماً، ويلاحظ أن تغيير المنصب قد ارتبط بالاستشهاد.

في المقابل، سجلت «حماس» تغييراً في قيادة مكتبها السياسي بين مؤسسه موسى أبو مرزوق وخالد مشعل على أثر اعتقال الأول في الولايات المتحدة، ولكن الأخير تم التجديد له مؤخراً لرئاسة المكتب السياسي لدورة خامسة في تجاوز للنظام الداخلي القاضي بعدم جواز التجديد لأكثر من فترتين انتخابيتين. كما يتضح من الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)
التداول على منصب رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»

الرئيس	تاريخ تولي المنصب	تاريخ مغادرة المنصب	الأسباب	مدة شغل المنصب
موسى أبو مرزوق	١٩٩٢	١٩٩٥	الاعتقال في الولايات المتحدة	٣ أعوام
خالد مشعل	١٩٩٥	--	لا يزال في منصبه	٢٠ عاماً

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن مدة شغل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس منصبه تتراوح بين ثلاثة أعوام في حالة مؤسسه موسى أبو مرزوق، وما يقارب العشرين عاماً في حالة الرئيس الحالي خالد مشعل، أي ما متوسطه العام نحو اثني عشر عاماً، ويلاحظ أن تغيير المنصب

في هذه الحالة ارتبط بالاعتقال، كما يلاحظ تجاوز النظام الداخلي من خلال التجديد للأخير لدورة خامسة، وقد بررت «حماس» ذلك بأن أمر التنحي عن المنصب يعد «شأناً عاماً تقرر فيه مؤسسات الحركة وليس شأناً شخصياً خالصاً»،[٣٨] ولذلك تم احتساب الفترات السابقة على أنها فترة واحدة، واعتبار الولاية القادمة الثانية على رأس المكتب.[٣٩]

عموماً، يمكن القول إن الرؤساء في الحركتين استطاعوا المحافظة على مواقعهم، ولم يغادروها إلا لأسباب قاهرة، الاستشهاد أو الاعتقال، وهذا يؤدي إلى أزمة قيادة، فالمعروف أن طول بقاء القيادات الحزبية في مناصبها، يجعل هناك ارتباطاً وثيقاً بين الحزب ورئيسه، وهو ما يعرف بظاهرة أحزاب الأشخاص، أو شخصنة السلطة، وتنجم عن ذلك أزمة قيادة، فكلما زاد دور شخص معين أو مجموعة من الأشخاص في إنشاء حزب وإدارته؛ ضعفت إمكانيات التحول الديمقراطي داخله، إضافة إلى أن ارتباط الأحزاب نفسها بأشخاص يجعلها تعاني من مشاكل كثيرة وكبيرة بعد وفاة المؤسس أو الزعامة التاريخية.

وبالنسبة لمنصب نائب رئيس «فتح»، فلم يُشغل على مدار حياة الحركة في مخالفة واضحة لنص المادتين (٤٠) و(٤٢).[٤٠]

أما منصب نائب رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، فقد شغله خالد مشعل منذ تأسيس المكتب في العام ١٩٩٢ وحتى العام ١٩٩٥، حيث انتقل بعدها لرئاسة المكتب السياسي على أثر اعتقال رئيس المكتب السياسي موسى أبو مرزوق، وانتقل أبو مرزوق إلى منصب نائب الرئيس بعد خروجه من السجن، واستمر في منصبه حتى نهاية العام ٢٠١٣، ثم اختير إسماعيل هنية، ليصبح نائب رئيس المكتب، كما يتضح من الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

التداول على منصب نائب رئيس المكتب السياسي في «حماس»

نائب الرئيس	تاريخ تولي المنصب	تاريخ مغادرة المنصب	الأسباب	مدة شغل المنصب
خالد مشعل	١٩٩٢	١٩٩٥	انتقل لرئاسة المكتب السياسي	٣ أعوام
موسى أبو مرزوق	١٩٩٦	٢٠١٢	كان الرئيس وانتقل للنيابة بسبب الاعتقال	١٦ عاماً
إسماعيل هنية	٢٠١٣	--		عامان

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) أن مدة شغل نائب رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» لمنصبه تتراوح بين ثلاثة أعوام لمشعل في المرة الأولى وستة عشر عاماً لأبو مرزوق في المرة الثانية، وعامان في حالة هنية في المرة الثالثة - أي بمتوسط عام يبلغ سبعة أعوام.

ب. معدل دوران النخبة العامة

من الطبيعي أن يكون معدل دوران النخبة العامة أعلى من معدل دوران النخبة العليا

الأضيق نطاقاً، ففي فتح، أعيد تشكيل اللجنة المركزية ست مرات، وقد أتاح ذلك فرصة لارتفاع معدل الدوران على نخبتها العامة المتمثلة في أعضاء لجنتها المركزية. ففي المؤتمر الثاني الذي عُقد في الزبداني بسورية في العام ١٩٦٨، انتخب ثلاثة أعضاء للجنة المركزية هم: ياسر عرفات، وخليل الوزير، وأبو علي إياد، ثم اختار هؤلاء رابعهم، واختار الأربعة خامسهم، وهكذا حتى أصبحوا تسعة، وفي العام ١٩٧١ استشهد اثنان، فوصل إلى المؤتمر العام الثالث سبعة أعضاء، وجرى انتخاب تسعة أعضاء اختاروا عاشراً لهم في ١٩٧٢، فوصل المؤتمر الرابع «عشرة أعضاء»، انتخبوا كما هم، واختاروا خمسة آخرين بطريق التسلسل، حتى أصبح عدد أعضاء اللجنة المركزية ١٥ عضواً.[٤١] وصل عشرة منهم إلى المؤتمر الخامس، حيث انشق اثنان واستشهد ثلاثة، وأصبح عدد أعضاء اللجنة المركزية ستة عشر عضواً، انتخب عشرة، واختار العشرة الستة الباقين. وحل نبيل شعث وعبد الله الإفرنجي سنة ١٩٩١ مكان صلاح خلف وأبو الهول إثر اغتيالهما. وفي العام ١٩٩٤ انضم زكريا الأغا رئيس اللجنة العليا لـ«فتح» في قطاع غزة، وفيصل الحسيني رئيس اللجنة نفسها في الضفة إلى اللجنة المركزية (توفي في الكويت في ٢٠٠١)، ليصبح عدد أعضاء اللجنة المركزية ثمانية عشر عضواً.[٤٢] وصل المؤتمر السادس منهم ستة عشر عضواً، حيث توفي الحسيني عام ٢٠٠١، واستشهد الرئيس ياسر عرفات عام ٢٠٠٤، وخاض الانتخابات منهم عشرة أعضاء، فيما اعترض ثلاثة أعضاء على مكان المؤتمر، ولم يتقدموا لترشيح أنفسهم، وهم: فاروق القدومي ومحمد جهاد، وهاني الحسن، إضافة إلى عضو آخر، وهو صخر حبش، لم يتقدم للترشح لأسباب صحية، وآخر لم يسجل في القوائم وهو زكريا الأغا، أما الأخير فهو الرئيس محمود عباس، حيث اتفق على تكريمه بانتخابه بطريقة التزكية وبرفع الأيدي من المؤتمر العام مباشرة، ويوضح الجدول رقم (٦) معدل دوران النخبة العامة لـ«فتح».

جدول رقم (٦)

معدل دوران النخبة العامة لـ«فتح»[٤٣]

رقم اللجنة المركزية	من ـــ إلى	إجمالي عدد الأعضاء	الخارجون	النسبة	ملاحظات	الداخلون	النسبة	ملاحظات
الثانية	٦٨ – ٧١	٩	–	–	–	–	–	–
الثالثة	٧١ – ٨٠	١٠	٢	٪٢٠	٢ استشهاد	٣	٪٣٠	٢ استبدال +١ جديد
الرابعة	٨٠ – ٨٩	١٥	صفر	–	–	٥	٪٣٣,٣	–
الخامسة	٨٩– ٢٠٠٩	١٨	٧	٪٣٨,٨	٢ انشقاق ٥ استشهاد	١٠	٪٥٥,٥	–
السادسة	٢٠٠٩ حتى الآن	٢٣	١٢	٪٥٢,١	٣ استشهاد ٥ خسارة ١ وفاة ٣ انسحاب	١١	٪٤٧,٨	–

ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن عدد أعضاء النخبة العامة لـ«فتح» على مدار حياتها قد تجاوز خمسة وسبعين عضواً، وهو ما يعني معدلات عالية في الدوران، لكن ذلك يفقد معناه عند النظر إلى أسبابه، فهي في أغلبها إحلال مكان الشهداء أو المنشقين.

أما نسبة التجديد في «حماس»، فلا تتوافر بيانات تعين على دراستها نتيجة سرية هذه الانتخابات وعدم الإعلان عن أسماء المكتب السياسي لأسباب أمنية وسياسية، لكن طبقاً لتصريحات بعض القيادات، فإن الحركة تحافظ على نسبة تدوير بنسبة ٣٠٪ في أطرها.[٤٤]

مما سبق، يمكن ملاحظة أن معدل دوران النخبة العليا في الحركتين كان ضيقاً ومحدوداً في القيادات العليا (الرؤساء ونوابهم)، ومنخفضاً إلى حد ما في المستويات القيادية الأقل، وبالتالي، فالحركتان تعانيان من جمود وبطء ميزا حركة دوران النخب، وهو ما يشير إلى تحول هذه النخب إلى طوائف مغلقة على نفسها، وعوازل ثابتة تقاوم أي حراك اجتماعي جدي داخلها.

ومع أن النخب العليا في الحركتين تتبنى من الناحية الشكلية التحول الديمقراطي الداخلي والخارجي، فإن بقاءها في مواقعها مدداً طويلة دون تنافس حقيقي على هذه المواقع؛ يثير الشكوك حول إمكانية التحول الديمقراطي الداخلي، وهو ما يشير إلى نوع من روتينية النخب وفقدان المصداقية بين المحازبين والأنصار.

خاتمة

نخلص إلى القول إن توزيع السلطة والاختصاص في الحركتين- موضع الدراسة- جاء متمركزاً في يد قيادة مركزية مسيطرة تتمثل في الرؤساء أو نخبة ضيقة محيطة بهم، وقد ساعد على ذلك أن أنماط الهياكل التنظيمية لا تجسد الممارسة الديمقراطية واقعياً، إذ تركزت أغلب السلطات في القمة، إضافة إلى أن طبيعة العضوية لم تقم على أساس ديمقراطي فعلي، فضلاً عن محدودية مشاركة الأعضاء في صنع القرار الحزبي مقابل الدور الطاغي للقادة.

من جهة ثانية، يتضح أن طبيعة العلاقة بين النخب والأعضاء قائمة في معظمها على أساس غير ديمقراطي، إذ تجسدت في هيمنة القادة على أدوار الأعضاء، إضافة إلى سيطرة الأساليب غير الديمقراطية على عملية تدوير النخب الحزبية وضعف في معدل دورانها. وبالتالي بقاء القيادات في مواقعها فترات طويلة.

بناء على ما سبق، يتضح أن قطبي الحياة السياسية الفلسطينية يعانيان من مشكلات جوهرية تقف عائقاً أمام قيام ديمقراطية داخلية فعلية على أرض الواقع.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن آفة الحركتين هي في تنظيماتها أو هياكلها التنظيمية، فهما لا تستطيعان تحمل المتطلبات اللازمة لتشكيل حزبي فاعل ومؤثر، ولذلك فهما مدعوتان للاستثمار في مختلف الطاقات والإمكانات الحزبية، وذلك لا يتحقق إلا بمشاركة واسعة من الأعضاء على مختلف المستويات وخاصة المستوى القاعدي. لذا فالدراسة توصي بما يلي:

- إعادة النظر في البناء التنظيمي القائم، الذي يكرس هيمنة الرؤساء والقادة على مختلف مناحي الحياة التنظيمية، بحيث يتم بناؤه على أسس أكثر ديمقراطية تعتمد على تقسيم عقلاني للسلطة والاختصاص بين المستويات التنظيمية الثلاثة القيادية والوسيطة والقاعدية، وتتجسد فيه مبدأ المشاركة على جميع الصعد سواء في النشاط التنظيمي أو صناعة القرارات وتجنيد النخب الحزبية بشكل أكثر ديمقراطية، إضافة إلى الاعتماد على الانتخابات الدورية والحرة المفتوحة كطريق وحيدة لاختيار القيادات من القاعدة للقمة، ودون تدخل النافذين لتوجيه مسارها أو حرفها عن وجهتها.
- تقييد فترات خدمة القادة في المؤسسات الحزبية، وذلك من شأنه أن يتيح قدراً من المساءلة المستمرة داخل التنظيم، إضافة إلى ضمان عدم ارتباط التنظيم بقائد أوحد والانعكاسات المترتبة على ذلك، وأن يتيح الفرصة أمام جميع الأعضاء لتقلد المناصب القيادية وتجديد الدماء ومنع التكتلات من الظهور والسيطرة.
- عقد الدورات والندوات التثقيفية للقادة والأعضاء على حد سواء لتعريفهم بأهمية الديمقراطية الداخلية وأثرها في تطوير

عمل التنظيم وقدرته على تحسين وتطوير الحياة الداخلية واستقرارها، وزيادة القدرة على أداء المهام بالشكل اللائق والمطلوب.

أخيراً، نخلص إلى القول إن ضعف التطور داخل التنظيمات وغياب نخب سياسية مؤمنة بالديمقراطية هما العاملان الأكثر أهمية في تفسير أزمة التطور الديمقراطي سواء داخل هذه التنظيمات أو في نظام الحكم.

ولذلك تأمل الدراسة أن تقدم كبريات التنظيمات الفلسطينية نموذجاً مشعاً للديمقراطية، سينعكس حتماً على المجتمع ككل، وإذا كانت هذه التنظيمات تراهن على قدرتها الذاتية في التحرير والتغيير، فبإمكانها وضع التطوير الداخلي على أجندتها، وهي بذلك، ربحت آلية تسرع من إنجاز التحرر عبر تجميع القوى وترميم العلاقة مع شعبها بالقضاء على الإقصاء والتفرد، وهو في حد ذاته هدف يستحق التضحية. وعندئذ، تصبح المقاومة ديمقراطية، وتكون المقاومة بها أكثر جدوى وفعالية.

الهوامش:

١ علي خليفة الكواري (وآخرون)، حوار من أجل الديمقراطية، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦)، ص٥٩.

٢ عمر هاشم ربيع (وآخرون)، الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص٧.

٣ المادة (٧)، النظام الداخلي لـ«فتح»، مرجع سابق، ص٥.

٤ المادة (٣)، ميثاق «حماس» الصادر في ١٨ آب ١٩٨٨، ص٦.

٥ البرنامج السياسي لـ«فتح»، المقر من المؤتمر العام السادس، بيت لحم ٢٠٠٩/٨/٨ ، ص١٠.

٦ المادة (٢) والمادة (٣)، ميثاق «حماس» ، مرجع سابق، ص٥-٦.

٧ للرجوع للنص الحرفي للقسم في «فتح»، انظر: المادة (٩)، النظام الداخلي لـ«فتح»، مرجع سابق، ص٦. وللتعرف إلى النص الحرفي للبيعة لدى «حماس»، انظر: يوسف رزقة، الرؤية السياسية لـ«حماس» ، في: محسن محمد صالح (محرر)، حركة المقاومة الإسلامية حماس: دراسات في الفكر والتجربة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٤) ص٧٥. نقلاً عن المادة (١١)، النظام الداخلي لحركة حماس.

٨ انظر: المادة (٨)، النظام الداخلي لـ«فتح»، مرجع سابق، ص٥. وانظر أيضاً: عبد السلام الحايك، تجربة حركة حماس: وعد بالتحرير أم استمرار للأزمة، بدون دار نشر، صدرت الطبعة الأولى ٢٠٠٣، وتحديث ٢٠٠٨، ص ٤٥-٤٦.

٩ المادة (٨)، النظام الداخلي لـ«فتح»، مرجع سابق، ص٥.

١٠ عبد السلام الحايك، تجربة حركة حماس، مرجع سابق، ص٤٤.

١١ انظر: المادة (١١) والمادة (١٢)، من النظام الداخلي لـ«فتح»، مرجع سابق، ص٦-٧. وانظر أيضاً: المادة (٤)، ميثاق «حماس»، مرجع سابق، ص٦.

١٢ المادة (١٣)، النظام الداخلي لـ«فتح»، مرجع سابق، ص٧.

١٣ انظر: جميل هلال، التنظيمات والأحزاب الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن»، ٢٠٠٦)، ص ٩١-٩٢.

١٤ فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص ٣٩٦-٣٩٨.

١٥ جميل هلال، النظام السياسي بعد أوسلو، (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية «مواطن»، ١٩٩٨)، ص ٢٠٢.

١٦ انظر: النظام الداخلي لـ«فتح»، مرجع سابق، ص٢. انظر أيضاً: المادة (٣)، النظام الداخلي لـ«فتح»، مرجع سابق، ص٣.

١٧ عبد الستار قاسم وأسامة أبو ارشيد، مدخل إلى حركة حماس، في: جواد الحمد وإياد البرغوثي، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس»، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط٤، ٢٠١٠)، ص٤٧.

١٨ خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص٥٨.

١٩ المادة (٤١)، النظام الداخلي لـ«فتح»، مرجع سابق، ص١٥.

٢٠ خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، مرجع سابق، ص ٦٠.

٢١ مهيب النواتي، حماس من الداخل، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط٤، ٢٠٠٢)، ص٤١.

٢٢ ناجي شراب، فتح وآليات صنع القرار، موقع الجزيرة الإلكتروني، المعرفة، ٢٠٠٦/٦/٢٩، على الرابط الإلكتروني الآتي:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2b36299f-3e6c-427f-ba03-21cf060f3899

٢٣ محمد شهيل يوسف أحمد، حركة فتح وأثرها في التنمية السياسية (١٩٩٣ – ٢٠٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة (رام الله: جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٧)، ص ٨٤.

٢٤ جميل هلال، التنظيمات والأحزاب الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣٢.

٢٥ صالح النعامي، حماس: من يتخذ القرار؟، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣٢١، ٢ آذار ٢٠٠٧.

٢٦ وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨)، ص٢٤٥.

٢٧ انظر: المادة (١٤)، النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص٨.

٢٨ يشترط في مرشح عضوية المجلس الثوري أن يكون قد انقضى على عضويته خمسة عشر عاماً دون انقطاع، وألا تقل درجته التنظيمية عن عضو لجنة إقليم أو ما يعادلها في القوات والأجهزة الحركية، بينما مرشح المركزية يشترط في عضويته العاملة عشرون عاماً على الأقل وحصوله على ٢٥٪ من عدد أصوات المقترعين في المؤتمر. انظر: مادة (١٩)، ومادة (٣٩)، النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص ١٠، وص١٤.

٢٩ ورد في اللائحة الداخلية للانتخابات ما نصه: «لا يجوز الترشح للمناصب في جميع مراحل العملية الانتخابية، ولا يجوز عمل دعاية انتخابية»، انظر: يوسف رزقة، الرؤية السياسية لحماس، مرجع سابق، ص٧٥. نقلاً عن النظام الداخلي لحماس، ملحق: اللائحة الانتخابية – أحكام عامة ١٢، ص ٥٩.

٣٠ لاري دايموند، مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة، (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤)، ص٢٢.

٣١ هاني المصري، قراءة في نتائج المؤتمر السادس، جريدة الأيام الفلسطينية، نشر بتاريخ ١٨ آب ٢٠٠٩.

٣٢ وحيد عبد المجيد، أزمة الديمقراطية، مرجع سابق، ص٣١

٣٣ المرجع السابق، ص٢٢٦.

٣٤ المادة (٣٨)، والمادة (٤٠) النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص ١٤–١٥.

٣٥ خالد مشعل في حوار مع صحيفة الحياة الفلسطينية، الحلقة الثالثة في ٢٠٠٣/١٢/٦.

٣٦ «تأخذ حماس بمبدأ تداول السلطة على مستوى التنظيم، حيث تحدد اللوائح أن للأمير دورتين متتاليتين، كل دورة أربع سنوات»، انظر: يوسف رزقة، الرؤية السياسية لحماس، مرجع سابق، ص٨٠.

٣٧ الجدول من إعداد الباحث بناء على معلومات متفرقة من: عصام عدوان، فتح ١٩٦٩–١٩٨٣، (غزة: دائرة المطبوعات والنشر، وزارة الإعلام، السلطة الوطنية الفلسطينية، الكتاب الثاني، ٢٠٠٥)، ص ٥٠.

محسن صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٣)، ص٣٩٢.

وثائق وبيانات متفرقة صادرة عن المؤتمر السادس لحركة فتح، في الفترة ما بين ٤–٢٠٠٩/٨/١١.

٣٨ انظر: بيان صادر عن حماس، صحيفة الرسالة في ٢١ كانون الثاني ٢٠١٢.

٣٩ انظر: حوار مع خليل الحية، صحيفة الرسالة، ٨ نيسان ٢٠١٣، انظر أيضاً: الأخبار، على موقع الجزيرة الإلكتروني يوم ٢ نيسان ٢٠١٣ على الرابط الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/4/1/%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A5%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D8%A8%D8%B4%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D8%B3%D8%A6%D8%A7%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D9%84

٤٠ تنص المادة (٤٠) على أن «اللجنة المركزية للحركة تنتخب في أول اجتماع لها ومن بين أعضائها نائب الرئيس إضافة إلى أمين السر ونائبه». وتنص المادة (٤٢) على أن «نائب رئيس الحركة يتولى مهام رئاسة الحركة في حال غيابه وأي مهام تكلفه إياها اللجنة المركزية إضافة إلى رئاسة هيئة التعبئة والتنظيم والإشراف على المفوضيات الأخرى ومهمة إصدار التعاميم الداخلية». انظر: المادة (٤٠) و(٤١) من النظام الداخلي لفتح، مرجع سابق، ص ١٤–١٥.

٤١ عصام عدوان، فتح ١٩٦٩–١٩٨٣، مرجع سابق، ص ٥٠.

٤٢ محسن محمد صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣٩٢.

٤٣ الجدول من إعداد الباحث بناء على معلومات متفرقة من:

– عصام عدوان، فتح ١٩٦٩–١٩٨٣، مرجع سابق، ص ٥٠.

– محسن محمد صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٣٩٢.

– وثائق وبيانات ومحاضر اجتماعات متفرقة خاصة بالمؤتمر السادس لحركة فتح، في الفترة ما بين ٤–٢٠٠٩/٨/١١.

٤٤ تصريح لموسى أبو مرزوق، صحيفة الحياة الجديدة، العدد ٥٩٤٣، ١٩ أيار ٢٠١٢.

اللاجئون الفلسطينيون ما بين حق العودة والتعويض

إكرام عمر*

أسفرت النكبة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في العام ١٩٤٨ عن تشـريد ما يُقارب ٨٥٠ ألف[١] شخص من الفلسطينيين عن مدنهم وقراهم، بعد أن سلبت أراضيهم ومورست بحقهم أساليب التشريد والاقتلاع كافة، ليجبروا بذلك على ترك ممتلكاتهم، ويصبحوا لاجئين مهجرين داخل الوطن وخارجه.

وبمـا أن مسـألة اللجـوء هي جوهـر القضية الفلسـطينية، فـإن عودتهم هي أولـى الثوابت الوطنيـة التـي مازالت تقف حائـلاً أمام نجاح مشـاريع التسـوية السياسـية، نظـراً للتعنت الإسـرائيلي تجاه التعاطي مع هذه المسألة. في هذا الوقت نجد الكثير من البلبلة المتعلقة بمسألة الرجوع إلى أرض الوطن وحق اللاجئ في العودة إلـى أرضه، أو حقه في الحصـول على تعويض عن الضرر الذي تعـرض له جراء التهجير، وهو الأمر الذي اعتبره البعض جزءاً من التفريط بحق العـودة وبيعـاً للأرض، وهذا ما تحـاول الورقة الوقوف عليه من خلال الإجابة عما إذا كان قبول اللاجئ الفلسـطيني التعويض يعني بالضرورة التخلي عن حقه في العودة؟ أي بمعنى آخر، هل التعويض بديل عن العودة أم مكمل لها؟

تسـتند الباحثـة في هـذه الورقـة إلى بعض المواثيق والقـرارات الدوليـة، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الجمعية العامة عـام ١٩٤٨، والقرار الأممي ١٩٤ الذي أُقر فيه أن للاجئ الفلسـطيني الحق في العودة كما أن له الحق في التعويض.

•• باحثة في الشؤون السياسية.

وعنـــد الحديث عن التعويـــض، لابد من الوقوف على عـــدد من الجوانب، أهمها من ســـيعوض؟ وعن ماذا ســـيتم التعويض؟ وما الأساس الذي يُعتمـــد عليه عند التعويض؟ الأمر الذي توضحه الدراسة.

قبل الحديث عن ذلـــك كله، لا بد من البحث في التعريفات المتعددة لمفهوم اللاجئ الفلســـطيني، لما لذلك من أثر على حقي العودة والتعويض.

تعريفات عديدة واللاجئ واحد:

يعتبر اللاجئون الفلســـطينيون الشـــاهد الحي على حجم المأساة التي حلت بفلسطين، وبالتالي فإن الحديث عن أي تســـوية أو حل بما في ذلك طروحات العودة والتعويض، يحتم علينا البحث أولاً في مفهوم اللاجئ الفلسطيني.

تشـــير بعـــض الأدبيـــات التي تناولت مســـألة اللاجئـــين الفلســـطينيين إلى أن هنـــاك خلافاً واختلافاً في وضع تعريف محدد لمفهوم اللاجئ الفلســـطيني، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في وضع اللاجئين الفلسطينيين من حيث أعدادهم والإحصاءات الخاصة بهم.

عرفـــت «الأونـــروا» اللاجـــئ الفلســـطيني بأنه «الشـــخص الذي كان مسكنه الطبيعي فلسطين مدة عامين على الأقل بين ١ حزيران ١٩٤٦ إلى ١٥ أيـــار ١٩٤٨، والذي فقد نتيجة حرب ١٩٤٨ مسكنه ووسائل معيشته، ولجأ إلى إحدى الدول حيث تقدم الوكالة مساعداتها».[٢]

مما ســـبق، نجد أن التعريف أسقط فئات ممن هجروا من ديارهـــم، فقد اختزل التعريف بدايةً مفهوم اللاجئ في الشخص الذي لجأ إلى إحدى الدول، متناسياً أبناءه وأحفاده، وهو الأمر الذي حاولـــت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشـــؤون اللاجئـــين تفاديه من خلال إصدارها «تفســـيراً معدلاً لوضعية اللاجئين الفلســـطينيين في نهاية العام ٢٠٠٣ اعترفت فيه بشكل واضح بأن أبناء لاجئـــي ١٩٤٨ وأحفادهم يســـتحقون الحماية الدولية بموجب معاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١».[٣]

بالإضافة إلى ما ســـبق وعنـــد تحليل التعريف الســـابق، يتضـــح أنـــه تم ربـــط حالـــة اللجوء الفلســـطيني بالأماكن والـــدول التي تقع ضمن إطار عمـــل «الأونروا» (أي حيـــث تقدم الوكالة مســـاعداتها)، أما من تبقى من الفلســـطينيين الذين لجؤوا إلـــى دول أخرى خارج نطاق عمل الوكالـــة أو الذين هاجروا داخل إســـرائيل فلا يشملهم التعريف.

افتقد تعريف «الأونروا» للاجئ الفلسطيني إلى الجانب السياســـي للمشـــكلة، فقد تناسى حق العودة والتعويض، وهما يشكلان الحل الجذري لمشكلة اللاجئين.

يعد الحد والتقليـــل من أعداد اللاجئين أثراً من الآثار التي ترتبت علـــى التعريف الذي وضعته «الأونـــروا» للاجئ الفلســـطيني، وهو ما يتواءم مع السياســـة الصهيونية التـــي حاولت التقليل من حجم المأســـاة التـــي تعرض لها الشـــعب

الفلسطيني، كما يؤثر على حق العودة والتعويض من خلال قيمة المبالغ المالية التي سيتم تعويض اللاجئين بها في حال تم التعويض.

يتطلب البحث في مفهوم اللاجئ الفلسطيني النظر في القوانين الدولية التي تبنت حالة اللجوء وشملتها في اتفاقياتها وبنود معاهداتها، فقد «عرفت اتفاقية جنيف المسماة (معاهدة اللاجئين) الموقعة في ٢٨ تموز ١٩٥١ اللاجئ بأنه كل من وجد نتيجة أحداث أو ظروف وقعت قبل الأول من كانون الثاني ١٩٥١ وتعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لفئة معينة، أو بسبب آرائه السياسية خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب، بسبب الخوف، في العودة إلى ذلك البلد، أو كل من لا جنسية له وهو خارج مكان إقامته السابق ولا يستطيع أو يرغب، بسبب الخوف، في العودة إلى ذلك البلد».[٤]

عرّف الوفد الفلسطيني في الاجتماع الأول لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين الذي عقد في العاصمة الكندية أوتاوا في ١٣ أيار ١٩٩٢ اللاجئين الفلسطينيين بأنهم: «أولئك الفلسطينيون (ومن تحدّر منهم) الذين طردوا من مساكنهم أو أجبروا على مغادرتها بين تشرين الثاني ١٩٤٧ (قرار التقسيم) وكانون الثاني ١٩٤٨ (اتفاق الهدنة في رودس) من الأراضي التي تسيطر إسرائيل عليها في التاريخ الأخير أعلاه».[٥]

استثنى هذا التعريف الفلسطينيين الذين هجروا قبل العام ١٩٤٧، فلم يشمل المواطنين الذين غادروا فلسطين قبل هذا التاريخ، كما أنه لم يذكر مصير أبناء هؤلاء اللاجئين ونسلهم.

فلسطينياً، عرف الميثاق الوطني الفلسطيني الصادر عن الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني (المؤتمر الوطني الأول) الذي عقد بالقدس في الفترة ما بين ١٩٦٤/٥/٢ و١٩٦٤/٦/٢ اللاجئين الفلسطينيين في (المادة ٥) بأنهم: «المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين عام ١٩٤٧، سواء أخرجوا منها أم بقوا فيها، وكلّ من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني».[٦]

عرفت دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية اللاجئ بأنه «أي شخص كان في ١٩٤٧/١١/٢٩ أو بعد هذا التاريخ، مواطناً فلسطينياً وفقاً لقانون المواطنة الفلسطيني الصادر في ١٩٢٥/٧/٢٤، والذي مكان إقامته الطبيعية في فلسطين، في مناطق أصبحت لاحقاً تحت سيطرة دولة إسرائيل، وذلك بين ١٩٤٨/٥/١٥ و١٩٤٩/٧/٢٠، وأجبر على ترك مكان إقامته بسبب الحرب ولم يستطع العودة إليه جراء ممارسات السلطات الإسرائيلية، والذي كان خارج مكان إقامته في ١٩٤٧/١١/٢٩، أو بعد هذا التاريخ ولم يتمكن من الرجوع إليه بسبب الحرب أو الإجراءات الإسرائيلية، وفقد مصدر رزقه حتى ١٩٤٨/٧/٢٠، للسبب نفسه سواء أكان أحد سكان القرى الحدودية في الضفة،

وسـلبت أرضه وأصبحت تحت سيطرة إسرائيل، أو كان أحد أفراد القبائل البدوية أو شبه البدوية، ونسل اللاجئين الفلسطينيين وأزواجهم وزوجاتهم وفق التعريف سـواء أكان هـؤلاء على قيد الحياة أم لا».[٧]

الحق في العودة في ضوء قرار ١٩٤:

يعيـش اللاجئون الفلسـطينيون داخـل الوطن وخارجه على أمل العودة إلى ديارهم التي شردوا منها وأجبروا على تركها، فالحق في العودة أصبح أحد الثوابت الوطنية التي ما زال الفلسـطينيون يتمسـكون بهـا على الرغم من فشـل مشـاريع التسوية الخاصة بهم وعلى الرغم من البدائل التي يحـاول البعض إيجادها كالتوطـين أو التعويض الذي سيتم الحديث عنه خلال الورقة البحثية.

أقرت الأحكام والمواثيق الدولية حق اللاجئ في العودة إلى دياره، فالمادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان الـذي صدر بقـرار الجمعية العامـة عام ١٩٤٨، تنـص على أنه: «يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه».[٨]

إن مـا ينطبق على أي لاجـئ في العالم، يمكن أن ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين الذين من حقهم العودة إلى ديارهم بحسـب المادة أعلاه، حيـث إنه وبنـاءً على الإعـلان العالمي نجد أن إسـرائيل ملزمة بإعادة اللاجئـين إلى أرضهم التي شردوا منها.

أوصى وسيط الأمم المتحدة في فلسطين الكونت فولك برنادوت في توصياتـه إلى الأمم المتحدة «ينبغي لـلأمم المتحدة أن تؤكـد حق اللاجئين العـرب في العـودة إلى ديارهم فـي الأراضي الواقعة تحت السـيطرة الإسـرائيلية في أقرب تاريـخ ممكن عملياً، كما ينبغـي للجنة التوفيق التابعـة لـلأمم المتحـدة أن تقوم بالإشـراف والمساعدة في إعادتهم إلى وطنهم».[٩]

شكلت توصية الوسيط الأممي نقطة انطلاق جديدة باتجاه إثبات الحق الفلسـطيني في العودة، حيث قبلت الجمعية العامـة في الأمم المتحدة التوصية، وذلـك من خلال القرار ١٩٤ الذي اتخذته الجمعية العامة لـلأمم المتحدة في ١١ كانون الأول سـنة ١٩٤٨، وبموجب البند ١١ من القرار «تقرر وجوب السـماح بالعودة في أقرب وقـت ممكن، للاجئين الراغبـين في العودة إلى ديارهم والعيش بسـلام مع جيرانهم».[١٠]

أكد القـرار ٢٠٣ الذي صادقـت الجمعية العامة لـلأمم المتحدة فـي ٨ كانون الأول عـام ١٩٤٩ «تأسـيس وكالـة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشـرق الأدنى والتي عرفت اختصاراً بـ(الأونـروا) على ديباجة القرار ١٩٤».[١١]

على الرغم مـن وجود العديد من القرارات التي أثبتت أحقية اللاجئين الفلسـطينيين في العودة وعلى الرغم من تقبل إسـرائيل وتعهدها بتنفيذ قـراري الأمم المتحدة رقم ١٨١ ورقم ١٩٤ فيما

يخص عودة اللاجئين، عندما انضمت إلى الأمم المتحدة التي تشترط أن أي دولة تريد الانضمام لها أن تستوفي المطالب الواردة في ميثاقها، فمازالت إسرائيل تواجه هذا الحق بالمزيد من التنصل والتحايل تجاه أي تسوية من شأنها أن تمنح اللاجئين ممارسة هذا الحق، مستخدمة طروحات أخرى كالتعويض.

حق التعويض بين المنصوص والمطروح:

يثير مفهوم التعويض العديد من التساؤلات التي يجب الوقوف عليها، فما بين حق اللاجئ في التعويض الذي أقره القرار ١٩٤، والتعويض الذي يشيع في بعض الأوساط المعنية بسحق الحق الفلسطيني في العودة (التعويض عن العودة)، الكثير من المغالطات التي تحتاج إلى إيضاحات جزء منها يشكل في مجمله إجابة واضحة للإشكالية التي تطرحها الورقة البحثية.

«بين خبراء القانون الدولي الحاضرون أن حق التعويض ثابت في القانون الدولي منذ زمن بعيد، وأنه مبني على (أن كل ضرر يقابله الالتزام بإصلاحه) وأدرج هذا الحق في القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه مجموعات إقليمية مختلفة منها أوروبا وأميركا كما أدرج في مؤتمر القانون الدولي الذي نظمته اللجنة الدولية للوضع القانوني للاجئين الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٢ وصدر فيه (إعلان مبادئ القانون الدولي لتعويض اللاجئين)».[٢١]

تنص المادة رقم (٢١) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان في بندها الثاني «وفي حال الإتلاف، فان الأشخاص المنزوعة عنهم الملكية، سيكون لهم الحق بالاستعادة القانونية لمتلكاتهم، وكذلك لأي تعويض كاف».[٣١]

نص القرار ١٩٤ على أن للاجئ الفلسطيني الحق في التعويض، ففي البند (١١) تقرر «وجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي، والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من الحكومات أو السلطات المسؤولة».[٤١]

يبين نص القرار بوضوح حق اللاجئ بالتعويض عن ممتلكاته التي فقدها وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، ولم يحدد القرار طبيعة الضرر الذي يستحق عليه اللاجئ التعويض، حيث من الممكن أن يكون الضرر مادياً، أي عن الخسائر في الممتلكات الخاصة والعامة، أو يكون الضرر معنوياً جراء الأضرار النفسية التي لحقت بالفلسطينيين كالرعب والهلع والتشرد وفقدان الأهل وحالة الشتات التي يعيشونها، فالتعويض يعني «إرجاع الشيء إلى أصله، وهو إلغاء الفرق في الحالة المعنوية والمادية للفرد والجماعة بين معيشتهم كما كانت على أرض وطنهم، وبين اقتلاعهم منها وتشريدهم».[٥١]

لحق باللاجئ الفلسطيني الكثير من الخسائر التي يستوجب تعويضهم عنها، منها الخسائر المادية الناجمة عن التدمير واستغلال الأرض

والبيوت مدة تعدت الستين عاماً، ناهيك عن خسائر أخرى مادية تشمل «الطرق والموانئ والمطارات والمحاجر والمياه والزيت».[٦١]

بيّن سليمان أبو ستة في مقالة نشرها في صحيفة الدستور الأردنية عام ١٩٩٧ أن عملية التعويض يجب أن تشمل «سبعة بنود»[٧١] هي: المنفعة المادية الشخصية، المنفعة المادية العامة، المنفعة المعنوية الشخصية، المنفعة المعنوية العامة، جرائم ضد السلام، جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية.

وعند التعويض، لا بد أن تكون هناك جهة ما تقوم بدفع التعويضات، وبحسب القرار ١٩٤، فإن السلطات المسؤولة عن إلحاق الأذى هي التي يجب عليها دفع التعويضات، وبما أن إسرائيل والحركات الصهيونية كالهجاناه والأرغون هي المسؤولة عن نكبة الشعب الفلسطيني وتهجيره، فإن عليها دفع التعويض.

أما قيمة التعويضات التي يجب دفعها، فلا بد أن تشمل الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت باللاجئين الفلسطينيين، كما أنه يجب النظر إلى أن حالة اللجوء واحتلال الأرض الفلسطينية واستغلالها مازال قائماً، وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار القيمة وتطورها خلال ٦٦ عاماً.

اللاجئون الفلسطينيون ما بين الحق في العودة والتعويض:

بالاستناد إلى نص القرار ١٩٤ القاضي بوجوب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم ووجوب التعويض عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت بهم، فإن العودة والتعويض حقان متلازمان وجود أحدهما لا ينفي الآخر، وبالتالي، فإن ذلك ينفي وجهة النظر التي تخير اللاجئ الفلسطيني بالعودة أو التعويض، ففي نص القرار، نجد أن كلمة عن كل «مصاب بضرر» تبين وبوضوح أن التعويض حق لكل لاجئ فلسطيني أصيب بضرر بصرف النظر عما إذا كان يريد العودة أم لا، وبالتالي فإن التعويض لا يشكل بديلاً عن العودة.

يظهر القرار ١٩٤ نوعين من التعويض للاجئين هما «تعويض عن قيمة أموال الذين يؤثرون عدم العودة، والتعويض عن الخسارة أو الضرر اللاحق بالممتلكات ويشمل القرار الخسارة أو الضرر بالممتلكات، وهذا أمر منفصل عن التعويض الذي يتوجب دفعه عن قيمة أموال اللاجئين الذين يؤثرون عدم العودة».[٨١]

«إن القرار لا يخير اللاجئ الفلسطيني بين العودة أو التعويض، بل إن منحاه العام ووجهته الأساسية هما حق العودة، كما يربط بين العودة والتعويض واستعادة الممتلكات باعتبارهما يكملان بعضهما البعض، فالتعويض عما لحق باللاجئ من خسائر مادية ومعنوية، بفعل التهجير واللجوء، هو حق أيضاً من حقوق اللاجئ، ولا يكتمل حق العودة إلا بالتعويض عن هذه الخسائر».[٩١]

يدور الحديث في السنوات الماضية عن مفهوم جديد للتعويض، حيث تطرح «مسألة التعويض لفلسطينيي الشتات بديلاً عن العودة إلى ديارهم وبيوتهم، وتستند فلسفة التعويض المالي إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في مخيمات اللاجئين».[٢٠] فيتم

من خلال هذا المفهوم تقدير حجم الخسائر المادية التي لحقت بممتلكات اللاجئ وتعويضه عنها، في الوقت الذي يتخلى فيه اللاجئ عن عودته.

في مقالته التي نشـرت في صحيفة الحياة في ٢٥ آب ١٩٩٩ بعنوان «تعويض اللاجئين... مصيدة لمن يريدون الحل السهل»، قال سليمان أبو ستة «قدر المختصون قيمة الخسـائر والأضـرار والممتلكات اليوم بمبلغ ٥٦٢ بليون دولار، وهذا لا يشمل كثيراً من البنود التي لم يمكن تقديرها، لكنه يشمل قيمة الأرض والممتلكات الفلسطينية، التي لن يقبل أحد التعويض عنها، لأن الوطن لا يباع».[١٢]

«إن طـرح التعويـض بديلاً عن العـودة يخلي المجتمـع الدولـي مـن مسـؤولياته القانونية والسياسـية والأخلاقية، كمـا يتحايل على حق التعويض الأساسي المستحق مع العودة».[٢٢]

وحـول وجهة نظر اللاجئين أنفسـهم فيما يطرح من مشاريع تسـوية تتضمن التعويض بديلاً عن العودة، نجد من اللاجئين من يرفض مبدأ التعويض تماماً، وتشـير دراسـة قـام بها عـادل يحيى حول التطورات في واقع اللاجئين الفلسـطينيين وتوجهاتهم منذ تهجيرهم من ديارهم والتي اعتمد فيها على التاريخ الشفهي من خلال أرشفة ٢٥٣ مقابلة مع لاجئين فلسـطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى أنه «عندما سـألنا اللاجئين عن رأيهم في مقترحات الحل الأخرى لقضية اللاجئين كالتعويض مثلاً أو التوطين وتحسين شروط حياة اللاجئين، وعما إذا كانت هذه الاقتراحات سـواء منفردة أو مجتمعة تمثل حلولاً مقبولة عليهم: قال ٧٩,٥٪ منهـم إن أياً من هـذه الحلول حتى ولا كلها مجتمعة تمثل بديلاً عن حق العودة».[٣٢]

يعود رفض التعويض إلـى اعتبار أن التعويض سـيكون بديلاً عن حق العـودة، وهذا ما يطرح داخـل الأروقة السياسـية التي تحـاول فرض مفهوم جديـد للتعويض يتناقض مـع ما أقرته القوانين والقرارات الدولية، «فأكثر من تسـعين بالمائـة من اللاجئين (٩٢,٢٪) قالوا إن أي حل لا يضمن لهم حق العودة لن يكون حلاً عادلاً ولا دائماً ولا مقبولاً».[٤٢]

إن أي موقف يتخذه اللاجئ الفلسـطيني تجاه مسـألة التعويض لا بد أن يبنى على أن للاجئ الفلسـطيني حقاً في التعويـض يوازي حقه في العودة، وأن التعويـض عن الممتلكات والأضرار التي لحقت به هو أحد بنود القرار ١٩٤.

«إن حـق اللاجئين في التعويـض لا يعني أبداً تنازل الفلسـطيني عن حقه في العودة إلى وطنه ووطن أجـداده، فحق العودة للاجئين مقدس ولا يستطيع أحد مهما بلغ جبروته أن يحرم أصحاب الحق من العودة إلى ديارهم».[٥٢]

مما سـبق، نجد أن التعويض هو حق لا ينفصل عـن حق العـودة للاجئين الفلسـطينيين، وذلك بموجـب القـرارات الدولية، وأن مـا يطرح في سياق عمليات التسوية ما هو إلا تحايل على هذه القـرارات، في حين أن التعويض في حد ذاته لا يعني بأي شكل من الأشكال التخلي عن العودة.

خلاصة:

تظهـر التعريفـات المتعلقة في تحديـد مفهوم اللاجـئ الفلسـطيني تجاهلاً واضحـاً لحقي العودة والتعويض، فقد اقتصرت هذه التعريفات علـى الجانب الإنسـاني لقضية اللجـوء، على اعتبار أن القضية إنسـانية بحتة لا سياسـية، وبالتالي فقد بـدا واضحاً حجم التجاهل لحقي العودة والتعويض في هذه التعريفات.

وبالاستناد إلى القوانين والقرارات الدولية يتبين أن للاجئ الفلسـطيني حقـين متلازمين، وجود أحدهمـا لا ينفي الآخر، فالحق في التعويض لا يعني – بأي شكل من الأشكال – تخلي اللاجئ عن حقه في العودة، فالتعويض لا يعد بديلاً عن العودة، والقبول به لا يعني بيعاً للأرض.

تحتاج عملية المطالبة بتنفيذ القرار ١٩٤ إلى فهم واضح لكلماته، فهو يبين وجوب دفع تعويضات لـكل مصاب بضرر مع وجوب السـماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم، وفي الوقت نفسـه وجوب دفع تعويضات لمن لا يريدون العودة، على اعتبار أن من لا يريد العودة تعرض لضرر جراء عمليات التهجير واستخدام أساليب التشريد والاقتلاع التي مورست بحقه، وبالتالي فإن المطالبة يجب أن تكون لممارسـة حق العـودة مع الأخذ بعين الاعتبـار أن التعويض لا يكـون لمن لا يريدون العودة فحسب، وإنما للاجئين كافة.

بموجب القرارات الدولية، فإن إسـرائيل ملزمة بدفع التعويض للاجئين كونها من تسبب بالضرر والجهة المسؤولة عن تشريد الشعب الفلسطيني وتهجيره.

فـي النهاية، يحتاج البحث في قضية اللاجئين الفلسـطينيين إلى ذلك المفكـر الذي تحدث عنه قسـطنطين زريق في كتابه (معنى النكبة)، ذلك أن هناك من يخلطون بين التعويض كقرار دولي وبين التعويض كحل سياسـي ومشروع تسوية لقضية مـا زالت تقف حائلاً أمـام نجاح هذه المشـاريع، وفي هذه الحالة نكـون قد أضررنا بجوهر القضية الفلسطينية.

المصادر والمراجع:

١. أبو ستة، سليمان. **حق العودة** مقدس وقانوني وممكن. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،٢٠٠١.

٢. أبو ليلا، محمد يوسف. **القرارات الدولية وآثارها على قضية اللاجئين وحق العودة**. منظمة ثابت لحق العودة: ٢٠١٢.

٣. الحسيني، جلال. **اللاجئون الفلسطينيون حقائق وأرقام**. رام الله: دائرة شؤون اللاجئين، ٢٠١٢.

٤. حنون، أحمد، أحمد نوفل، أنيس قاسم، رائد نعيرات، سمير الشمايلة، طلعت أبو حاشية، عبد الله أبو عيد، نواف الزور، وليد العريض، **حق اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق**. الأردن: مركز الدراسات الشرق أوسطية، ٢٠٠٨.

٥. سيف، محمد عبد الحميد. **حق اللاجئين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي**. بيروت: مطبعة المتوسط، ٢٠٠٢.

٦. شريف كناعنة، **الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟** القدس: ١٩٩٢.

٧. عقروق، سامر عبده. **تعريف اللاجئين الفلسطينيين**. جامعة النجاح الوطنية: البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية، ٢٠٠٦.

٨. منصور، واصف. **مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨.

٩. موقع الأمم المتحدة الشبكي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٠. موقع جامعة النجاح الوطنية، البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية.

١١. موقع دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية.

١٢. يحيى، عادل حسين. **اللاجئون الفلسطينيون ١٩٤٨-١٩٩٨**. رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، ١٩٩٨.

الهوامش

١- شريف كناعنة، الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟ (القدس:، ١٩٩٢)

٢- محمد عبد الحميد سيف، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام (بيروت: مطبعة المتوسط، ٢٠٠٢) ٤٧.

٣- واصف منصور، مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨) ١٢٣.

٤- المرجع السابق، ص١٢٢

٥- سيف، حق اللاجئين، ٤٨

٦- سامر عبده عقروق، تعريف اللاجئين الفلسطينيين (جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٦)

http//:www.najah.edu/ar/page3510/

٧- جلال الحسيني، اللاجئون الفلسطينيون حقائق وأرقام (رام الله، دائرة شؤون اللاجئين، ٢٠٠٣) ٥-٦ .

http://www.plord.ps/ar/uploads/General/100530083329jBQJ.pdf

٨- موقع الأمم المتحدة الشبكي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، www.un.org/ar/documents/udhr/

٩- المرجع السابق، ٦٦

١٠- واصف، مسألة اللاجئين، ١٠٥

١١- المرجع السابق، ١٠٦

١٢- سليمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١)٨٣

١٣- منصور، مسألة اللاجئين، ٢٦٦

١٤ - المرجع السابق، ١٠٥.

١٥ - أبو ستة، حق العودة، ص٣٩

١٦-سيف، حق اللاجئين، ٩٩

١٧- أبو ستة، حق العودة، ص٣٥

١٨- سيف، حق اللاجئين، ٩٨

١٩- محمد يوسف أبو ليلا، القرارات الدولية وآثارها على قضية اللاجئين وحق العودة (منظمة ثابت لحق العودة: ١٠١٢) ١١

٢٠- أحمد حنون وآخرون، حق اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق (الأردن: مركز الدراسات الشرق أوسطية، ٢٠٠٨) ٦١

٢١- أبو ستة، حق العودة، ٨١-٨٥

٢٢- حنون وآخرون، حق اللاجئين، ٦٣

٢٣- عادل حسين يحيى، اللاجئون الفلسطينيون ١٩٤٨-١٩٩٨ (رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، ١٩٩٨) ١٢٦

٢٤- المرجع السابق، ١١٨

٢٥- سيف، حق اللاجئين، ٩٣

كيف نجعل من الضمان الاجتماعي المنتظر قِبلَةً لكل الفلسطينيين؟[1]

عبد الرحيم الحسن*

لا يزال الشـــارع الفلسطيني في حالة ترقب لما ستؤول إليه مداولات اللجنة الوزارية المكلفة دراسة مختلف المطالب والإشكاليات التي صاحبت إصدار المســودة الأخيرة من القرار بقانون رقم ٦ لســنة ٢٠١٦ واعتمادهــا، والتي لا تــزال تفرض بعض الحضــور على جداول أعمــال العديد من الهيئات والمؤسســات التمثيلية للعاملين وأصحاب العمل، بالإضافة إلى أنها لا تزال تتبوأ مســاحة تشــتد وتتراجــع وتيرتها على مواقع التواصل الاجتماعي الواقعيــة والافتراضيــة بناءً على ما يرشــح من ترجيحات أو تلميحات رســمية أو غير رسمية من حين إلى آخر.

وعلــى الرغــم من إيجابيــة التفاعل الشــعبي والمؤسســي في هذا الشــأن العام، فإن التراجع الذي حصل مؤخراً يبعث على القلق.

ومــن المرجح أن هذا التراجع مرتبط بالغموض الذي لا يزال يكتنف العديد من القضايا الجوهرية والحصيلــة النهائية لمداولات اللجنــة الوزارية؛ ما تســبب في حالة من الريبــة التي تطورت إلى نوع من اللامبالاة و/أو الإحباط بفعل شــعور محتمل بالإقصاء جراء عدم صــدور أي إعلان عن تمديد مهلة الأسابيع الســتة المنتهية منذ أسابيع. وآمل أن يكــون ذلــك مرده ثقــة مطلقة بأنــه لن يصح إلا الصحيــح في نهاية المطــاف، وأن تتقد جذوة الاهتمام الشــعبي والمؤسسي مجدداً لدعم اللجنة المختصــة في جهودها الرامية لتحقيق أقصى قدر من التــوازن والتوافق لما فيه خير فلســطين وكل الفلسطينيين...

*كاتب رأي متخصص في الشؤون الاقتصادية

يجب أن نبني بعناية بالغة على ما شهدته الساحة الاجتماعية/ الاقتصادية الفلسطينية من إجماع منقطع النظير على مدى أهمية معالجة ما تبقى من إشكاليات، وإجراء التعديلات الواجبة في مسودة هذا القانون، خاصةً أن ذلك يشكل فرصة قد لا تتكرر مستقبلاً لجعل أفئدة فلسطينيي العالم ترتبط اقتصادياً واجتماعياً بفلسطين جديدة تكون فيها مؤسسة الضمان الاجتماعي عنصر جذب.

إننا، ومن داخل فلسطين، الأقدر على جعل الضمان الاجتماعي المنتظر قِبلةً لكل الفلسطينيين، قِبلةً تدق على الدوام ناقوس التشبث بالأرض للمرابطين وعودة وشيكة للمغتربين مهما طالت الغربة؛ وذلك كله من خلال ما ستجسده مؤسسة الضمان الاجتماعي من أمل بأمن اجتماعي/ اقتصادي يعزز استدامة تشبثنا وعودة مغتربينا إلى أرض الوطن أو بالحد الأدنى من خلال ما توفره تلك المؤسسة من مقومات الحياة الكريمة للفلسطينيين أينما كانوا من خلال مساهمات واشتراكات يؤدونها إلى الصندوق لا منة لأحد عليهم.

إن نجاحنا في جعل مؤسسة الضمان الاجتماعي المنتظرة قِبلةً لكل الفلسطينيين مرهون بتوسيع نطاق الفئات المحددة في المادة (٤) من القرار بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ لتشمل فلسطينيي الشتات من خلال إتاحة المجال للراغبين منهم بالانضمام على نفقتهم الخاصة وتسديد الاشتراكات المطلوبة من المشترك وصاحب العمل على النحو المنصوص عليه في المادة (٩) من القرار بقانون. نتوقع أن يتم الإيعاز إلى سفاراتنا وممثلياتنا في الخارج بالمباشرة بالجهود التوعوية اللازمة لانضمام إخوتنا إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي والترتيب مع الدول التي يقيم ويعمل فيها فلسطينيون لتحويل مساهمات الراغبين منهم ومساهمات أرباب عملهم إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي في فلسطين.

يجب أن نراعي أن ذلك لن يكون ذلك مقنعاً لإخوتنا في الشتات ما لم يتم إرساء ركائز متينة للثقة اللازمة من خلال سريان قانون الضمان الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة متفائلين ومعولين في ذلك على قدرة الضمان الاجتماعي بمفهومه الشامل على إنهاء أي اعتبارات ومسائل خلافية سياسية في ظل أن حاجة العاملين في قطاع غزة للتأمينات الاجتماعية لا تقل عن حاجة إخوتهم في الضفة الغربية لتلك التأمينات، إن لم تكن أكثر.

كما أن تحقيق المصداقية اللازمة لإشراك كل فلسطيني بصرف النظر عن مكان وجوده، يستوجب بالدرجة الأولى التمهيد لنجاح قانون الضمان الاجتماعي بضمان سريانه على مختلف الفئات المحددة في المادة (٤)، من خلال قيام وزارة العمل بتطبيق الحد الأدنى للأجور قبل إنفاذ القانون، ذلك أن عدم تطبيقه سيصدر أزمة كبيرة كفيلة بأن ترهق مؤسسة الضمان الاجتماعي مستقبلاً على مختلف المستويات المالية والإدارية والقانونية. ولا يختلف اثنان على أن وزارة العمل هي الأقدر على ضمان الالتزام بالحد الأدنى

للأجور بحكم مسؤولياتها عن تنظيم العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل وفق أحكام قانون العمل ساري المفعول، ناهيك عن أن إمكانات الوزارة المتمثلة بانتشار طواقمها في مختلف المحافظات والمدن الرئيسة يجعلها الأقدر لوجيستياً وفنياً على ضمان الالتزام بالحد الأدنى للأجور، وبالتالي ضمان سريان قانون الضمان الاجتماعي على أكثر من مائة ألف عامل وعاملة يتلقون أقل من ١,٤٩٥ شيقلاً شهرياً. كما أن جسامة تصدير إشكالية الحد الأدنى للأجور إلى مؤسسة الضمان تتفاقم إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه سيتعين على مؤسسة الضمان الاجتماعي العمل مستقبلاً على تحقيق التزام أصحاب العمل غير الملتزمين بالحد الأدنى للأجور عند سريان القانون، بدفع ١٠,٤٪ إضافية لتغطية مساهماتهم المدفوعة إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي عن أولئك العاملين، وفي حال أخفقت المؤسسة في تحقيق الالتزام الواجب؛ فستبقى تلك الشريحة من العاملين خارج نطاق قانون الضمان الاجتماعي، الأمر الذي سيقوض قدرة مؤسسة الضمان الاجتماعي على خلق الثقة اللازمة لتسهيل وتسريع انضمام فلسطينيي الشتات إلى المؤسسة، وبالتالي حرماننا جميعاً من مساهماتهم المرتقبة في بناء فلسطين حديثة.

كلنا سمعنا عن حكايات مغتربين فلسطينيين هاجروا من دول عربية أو أجنبية يعملون بها إلى أوروبا وكندا لاعتبارات اقتصادية من ضمنها أن الضمان الاجتماعي المعمول به في تلك الدول غير متوافر في فلسطين. سنستعيض عن تلك الهجرة بعودة تسرع من وتيرة البناء الوطني بإمكانات أولئك المشتركين والعائدين الذين سيرون في مؤسسة الضمان الاجتماعي حضناً وحصناً يوفر لهم الأمن الاجتماعي والاقتصادي المنشود في بلدهم فلسطين.

كما أن تمكين مغتربينا من الانضمام إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي سيمكننا من أن نطهر الذاكرة الجماعية الفلسطينية من كوابيس تستحضرها حكايات العديد ممن ذاقوا الأمرين بعد نفاد مدخراتهم وعدم تمكنهم من الحصول على عمل يوفر لهم بعضاً من الدخل الذي كان متاحاً لهم في الدول التي كانوا يعملون بها قبل عودتهم إلى فلسطين. سنوفر بعضاً من مقدرات مؤسسات المعونة الاجتماعية، وفي الوقت نفسه سنزرع الأمل ونعمق شعورهم بالأمن الاقتصادي والاجتماعي مستقبلاً؛ إذا أتحنا لهم المجال للانضمام إلى الضمان الاجتماعي في بلدهم فلسطين، الذي سنكون قد جعلنا منه بامتياز قبلة أولى لهم، مرةً أخرى.

ينبغي أن نحذر مراراً وتكراراً من أن الدفع نحو تطبيق القرار بقانون دون معالجة شاملة لمختلف الإشكالات القائمة سيشكل طعنة للأجيال القادمة، مع رسالة مفادها أن ما عجز أسلافهم عن تحقيقه سيستحيل عليهم أن يحققوه. سيرسخ التطبيق المنقوص في ذاكرة أبنائنا قصة سلف تقاعس عن أداء الواجب تجاه نفسه وتجاه بناة مستقبله أو سنتصف بالحد الأدنى بالوهن والعجز عن إنتاج قانون متوازن لا يترك صغيرة أو كبيرة إلى دائرة

المجهـول أو تعدد التأويـلات والاجتهادات؛ وهن وعجز سينتقلان نفسياً لهم لا بالوراثة، وسيحولان دون تمتعهـم بأمن وأمـان اجتماعي كاف لتعزيز حب الوطن والفخر بالانتماء إليه. إن السـعي نحو التطبيق تحت شـعار «شـيء أفضل من لا شيء» ينطوي على محاذير خطيرة؛ لأن مسـتقبل أبنائنا يحتم علينا أن نسعى لتحقيق «الشيء» الأمثل من خلال تدعيم ركائز الضمان الشامل الذي انتظرناه طويلاً، لا مجرد «أي شيء».

يجـب أن تتـم المباشـرة في عمليـة إدارة تغيير شـاملة من أجل حشـد كل الدعم اللازم لنجـاح تطبيـق قانـون الضمـان الاجتماعي المُعدل بالسـرعة والفعالية المطلوبة وفقاً لمعايير علمية وممارسـات فضلى تأخـذ بعين الاعتبار خصوصية الواقع الفلسـطيني، وبشكل يضمن أكبر قدر من المشـاركة الفاعلة التي لن تتحقق إلا من خـلال بناء أكبر قدر ممكن من التوافق، بالإضافة إلى معالجة شاملة تحول المقاومة التي لا تزال تبديها قطاعات واسـعة إلى دعم واجب لعملية إدارة التغيير على نحو أمثل.

وفي هذا السياق، من المتوقع أن تشرع اللجنة الوزاريـة في هذا العملية من خلال دعوة كل من يهمه الأمر إلى تقديم إسهامات وملاحظات موثقة لمدة زمنية محددة، بمـا يمكنها ويمكننا جميعاً مـن التحقق من امتداد الحوار وتغطيته لمختلف الهمـوم والاعتراضات والمقترحـات والمطالبات المشـروعة. كما نتوقع أن تمتد تلك الدعوة[٢] إلى أعضاء المجلسين التشريعي والوطني في الضفة وقطاع غزة والشـتات والقابعين في السـجون للإدلاء بدلوهم بهدف خلـق أكبر إجماع وطني قـادر افتراضيـاً وواقعيـاً على منـح الرئيس تفويضاً يعالـج القيود التي تضمنتها المادة ٤٣ من القانون الأساسي. وإذا ما تحقق ذلك، فلن يكـون بمقدور أي مجلس تشـريعي مسـتقبلاً إلا أن يقـر قراراً بقانـون أجمعت عليه مختلف الهيئات التمثيلية للشعب الفلسطيني.

مـرةً أخـرى، نتوقـع أن تتضمن المسـودة التوافقية التي سـترفعها الحكومة إلى الرئيس، على سبيل المثال لا الحصر:

١. تعديـل المادة (١٨) مـن القـرار بقانون رقم (٦) لسـنة ٢٠١٦ بمـا يفـوت الفرصـة على إسـرائيل لاتخاذ تركيبة مجلس إدارة مؤسسة الضمـان الاجتماعـي ذريعـةً للامتنـاع عن تحويل مسـتحقات العمال الفلسـطينيين إلى مؤسسـة الضمان الاجتماعي مستشـهدةً في ادعائهـا بتمثيل حكومي بـارز وتعيين ممثلي العمال وأصحـاب العمل بقـرار حكومي بناءً على تنسـيب من وزارتـين حكوميتين. ونقترح في هذا السـياق أن يتـم تخفيض عدد ممثلي الحكومـة في مجلـس إدارة الصندوق وتعديل آلية اختيار بقيـة الأعضاء لتصبح دون تدخل من جانب الحكومة أو أي وزارة، بحيث يقتصر تمثيل الحكومة على وزارتي العمل والمالية بحد أقصـى، وإتاحة المجال لانضمـام ممثلين عن إدارات المنظمات الأهلية والمؤسسات التعليمية وموظفيها وفلسطينيي الشتات.

٢. إلغاء التمييز الحاصل بين موظفي القطاعين العـام والخاص من خـلال توحيد صناديق التقاعد تحـت مظلة قانون ضمان اجتماعي وطني شـامل لمختلف القطاعـات بما يعزز العدالة الاجتماعية على نحو يمكننا من طي صفحـة من صفحات التمييـز بين قطاعات المجتمـع الواحد، لنكرس على الأرض حقيقة أننا شعب واحد على الأرض نفسها نتقاسم تبعات ومتطلبات ومزايا انتمائنا للوطن نفسه والمصير المشترك.

٣. الإبقـاء على إدارة أنظمـة التأمين الصحي علـى النحـو المعمول به حاليـاً؛ لأن تخوف العاملين – بشـأن مدى جودة خدمة التأمين الصحـي بعد نقل إدارتهـا إلى نظام تقاعد الشيخوخة التكميلي وفق الفقرة ٤ من المادة (١١٦) – وقلـق الشـركات المقدمـة لخدمة التأمين الصحي (من حيث خسارتها المتوقعة للدخـل المتحقق من بوالص التأمين الصحي بعد نقـل إدارتها إلـى النظـام التكميلي) سيشـكلان عنصر ممانعـة لا عنصر دعم لعمليـة التغيير اللازمـة لنجاحنا في تطبيق الضمان الاجتماعي على نحو أمثل. أما في حال كانت مقتضيـات الصالح العام توجب عملية نقل إدارة أنظمة التأمين الصحي إلى نظـام تقاعد الشـيخوخة التكميلي، فينبغي أن تتم طمأنة جمهور المسـتفيدين والمزودين لخدمـة التأمين الصحي على حد سـواء من خلال تسليط الضوء على المزايا والمنافع التي سـتترتب على نقل إدارة أنظمة التأمين وفق الفقرة ٤ من المادة (١١٦).

٤. تعديـل الفقرة ١– ب مـن المادة (١١٦) بما يمكن من الإبقاء علـى مكافأة نهاية الخدمة عن فترة ما قبل سريان القانون لدى صاحب العمل لقاء استمرار الأخير باحتساب كامل تعويـض نهايـة الخدمة على أسـاس آخر راتب، مع إشـارة واضحة إلى حق صاحب العمل بأن يطرح مـن مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للعاملين قبل و/أو عند بلوغ العامل سن السـتين كامل قيمة الاشـتراكات التي أداها (صاحب العمل) إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي طوال فترة خدمة العامل.

٥. على مسـتوى تأمين إصابـات العمل، تنص المادة رقم ١١٦ من قانون العمل رقم ٧ لسـنة ٢٠٠٧ على وجوب قيام صاحب العمل بالتأمين «على العاملين لديه عـن إصابات العمل لدى الجهـات المرخصة في فلسـطين»، بحيث يتم التأمين والتعويض في حال وقوع إصابة عمل على أسـاس الراتب الشهري للعامل بالغاً ما بلغ، وليس على أساس مضاعفات الحد الأدنى للأجور أو الراتب الذي اتخذ أساسـاً لتسديد الاشتراكات كما هو منصوص عليه في الفقرة (١) مـن المـادة (٧٤) والمادتين (٧٨) و(٧٩) من القرار بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٦؛ الأمر الذي ينطوي على انتقاص من حق مكتسـب للعامل بموجب قانون العمل سـاري المفعول. يتعـين أخذ ذلك بعـين الاعتبار عنـد إجراء

التعديل المرتقب وإعادة النظر في الاشتراك الواجب على صاحب العمل أن يؤديه بدل تأمين إصابات العمل (١,٦٪ من أجر العامل المؤمن عليه)، خاصةً أن تكلفة تأمين إصابات العمل لقطاع واسع من المشغلين تبلغ ٠,٥٪. لا مناص من تجديد الدعوة لتخفيض النسبة المدفوعة عن إصابات العمل وإضافة الفرق إلى الاشتراك الذي يؤديه صاحب العمل عن العامل إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي، لاسيما أن مساهمة رب العمل محدودة من منظور العاملين الذين يستشهدون بارتفاع مساهمات صاحب العمل في دول الجوار عن النسبة المنصوص عليها في القرار بالقانون.

لا خيار أمامنا سوى أن نعول على إمكانية بناء فلسطين حديثة بإمكانات مؤسسة الضمان الاجتماعي المنتظرة، خاصةً إذا ما تبنت الأخيرة حسب ما هو متوقع رؤية بناء اقتصادي شامل تتجاوز محددات وأهداف الصناديق الاستثمارية من خلال تدعيم ركائز اقتصادنا الوطني عبر بناء ما تحتاجه فلسطين من منشآت ومصانع وشركات ومزارع قادرة على توظيف قوانا العاملة مع تحقيق عائدات كافية لاستدامة عمل المؤسسة ووفائها بالتزاماتها تجاه الوطن والمشتركين بالمؤسسة على حد سواء. ستستمد المؤسسة الدفع اللازم لنجاحها في بناء فلسطيننا الحديثة من الانحياز الحتمي لجمهور المشتركين في المؤسسة والعاملين في القطاعات الإنتاجية والخدمية، والذي ستوجهه إلى تفضيل خدمات ومنتجات المؤسسات الاقتصادية الناشئة لدرجة تكفي لأن تحل تلك الخدمات والمنتجات محل تلك المستوردة من إسرائيل والخارج. ولنا الكثير من العبر ومعززات الأمل في نجاحنا بعملية البناء تلك، خاصةً إذا ما وضعنا نصب أعيننا كيف أن تعداد وكثرة عتاد القواعد العسكرية التي لا تزال جاثمة على أراض ألمانيا ويابانية لم تحُل دون إعادة بناء ألمانيا ويابان حديثة من بين الركام وصولاً لتتبوأ كل منهما مكانة مرموقة في الساحة الاقتصادية الدولية.

الهوامش:

١ تعبر هذه المقالة عن رأي الكاتب حصراً، وهي تسلط الضوء مجدداً في بعض جوانبها على عدد من القضايا الجوهرية التي سبق أن طرحها عبر منابر إعلامية وطنية متعددة (بما فيها جريدة القدس (ص. ١٩ بتاريخ ٢٠١٦/٠٥/٢٤ وص. ١٧ بتاريخ ٢٠١٦/٠٥/٢٥) ووكالة معاً الإخبارية بتاريخ ٢٠١٦/٠٥/٢٥ وصحيفة الحدث بتاريخ ٢٠١٦/٠٥/٢٦ بعنوان «القرار بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ بشأن الضمان الاجتماعي... ما بين الحاجة الماسة لسرعة التطبيق والضرورة الملحة للتأني».

٢ إن من شأن تحقيق هذه الدعوة أن يشكل حلاً منطقياً للإشكالية الدستورية التي أثارها الأستاذ المحامي هيثم لطفي الزعبي في البندين «سابعاً» و «ثامناً» من مقالة «الضمان الاجتماعي...» المنشورة في صفحة ١٣ من جريدة القدس بتاريخ ٢٠١٦/٠٤/٢٩؛ وذلك استناداً إلى منطق مفاده أن الحراك الشعبي منقطع النظير ومشاركة ومساهمات أعضاء المجلسين التشريعي والوطني المرتقبة في إعداد واعتماد مسودة قانون الضمان الاجتماعي يشرعان صفة «الضرورة التي لا تحتمل التأجيل» في إصدار القرار بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ بشأن الضمان الاجتماعي بحسب المادة ٤٣ من القانون الأساسي، الأمر الذي سيشكل مرجعية وطنية شاملة لا بد لأي مجلس تشريعي منتخب مستقبلاً أن يأخذها بعين الاعتبار عند عرض القرار بقانون عليه للمصادقة. وهذا التصور قائم على أساس أن روح وجوهر القانون الأساسي لا يقلان أهمية عن نص مواد القانون، وبالتالي فإن المجلس التشريعي القادم سيعتبر أن مشاركة الهيئتين التمثيليتين للشعب الفلسطيني في تعديل وإخراج قانون ضمان اجتماعي بمثابة إجماع وطني لا بد له من البناء عليه.

انتخابات البلديات.. إلى أين؟

محمد طلال *

يُعد توجه الشعب الفلسطيني إلى انتخابات المجالس المحلية – في ظل انقسام فلسطيني مستمر منذ عشر سنوات – خطوةً في اتجاه إنجاز ولو جزء يسير من المصالحة الوطنية بين الحزبين الأكبرين على الساحة الفلسطينية، ممثلين بحركتي فتح في الضفة الغربية، وحركة حماس في قطاع غزة والذي يعاني ويلات الحصار الخانق على أبنائه.

تاريخياً كان للبلديات دور كبير في المجتمع الفلسطيني، فهي تعد النواة الأولى لإدارة البلاد وتطورها ورقيها، من حيث البنية التحتية وتنظيم العمران... واستمر الأمر إلى ما بعد ذلك، حيث حاولت سلطات الاحتلال مثلاً ضرب الحركة الوطنية في السبعينيات من خلال تصعيد قيادات محلية تابعة لها لتسيطر على الهيئات المحلية، وهو ما فشلت به.

بعد قيام السلطة بدأ دور البلديات الكبرى بالبزوغ كقوة محلية تعبّر عن ثقل سياسي، وهو ما تمخض بشكل جلي في الانتخابات البلدية التي بدأت في نهايات العام ٢٠٠٤، وأعطت مؤشرات أولية ولكن مؤكدة على فوز «حماس» في الانتخابات التشريعية اللاحقة.

على الرغم من السلبيات التي كانت تحكم نظام البلديات القديم، فإن إجراء الانتخابات المحلية في الوقت الحالي وفي خضم التغيرات العالمية والمحلية والسياسية بشكل خاص للفلسطينيين.. له إيجابيات كثيرة تفوق

* باحث لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث

سلبيات عدم إجرائها، ومن أهمها أن مثل هذه الانتخابات تعد خطوةً أولى في طريق تجديد شرعية فقدت نفسها منذ الانقسام الذي عمل على تعطيل جميع نواحي الحياة الديمقراطية في الوطن، وتحييد جيل كامل لم يعرف ما هي الانتخابات ولا المشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية، وذلك نتيجة الانقسام البغيض الذي ما زال جاثماً على صدور الفلسطينيين، والذي يشكل لعنة على القضية الفلسطينية وتقدمها في طريق التحرر الوطني المنشود وإقامة الدولة الفلسطينية المرجوة.

وبعد أن أعلنت حكومة الوفاق الوطني عزمها على إقامة انتخابات البلديات والمجالس المحلية في شقي الوطن بما أنها المخولة بذلك، وحددت تشرين الأول القادم موعداً لهذه الانتخابات، وبعد موافقة حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة على هذه الانتخابات بعد مشاورات وأخذ ورد بين قياداتها، ورفضها قبل ذلك إجراء مثل هذه الانتخابات التي أقيمت فقط في الضفة الغربية قبل ذلك، تراود المتابع للشأن الفلسطيني وانقسامه والخلاف الفكري بين قطبي الساحة الفلسطيني عدة تساؤلات تتعلق بمواقف الطرفين الكبيرين. أولها يتعلق بالدافع. ماذا تستفيد «فتح» من هذه الانتخابات؟ ولماذا وافقت «حماس» عليها؟ وما الفائدة التي تعود عليهما منها؟ من منطلق خبراتنا السابقة ومعرفتنا بأن حركة مثل حماس لا تقدم على أي خطوة من هذا القبيل دون أن تخرج بفائدة لتنظيمها ومشروعها السياسي، فأي فوائد ستجنيها حركة حماس من هذه الانتخابات؟ وهل ستغير الانتخابات البلدية شيئاً في المشهد الفلسطيني الآخذ في الانحسار؛ نتيجة بروز قضايا دولية وإقليمية تكاد تغطي على القضية الفلسطينية، وإن كانت بعض هذه القضايا آنية مثل قضية سورية؟ وهل ستلعب قوى إقليمية دوراً حتى في انتخابات البلديات؟ وهل أعطت مثل هذه القوى الإذن لحلفائها في غزة بالبدء بإنجاز ملف المصالحة؟ (وهنا القصد تركيا بعد بدئها في تصفية خلافاتها بمحيطها وتحديداً مع إسرائيل، ولا نعرف من سيكون بعدها.

والتساؤل الأهم يبقى، هل تكون انتخابات البلديات والمجالس المحلية مقدمةً لطي صفحة سوداء في تاريخ القضية الفلسطينية من تمزق واقتتال بين أبناء الوطن الواحد؟ وإن كانت كذلك، فما هو الضمان للتسليم بالنتائج للفريق الذي يفوز في الانتخابات؟ وهل تلتزم حركة حماس بميثاق الشرف الذي وقعت عليه مع الفصائل الفلسطينية؟ وهنا التخوف من عدم وجود ضمان؛ لأن الانقسام أثبت ضعف باقي فصائل العمل الوطني وعدم قدرتها على لم الشمل الفلسطيني. مثل هذه التساؤلات وغيرها الكثير يؤرق المواطن الفلسطيني والمتابع للشأن الفلسطيني أيضاً.

تحتاج حركة فتح في ظل الصلف الإسرائيلي سواء في المفاوضات أو حركة التوسع الاستعماري المتزايد على حساب

مزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة إلى العودة للشعب وإظهار موقفها السياسي بوضوح، وتحتاج أيضاً إلى تجديد شرعيتها؛ لتثبت أنها كانت ومازالت أم الجماهير والقادرة على قيادة المشروع الوطني الذي تبنته منذ البداية، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أمام المحافل الدولية والأممية.

وفي المقابل، هناك حركة حماس التي تحاول الخروج من مأزق كبير جداً تمثل في عدم قدرتها على توفير أدنى متطلبات الحياة البشرية في قطاع غزة للمواطنين هناك، وهي تعلم أن دخولها الانتخابات وخاصة في ظل سيطرتها على القطاع، يجعل منها الكاسب الأوحد هناك، فإن خسرت «حماس» أو ربحت الانتخابات في غزة، فهي الرابح في الحالتين، ذلك أنها إن ربحت فقد تأكدت من شرعيتها وقوتها، مقابل خصمها السياسي في الساحة الفلسطينية، وأقصد هنا حركة فتح، وإن خسرت حركة حماس فقد أزاحت عن كاهلها عبء الجمهور وخدماته التي لا تستطيع توفير أدنى متطلباته.

وهذا يعني أن مخططها هو تحويل السلطة و«فتح» إلى صراف آلي لها في حال فوز الأخيرة بالانتخابات التي لا تمس سيادتها على قطاع غزة. وبكلمة أخرى، هو موضوع خدماتي فقط، خاصة أن معظم الموظفين الذين يقومون بالخدمات هم من «حماس»، فلا ضير في ذلك برأيهم.

وقد يكون الهدف الأسمى لموافقة «حماس» على هذه الانتخابات هو رغبتها بالتخلص من عبء الديون المتراكمة على البلديات في غزة، وإيجاد حل لقضية الكهرباء التي يعاني منها سكان قطاع غزة، والتي تمتلك البلديات جزءاً كبيراً منها، والتي يقع على عاتق الفائز حلها، فإرث بلديات غزة ليس بالإرث الهيّن في ظل المعضلات المتراكمة منذ الانقسام.

تبقى هنا النقطة الأهم، وهي ما تراهن عليه حركة حماس، وهو فوزها في مدن الضفة في هذه الانتخابات. و«حماس» لها رهان كبير على الخلاف الفتحاوي مع المفصولين من الحركة وتعوّل عليهم في خسارة «فتح»، وهذا كان واضحاً في غير تصريح صريح ومنها قول الزهار إن حركته سترشح أشخاصاً من خارج الحركة، وهنا يكمن السؤال: هل حركة حماس لا تضم كفاءات حتى ترشح أشخاصاً من خارجها؟ أم أنها تفهم جيداً أن الجمهور لفظها في غزة، وأن جماعة المفصولين من «فتح» هم الأرض الخصبة لهذه اللعبة، على الرغم من تصريحات قياداتهم بالالتزام المبهم بقوائم الحركة؟

أضف إلى ذلك أنه وللمرة الأولى تستعد حركة الجهاد الإسلامي لخوض الانتخابات، بحجة أنها ليست تحت سقف أوسلو وأنها تقوم بذلك خدمةً للجمهور، وهذا تغيّر جذري في نمط تفكير الحركة، ويبقى السؤال مع من تتحالف حركة الجهاد الإسلامي؟ وما هو

دور اليســار؟ وهل هناك قائمة موحدة لمنظمة التحريــر؟ وإن كنــت أرى أنها هــي الطريقة الأسلم لخوض الانتخابات، وإن كانت القائمة الموحدة تعد سيفاً ذا حدين، فإنها الأنسب في الوقــت الحالي في ظل الظروف الفلســطينية الحالية.

ومــاذا عن دور المرأة فــي قوائم «حماس» الانتخابيــة؟ هــل ستســتثنى هــي أيضاً أم أنها ســتكون الورقة الأكثــر ربحاً، كما حدث في انتخابات المجلس التشــريعي، وقد تنبهت «حماس» إلى هذه الورقة الرابحة. فهل ستعيد الكرة مرةً أخرى وتعمل على إدراجها بقوة في قوائمها الانتخابية لتضمن نتائج التصويت من جهــة، ولتثبت للعالــم أن منهجها الجديد قائم على التحضر والمساواة بين الجنسين من جهة أخــرى؟ نتمنى جميعاً أن يكون للنصف الآخر من المجتمع الحق الشرعي في هذه الانتخابات عند الفصيلين، فالمرأة في هذه الانتخابات لابد لها من كلمة وحضور في الترشــح والانتخاب بصرف النظر عن أهداف الفصائل، فمن حقها ذلك، فهي من حســمت الانتخابات التشريعية التي حصل على أثرها الانقســام الفلسطيني، كما أنها تشكل نصف نسبة من يحق لهم حق الاقترا ع، وبيدها تغيير جميع المعادلات وقلبها.

سأعود الآن إلى الدور الذي علينا ألا ننساه فــي أي انتخابــات يتم إجراؤهــا، وهو الدور التاريخي الذي لعبته العائلات في أي انتخابات ســواء بلديات أو مجالس محلية أو تشريعية، فمجتمعنا الفلســطيني مجتمــع قبلي بطبعه، وللعائلة دور كبير في هذه الحالات، وتستطيع أن تؤثر على مسيرة الانتخابات بشكل واضح وكبير، ولا أستثني هنا دور الشباب الفلسطيني وطموحه المكبوت، فهل ستكون له كلمة في هذه الانتخابات؟ وهل سيكون له سقف يستطيع من خلاله أن ينجز قائمة له لخوض الانتخابات؟ أنا لا أشك في ذلك، فوعي الشباب الفلسطيني في الوقت الحاضر كبير، ولديه القدرة على تحديد خياراته ومستقبله الأصلح.

وبما أن تحديث سجلات الناخبين قد انتهى وأصبحــت الانتخابات أمــراً واقعاً، فقد كان لزاماً على الطرفين بدء الدعاية الانتخابية التي لا تبشــر بالرغبة الحقيقية فــي التغيير، ومن الواضح أكثر أنها تثير نزعة الانقسام والعداء بين الإخوة الأعداء أصلاً بما تبثه، ففريق كما هو معهود يستخدم أسلوب التخوين والتكفير ضد الآخر، وفريق يتوعد بالانتقام ممن أسال دمــه رخيصاً في فترة الانقســام، متناســين بذلك الهدف الحقيقي مــن الانتخابات، وأننا ما زلنا تحت واقع مؤلم وهو ســطوة الاحتلال وهيمنتــه، ومع هذا ومــع كل ما يجري، تبقى الكلمة الفصل للجمهور الفلســطيني من عامة أبناء الشعب الذي فقد ثقته بالفصائل، نتيجة الانقسام الذي دمر الكثير من القيم المجتمعية، نتيجة ما تركه من أثر على نفوس الناس، ويظل التساؤل الأهم والذي يدور في خلد الجماهير، من هــو الضامن لهذه الانتخابــات في حال

فــوز أحد الفريقــين فيها، بأن يســلم الفريق الذي يســيطر على منطقته بنتائجها ويتنازل للرابــح؟ خاصة في ظل الانقســام الجغرافي وســيطرة كل طــرف علــى جزء من شــطر الوطــن، وكلاهما لا يريد التنازل عن حصته!! المواطنون يريدون انتخابات نزيهة ديمقراطية هدفها الأول والأخير كل فلســطين بأراضيها ومواطنيها دون اســتثناء، أي مواطن بصرف النظر عــن فصيلته أو ملته، فنحن في البداية والنهاية فلســطينيون قبل كل شيء، ولا نريد أن تتكــرر تجربة انتخابات ٢٠٠٦ التي كانت بداية الشرخ الفلسطيني، لأننا تكبدنا جراءها الويــلات والمصائب التي كنا فــي غنى عنها، ولأن ثمــة أولويات أخرى يجب أن نلتفت إليها أكبر مــن الفصائل، علينا تخطي هذه المرحلة بنجــاح، والقفز إلى انتخابات كاملة إلى بداية عهد فلســطيني قوي وجديد، فنحن نســتحق الحياة الكريمة والحرة بعد كل ما جرى.

الانقسام يا ملك الزمان

مهند عبد الحميد*

ليس لدى الشعب الفلسطيني ما يجيب عنه بغير لا، إذا كان عنوان السؤال الموجه إليه: هل سينتهي الانقسام وتتوحد المكونات السياسية في هيئة واحدة وسلطة وبرنامج وطني واحد؟

ينتمي الجواب «لا» إلى نظرية التعلم الشرطي التي تقول: إن الصد المتكرر للمحاولات يقود إلى تراجعها مع كل صد إضافي وصولاً إلى التوقف. وفي حالتنا، فقدصُد المواطنون مرات ومرات إلى أن توقفوا عن الرهان على إنهاء الانقسام وتجديد الأوهام. فمنذ عامين ويزيد، لا شيء يقنعهم بإمكانية تغيير الموقف، بعد أن تشربوا الإحباط تلو الآخر.

إذا كان التشاؤم هو سيد المزاج العام، فهل تتشارك النخب السياسية والفكرية حالة الإحباط هذه وتستسلم للأمر الواقع؟ المشكلة بحاجة إلى تشخيص من زوايا نظر جديدة، وإلى رؤية الاستعصاءات في العمق وتغيير أسلوب التعاطي مع الحالة، وبخاصة من الأطراف المعنية بالصمود الوطني أمام الاستباحة الإسرائيلية والتهميش الذي تتعرض له القضية الفلسطينية في زمن توحش الاحتلال.

أمام هذه الأزمة المستعصية يجدر الأخذ بمفهوم شائع في علم النفس يقول: إذا لم يتغير المستهدفون بالتغيير، فعلى الطرف المبادر أن يغير نفسه، والمقصود هنا، تغيير الأسلوب والآليات والأدوات بما في ذلك تعريف المهمات والمسؤوليات.

* كاتب سياسي.

أولاً – تحييد العامل الخارجي الذي يدعم الانقسام من منطلقات مختلفة، فدولة الاحتلال وانسجاماً مع سياستها في تفكيك مقومات الدولة الفلسطينية وقطع الطريق على ترجمة حق تقرير المصير، تدعم كل ما من شأنه استمرار فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، بدءاً بتأجيج الصراع الفلسطيني الداخلي، مروراً بوضع شروط لمشاركة حركة حماس في الأطر الرسمية الموحدة، وانتهاء بالإجراءات الأمنية والإدارية والمالية التي تحول دون ترجمة القرارات. هل يمكن التغلب على هذا العائق؟ الجواب نعم، وذلك بالتزام «حماس» بقواعد النظام الفلسطيني (موقف المنظمة)، وبصمود المنظمة أمام الضغوط استناداً للدعم الدولي والعربي، ورفضها الابتزاز الإسرائيلي بما في ذلك العقوبات ومختلف أشكال الضغوط.

يشكل التدخل الإقليمي – الذي يحتل موقف تنظيم الإخوان المسلمين الدولي فيه مركز التأثير على مواقف حركة حماس – عقبةً غير معلنة أو غير معترف بتأثيرها، فعندما تضع حركة حماس التزامها بقرار المركز الإخواني كأولوية، فإن ذلك يتناقض مع ضرورة الانحياز للمصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني عند اتخاذ أي قرار. ولما كانت الأولويات والسياسات والمواقف التي يطرحها المركز الإخواني هي غير الأولويات والسياسات والمواقف التي يستدعيها الموقف الوطني الفلسطيني، فإن التزام حماس بمركزها الإخواني يشكل عقبة كبيرة أمام شراكتها الفعلية وتحولها إلى جزء من الحركة الوطنية والسياسية الفلسطينية، وربما انتقالها إلى مركز الحركة.

هل تستطيع «حماس» الأخذ بالأولويات الفلسطينية وتغليب الالتزام بها على الالتزام بأولويات المركز؟ لماذا لا تشجع تجربة حركة النهضة التونسية التي ميزت مواقفها عن المركز الإخواني وتعاطت مع الخصوصية التونسية – على الرغم من أن قوى تونسية تقول إن مواقف النهضة تكتيكية ولا تعبر عن تحول حقيقي في مواقفها – حركة حماس على الانحياز للخاص الفلسطيني، لتحذو حذو حركة النهضة على أقل تقدير. تدخلات أخرى أقل شأناً كتدخل أميركا وتدخلات محاور عربية (مصر والسعودية) وإقليمية (إيران) ينطبق عليها ما ينطبق على التدخلين المركزيين الإسرائيلي من جهة، وسطوة مركز الإخوان من جهة أخرى.

في هذا الصدد، لا يمكن المساواة بين استجابتي حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية للتدخلات الخارجية، فعندما نتحدث عن التعطيل الناجم عن الاستجابات، فإن لحركة حماس مسؤولية أكبر وبخاصة ما بعد صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة في أكثر من بلد عربي. طوال تلك الفترة التزمت حماس بأولويات المركز وسياساته، ما أدى إلى خسارات فلسطينية وبخاصة في علاقة مصر بقطاع غزة. وتأثرت مواقف حماس

أيضاً في وقت سابق بمحور الممانعة الذي تعامل مع المقاومة كورقة ضغط بمعزل عن المصلحة الوطنية الفلسطينية والخسارة التي تنجم عن ذلك الاستخدام.

قد تكون أولوية المركز الإخواني بناء إمارة في قطاع غزة كنقطة ارتكاز تشكل عنصر قوة سياسية للإخوان المسلمين في المواقع الأخرى نظراً لأهميته المعنوية كقاعدة مقاومة، ولأهميته السياسية (المكانة الكبيرة للقضية الفلسطينية في وجدان الشعوب العربية والإسلامية)، ونظراً لأهميته في إعادة بناء تنظيم الإخوان المسلمين في مصر. إن ما يعزز هذا الاعتقاد، تفاوض حماس مع دولة الاحتلال عبر قطر وتركيا لإبرام هدنة وبناء ميناء عائم يعزز مكانة حركة حماس المستقلة عن الجسم الفلسطيني. جاء الاتفاق التركي الإسرائيلي الأخير ليسجل نقل الحركة التجارية من المركز الحدودي المصري إلى المركز الإسرائيلي (ميناء أشدود)، ويعزز الاعتقاد بسعي المركز الإخواني لتحويل قطاع غزة إلى قاعدة ارتكاز إخوانية لا يسمح لها بالاندماج في النظام الفلسطيني إلا في حالة سيطرتها الناجزة على النظام السياسي في الضفة والقطاع على حد سواء.

ثانياً – استعداد التنظيمات السياسية للشراكة ضمن تحالف وجبهة واحدة في إطار التعدد السياسي والثقافي والديني. بالنسبة للمنظمة التي تقودها حركة فتح، فإن الاستعداد للشراكة والتعدد لا يحتاج إلى براهين وأدلة، فقد كانت التجربة العملية أكبر برهان، فضلاً عن الميثاق وقرارات المجالس الوطنية وبخاصة وثيقة إعلان الاستقلال. النقد الذي يمكن أن يوجه لتجربة المنظمة هو: سيادة بيروقراطية وهمود أضعفا الشراكة وأفقداها ديناميكية التطور، ما أدى إلى عزوف المنظمة عن تطوير صيغة التعدد والمؤسسات الحاملة للتجربة، وإلى استمرار المراوحة في الأخذ بنظام المحاصصة (الكوتا) التاريخية التي عفا عليها الزمن، والتي لم تعد تلائم التحولات الاجتماعية والسياسية الكبيرة. أما مواقف حركة حماس والإسلام السياسي من الشراكة والتعدد، فإنها تحتاج إلى وقفة موضوعية لمعرفة وجود استعداد حقيقي وإمكانية مبدئية للشراكة والتعدد أم لا.

بالعودة للفكر الديني المعتمد، فإن الأيديولوجيا تغلق الأبواب أمام أنواع التعدد (تكوين الفرد المسلم والأسرة والمجتمع والحكومة المسلمة) وصولاً إلى «الإسلام هو الحل».

يستند فكر الإخوان إلى «الوهابية وأفكار أبي الأعلى المودودي وسيد قطب». ومن أبرز مخرجات هذا الفكر: تكفير غير المسلمين من منتسبي الديانات الأخرى، وتكفير المسلمين من منتسبي مذاهب أخرى كالشيعة وغيرهم، وتكفير المسلم الذي لا يمارس طقوس العبادة في نظام حياته. والنتيجة التي يقود إليها هذا الفكر هو امتلاك «سلاح التكفير» وتوظيفه

سياسياً كما حدث في انتخابات ٢٠٠٦ «كتكفير من ينتخب علمانيين» من على منابر المساجد، ورفع شعار «صوتك أمانة ستحاسب عليه يوم القيامة». التكفير يعني تقسيم المجتمع إلى «أهل الحق وأهل الباطل». بالإضافة إلى رفض «القوانين الوضعية» وبخاصة في مجال العقوبات والأحوال الشخصية.

قد نجد من يقول إن حركة حماس تجاوزت هذا الفكر وإنها تنتمي إلى فكر معتدل. هذا الكلام صحيح جزئياً في مجال التعدد السياسي وبمفهوم الحزب الحاكم أو المسيطر الذي يقبل بتعدد سياسي تحت السيطرة. لكن التجاوز لا ينطبق على التعدد الثقافي ولا على التعاطي مع القوانين الوضعية، مع الأخذ بالاعتبار أن التشدد يخف في فترات الضعف وتزداد وتيرته في فترات القوة والسيطرة الحاسمة.

يشكل استمرار حركة حماس في التعبئة الجماهيرية استناداً للفكر سالف الذكر واعتماد خطابها الديني على ذلك الفكر – واستمرار اعتماد المؤسسة الدينية (المساجد) لإطلاق خطابها السياسي، واستمرار توظيف الدين واحتكاره لتعزيز وتأكيد سيطرتها على المجتمع – عقبة كبيرة أمام الشراكة الفعلية ضمن تحالف وإطار وطني (منظمة التحرير) أو سلطة واحدة أو أي إطار جديد ومؤسسات مشتركة جديدة. وكي تُزال هذه العقبة، فإن حركة حماس مطالبة، بوضع نهاية لاستخدام سلاح التكفير. من المفترض حظر استخدام حماس والتنظيمات الدينية (الإسلام السياسي) والسلفيين هذا السلاح، والإقرار بالتعدد السياسي والثقافي والديني، واحترام ألوان الطيف السياسي والثقافي والديني، ومساواة الجميع أمام القانون وحقوق المواطنة.

ثالثاً– إعادة تحديد الهدف الوطني المركزي كحق طبيعي قابل للتحقيق في مدى زمني قريب ومتوسط، هدف يملك مقومات (قانون وشرعية واعتراف دولي ودعم عربي وإقليمي) وهو إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ٦٧ وإقامة الدولة المستقلة وتطبيق قرار ١٩٤ الخاص بقضية اللاجئين، والتزام جميع القوى السياسية بهذا الهدف المشترك والعمل المشترك من أجل تحقيقه.

قد يشكل هذا الهدف الحد الأدنى بالنسبة للبرامج الخاصة ببعض القوى، وقد يكون برنامج الحد الأقصى بالنسبة لبرامج قوى أخرى. مع الأخذ بالاعتبار أن كل القوى حرة في برامجها الخاصة وفي الدعاية لها دون أن يتناقض ذلك مع البرنامج المشترك.

يصطدم تحديد الهدف الوطني المركزي والبرنامج الذي يعمل على تحقيقه مع مفاهيم متعارضة ومتناقضة. فهناك من يرى أن الهدف الوطني المركزي هو القاسم المشترك الأعظم بين مختلف البرامج بصرف النظر عن المقومات والممكن وغير الممكن. وفي هذه الحالة فإن اشتقاق هدف توافقي داخلي لا يملك

مقومات تحقيقه في المدى القريب والمتوسط، سيدفع إلى اغتراب الكل عن الزمان والمكان بحيث يتحول الهدف والبرنامج إلى يوتوبيا معزولة عن الواقع والعالم.

هناك من يوافق على الهدف المركزي والبرنامج المرتبط به بشروط تفقده القابلية للتحقيق. وهناك من يرى استحالة تحقيق هدف وطني مؤيد من نحو ١٣٧ دولة، ويطرح هدفاً مركزياً برصيد صفر من الدول المؤيدة له. وهناك من يستبدل الهدف المركزي بهدنة طويلة الأمد وفتح النضال للأجيال المتعاقبة دون اكتراث بتحقيق إنجاز للشعب.

لا شك في أن هذه المفاهيم تشكل عقبة أساسية أمام الوحدة الوطنية، وأن وضع معايير ودراسة الخبرات الشبيهة بهذا النوع من الصراع، قد يذللان هذه العقبة. يذكر أن نموذج وثيقة إعلان الاستقلال وقرارات المجالس الوطنية ما عدا الدورة التي عقدت في قطاع غزة، والميثاق الوطني قبل التعديل، كانت نموذجاً في تحديد الهدف الوطني المركزي. غير أن تنظيمات الإسلام السياسي كانت على الدوام خارج الإجماع الوطني الذي تجسد عبر الاتفاق على هدف مركزي وبرنامج وطني. فهل تقبل تنظيماته في هذا الطور من النضال الوطني هدفاً مركزياً وبرنامجاً وطنياً مشتركاً؟ هذا هو التحدي الذي ينتظر الإجابة.

رابعاً – الديمقراطية والسلم الأهلي، فلسطين قبل التحرر وما بعده جزء من نظام كوني تأسس على منظومة قوانين مدنية وضعية وديمقراطية قابلة للتطوير، لذا من المفترض أن يتناغم النظام الأساسي أو الدستور الفلسطيني ومجمل القوانين السارية وبخاصة قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات مع منظومة القوانين الدولية، ولا يجوز وضع قوانين أو استخدام قوانين متناقضة أو متعارضة معها، باسم الخصوصية ومنظومة عادات وتقاليد وتراث غير خاضعة للتقييم والنقد. ويتعين للحفاظ على حقوق المواطنين وأمنهم والسلم الأهلي تحديد الجهة التي تملك الحق الحصري في إنفاذ الإرادة القانونية. ويتعين الحرص على استقلال أجهزة الأمن والشرطة عن القوى السياسية المسيطرة.

انسجاماً مع ذلك، من الطبيعي أن يصار إلى التبادل السلمي للقيادة في مراكز القرار (منظمة التحرير والسلطة) ضمن آليات ديمقراطية «الانتخاب» واستبدال نظام «الكوتا» المحاصصة التاريخي والسلطة الأبوية وسطوة الحزب المهيمن، بقانون الأحزاب ومعايير التعاقد الوطني الاجتماعي. وحل الخلافات بطرق سلمية وديمقراطية، وتحريم اللجوء إلى العنف في حل الخلافات.

لا تعني الديمقراطية الذهاب إلى صندوق الاقتراع وتصنيع أصوات المؤيدين، ففي غياب ثقافة الديمقراطية وآلية ممارسة الديمقراطية تفرغ الديمقراطية من مضمونها، وهو مشاركة الشعب في حكم نفسه وصناعة القرار. إن حل

إشـــكالية الديمقراطية لا يكون بغير ممارسة الديمقراطيـــة. وفـــي هذا الصـــدد، فإن قرار إجـــراء الانتخابـــات المحلية جاء فـــي الوقت الحـــرج، فإذا مـــا تم التحضيـــر للانتخابات بهدف تجديـــد البنية وإضافة أفـــكار جديدة لحل المشـــكلات التي يعانـــي منها المواطنون، إذا كان الهدف هو التطوير وإشراك المواطنين في حل مشـــكلاتهم بعيداً عن النزوع لسيطرة هـــذا التنظيم أو ذاك. إذا ما تم العمل بطريقة جديدة في هـــذه الانتخابات؛ فإنها ســـتكون أفضل من دستة مشاريع إنهاء الانقسام التي ظلت حبراً على ورق.

خامساً- إنهاء الانقسام سياسياً وجغرافياً يكـــون بالالتـــزام المبادئ المبينـــة أعلاه، وفي المجـــال الإجرائي، يكون بإعـــادة الوضع إلى مـــا قبل العام ٢٠٠٧، وهذا يســـتدعي تخلي حركة حماس عن ســـيطرتها على قطاع غزة، وتخلي حركة فتح عن نظام الكوتا، وبناء نظام قائـــم على الشـــراكة السياســـية الكاملة في المنظمة والحكومـــة والجهاز الوظيفي كما ورد في النقاط العشـــر التـــي قدمها عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ناصر القدوة.

خروج بريطانيا ومستقبل الاتحاد

د. عاطف أبو سيف*

يثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أسئلةً كبرى حول مستقبل مشروع التكامل الأوروبي، الذي سجل نجاحات باهرة في نصف القرن الماضي، بانتقاله من مجرد تعاون في مجال الكربون والصلب إلى تكامل في العديد من المجالات الاقتصادية والتشريعية، وحتى تطوير سياسات خارجية وأمنية موحدة، ومن مجرد اتفاق بين ستة بلدان إلى اتحاد يضم ثمانية وعشرين بلداً. بل إن نمو الاتحاد كجسم سياسي لم يكن إلا ترجمة لزيادة نفوذه في السياسة الدولية وحل الكثير من الأزمات، إلى جانب حقيقة أنه شكل ثقلاً اقتصادياً لا يمكن تجاوزه في أي نقاش حول الاقتصاد الدولي.

إلى ذلك، وفرت تجربة الاتحاد مادةً دسمةً للنقاشات النظرية في السياسة الدولية المعاصرة حول نشوء التحالفات ونظريات التكامل والوحدة، والعلاقة الجدلية بين الدول الوطنية والتكتلات الأعلى، ومستقبل هذه الدول في عصر العولمة، على اعتبار أن الاتحاد خير دليل على تراجع نفوذ الدولة الوطنية وصلاحياتها لصالح تكوينات علوية.

لم يسبق لدولة أن خرجت من الاتحاد، على الرغم من أن ثمة سوابق شهدت رفض شعوب أوروبية مثلاً المصادقة على دخول بلادها في الاتحاد، فمثلاً رفض المواطنون النرويجيون في استفتاءين فكرة أن تصبح النرويج عضواً في الاتحاد. كما أن (جرين لاند) رفضت أن تظل

* رئيس تحرير «سياسات».

عضواً في الاتحاد بعد أن منحتها الدنمارك استقلالها في العام ١٩٨٥، وكانت تقدر أن تصبح عضواً، حيث إنها كانت جزءاً من الدنمارك لحظة دخولها الاتحاد. بالطبع دولة مثل سويسرا كانت ترفض دائماً أن تكون عضواً في الاتحاد بسبب مبدأ الحيادية الذي تتبناه.

بيد أن الأوروبيين أنفسهم لم يستبعدوا فكرة أن تقوم دولة ما بالانسحاب من مشروع التكامل، حيث إن هاجس الانسحاب بدا قوياً في العقدين الأخيرين، مع تزايد المعارضين لفكرة توسيع الاتحاد ليضم دولاً جديدةً أو تعميق التكامل ليطال قطاعات أوسع تتعلق بالمهام. فقد احتوت اتفاقية لشبونة، عام ٢٠٠٩، فقرات تشير إلى إمكانية قيام بعض الدول بالانسحاب، وحددت الخطوات التي ستّتبع لتحقيق ذلك. كان واضحاً في السنوات الأخيرة أنه سيكون من المتعذر التقدم في المشروع الوحدوي أمام الهزات الاقتصادية والسياسية التي قد تعصف بأوروبا. فمثلاً، على الرغم من التدخل الأوروبي السريع لإنقاذ اليونان والبرتغال بعد الأزمات الاقتصادية التي واجهتها البلدان في النصف الأول من العام ٢٠١٠، فإن مثل هذه الأزمات تثير أسئلة حول المستوى الذي يمكن أن يستمر فيه التضامن الأوروبي. فكانت ألمانيا مثلاً تتردد في التدخل لأسباب عديدة، من بينها ألا يوفر الاقتصاد الألماني كفالة مضمونة للاقتصاديات الأوروبية الضعيفة، وبالتالي تسقط مبادئ الشفافية، وتزيد الاتكالية بين الاقتصاديات الأوروبية.

لنتذكر تاريخ بريطانيا غير المستقر مع فكرة التكامل الأوروبي. ربما كان تشرشيل أول من دعا إلى وحدة أوروبا في خطابه في زيورخ، حين دعا إلى نشوء ما أسماه الولايات المتحدة الأوروبية. لكنه لم يكن يقصد أن تكون بريطانيا جزءاً منه. وعليه لم توافق بريطانيا أن تكون دولة مؤسسة في المشروع الأوروبي. فقط بعد تفكك مستعمراتها وتراجع مكانتها في السياسة الدولية تقدمت لندن بطلب انضمام. ليقوم غَريم بريطانيا شارل ديغول برفضه بقوة عام ١٩٦١ ثم مرة أخرى عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من تحجج ديغول وقتها بعدم مواءمة الاقتصاد البريطاني – الذي كان يمر بمجموعة من الأزمات – مع اقتصاد الجماعة الأوروبية، فإنه اعتبر دخول الحصان البريطاني إدخالاً للعربة الأميركية في مشروع الوحدة الأوروبية. عموماً لم تكن معارضة ديغول دخول بريطانيا الشراكةَ الأوروبية إلا ترجمة لصراع طويل على السيادة في القارة الأوروبية بين أكبر قوتين هيمنتا على المشهد السياسي الغربي منذ نهايات القرن السابع عشر وحتى بدايات القرن العشرين.

لنتذكر أن لندن أول من أدخل مفهوم أوروبا متفاوتة السرعات، حيث لا يكون تكامل الدول الأعضاء في مؤسسات بروكسل في المستوى نفسه، فثمة دول أكثر تكاملاً من دول. وعليه، نأت لندن بنفسها عن بعض الاتفاقيات الحساسة مثل اتفاقية شينغن واتفاقية اليورو.

كمـا أن المواطنين التشـيك كانـوا قد رفضوا دخول بلادهم في اتفاقية برشـلونة، وقال وقتها الرئيس التشـيكي: إن تطبيـق الاتفاقية يعني انتهاء التشيك كدولة، ما تطلب أن تعفي التشيك نفسها من تطبيق بعض بنود الاتفاقية.

وعليـه، فإن الأمر قد لا يتوقف على بريطانيا التـي تعتبر منذ دخولها الاتحاد عام ١٩٧٣ من صقور المتشـككين في مستقبل التكامل، إذ إنه قـد يطال بعـض الدول الأخـرى أو على الأقل سـتبدأ المزيد من النقاشـات تثار حول جدوى البقاء في الاتحاد والمزايا المتحققة من وراء ذلك. فمثـلاً هناك تزايد لقوى اليمين في بعض الدول الأوروبيـة خاصـة ألمانيا التي شـهدت صعود بعـض أحزاب اليمين العنصرية إلى حكم بعض المقاطعات لأول مرة في الانتخابات الأخيرة. كما أن أزمة الهجرة الأخيرة خلقت مساحة شاسعة من الخلاف بين الدول الأعضاء سـتؤثر بالطبع على خيارات مواطنيها لو سئلوا هل ستبقون في الاتحاد أم ستغادرون.

بيد أن هذا لن يعني أن المؤسسات الوحدوية الأوروبية سـتجلس مكتوفة الأيـدي وهي ترى انهيارها بأم أعينها، إذ سـتعمد إلى شن حملة إعلاميـة للترويج للنجاحات الكبرى التي حققها مشـروع التكامل خلال أكثر مـن نصف قرن من الزمن بين مواطني أوروبا لتحسـين صورة الاتحاد في نظـر مواطنيه. قد يكـون المواطن البريطاني صوت ضد سياسات حكوماته، لكنه فـي النهاية اختار أن يكون الاتحاد ومشـروع التكامـل الأوروبي كبـش الفداء فـي التعبير عن هـذا الاحتجاج، لذا فـإن توعية المواطنين الأوروبيـين بأهميـة مشـروع التكامل – حيث سـيتم صرف مليارات اليوروهات لشرح ذلك – سيكون مهمة مؤسسـات بروكسل الأولى. إلى جانب ذلك، فإن مؤسسـات بروكسـل ستكون أكثر حذراً في اتخاذ المزيد من عمليات التكامل التي تكون على حسـاب سيادة الدولة الوطنية، خاصة في قضايا الهجـرة والضرائب والعمل. وسـيجري بحث جدي في سـبل إجراء عمليات تجميلية للمؤسسـة البيروقراطيـة لتعزيز جودة الديمقراطية الهشـة التي يتم تمثيل رأي دافعي الضرائب من خلالها في صنع القرار.

أما بالنسـبة لبريطانيا، فإن خروجها المحتم قـد يكون مؤقتاً، في حـال تصاعدت الأصوات المحذرة من خروجها من مؤسسـات بروكسل. وهذا قد يحدث، لكنه بحاجة لجهود كبيرة. فمثلاً ظهرت أصوات داخل لندن تطالب ببقاء العاصمة البريطانيـة داخل الاتحاد؛ لأن قرابة ٦٤ بالمائة من سـكانها صوتوا مع البقـاء. في المقابل، لم ينجح استفتاء الاستقلال في أسكتلندا قبل ذلك، لكن هذه المرة سيطالب القوميون الأسكتلنديون باسـتفتاء مدفوعـين بعدم ربط مصيـر البلاد بلندن، خاصة أن أغلبية الأسـكتلنديين صوتوا لصالح البقاء في بروكسل. وبالتالي، ثمة متغير جديد في قضية الاسـتقلال وحافز كبير. وسمة البلدان الصغرى عادة أنها تجد في المؤسسات الوحدوية متنفساً للتعبير عن سياستها.

التأثير الثاني، أن البرلمان البريطاني – وهو قلما يفعل ذلك – قد يرفض الاستفتاء ويقر مواصلة عضوية الاتحاد، ذاهباً ضد رغبة الناخبين. ووفق تقديرات كثيرة، فإن البرلمان لن يقف ضد خيار الناخبين، لأن البرلمانيين سيجدون أنفسهم يخالفون قواعد الديمقراطية التي أتت بهم للبرلمان. وعليه، فإن البرلمان سيكون مقيداً في هذا الجانب، وقد لا يكون طرفاً، إلا إذا قرر الحزبان الكبيران أن يتخذا موقفاً موحداً، وهو ما سينتج عنه اصطفاف حاد في صفوف غلاة القوميين الموالين للخروج، وهم كثر، وبعضهم موجود داخل حزب المحافظين الذي لن يجازف بوقوع انشقاقات داخله، خاصة مع الذهاب لانتخابات تشريعية مبكرة كما أعلن كاميرون غداة التصويت.

من جهة أخرى، فإنه في حال إجراء انتخابات برلمانية جديدة – وطالما أن قادة الحزبين الكبيرين مع بقاء بريطانيا في الاتحاد – فإن رئيس الوزراء الجديد سيترتب عليه التفاوض مع قادة أوروبا على اتفاقية دخول جديدة تأخذ بعين الاعتبار المصالح البريطانية، خاصة تلك المتعلقة بالحد من الهجرة والعمالة الأوروبية، بمعنى أن رئيس الوزراء الجديد إذا كان مؤيداً للبقاء فسيبذل جهداً كبيراً، ربما يكون استثنائياً، لإقناع أوروبا بتوقيع اتفاق لتحسين عضوية لندن، وسيبذل جهداً أكبر لإقناع مواطنيه بالموافقة عليه. وهما مهمتان عسيرتان. فمن جهة، لن يريد البعض في أوروبا أن يرى لندن تأخذ أكثر من غيرها وتتم معاملتها بطريقة خاصة، ومن جهة أخرى فإن هذه المعاملة الخاصة قد توسع باب الاستثناءات في الاتحاد والمطالبات بالمزيد منها. وبعبارة أخرى، فإن دول الاتحاد لن تعود أعضاء بالمستوى نفسه، وستكون وقتها عضويات مختلفة في الاتحاد. وبعبارة أخرى، فإن الاتحاد سيتوقف عن البحث عن تعميق التكامل وسيستعيض عن ذلك بتربيطه.

وبشكل عام، فإن الاتحاد الأوروبي بعد خروج لندن لن يعود مثلما كان قبل ذلك. بالطبع فإن النقاش الأبرز فور خروج لندن جاء من موسكو التي تعرف أن لندن أشد دعاة فرض العقوبات عليها، وتعرف أنها ممثلة واشنطن، إلى جانب حقيقة الموقف الروسي من المشروع الوحدوي الأوروبي، أما بالنسبة لفرنسا التي بدرت منها دعوتها لندن للتراجع، فإن خروج لندن سيعطيها مساحة أكبر للتحرك في المجال السياسي باسم أوروبا، لأن غريمها التقليدي بات خارج أوروبا، وهو ما سيعني بروز استقطاب حاد جديد بين برلين وباريس يكون مصدره هوية السياسة الخارجية للاتحاد مع تمحور أكثر حدة في وسط وشرق أوروبا يكون مركزه حلفاء واشنطن الجدد في القارة العجوز في براغ ووارسو. وبالتالي فإن الأمر سيتعدى مجرد خروج.

الانتخابات البلدية: عودة إلى «اختبار الصناديق» تحفّها الشكوك والمصاعب

أجرى الندوة: خالد الزهار

يُشكّل تحديد موعد رسمي ومتفق عليه لإجراء الانتخابات البلدية في الهيئات المحلية بالضفة الغربية وقطاع غزة أول محاولة جادة للتوجه إلى الصناديق بعد صراع البنادق واحتراب الانقسام.

واللافت أن الاتفاق جاء متجاوزاً الحاجة إلى انتخابات عامة أشمل، وتم النظر إلى الجزء (الانتخابات البلدية) بوصفه طريق الوصول إلى الكل.

عموماً، هذا بدوره حمّل الانتخابات البلدية – الخدماتية في طبعها – أكثر مما تحتمل، وعليه بات ينظر إليها (أو هي كذلك في حقيقة الأمر) على أنه ساحة تنافس سياسي. على الأقل كانت هكذا في العام ٢٠٠٤، حين مهد فوز «حماس» فيها إلى فوزها في الانتخابات التشريعية.

وفيما لا يبدو واضحاً كيف ستكون النتائج – إذ إن الأمر لن يكون أكثر من استعراض لحجوم التنظيمين الكبيرين – فإن كل تنظيم يبدو وكأنه ينظر إلى منازلة الخصم في مكان نفوذه، فحماس تنظر بعين قوية إلى بلديات الضفة الغربية، فيما «فتح» تنظر بقوة إلى تسجيل فوز على «حماس» في أكبر بلدية في فلسطين ممثلة في بلدية مدينة غزة.

بيد أن متغيرات كثيرة ستدخل على الخط في حال مشاركة حركة الجهاد الإسلامي مثلاً، كما أن الحديث عن ميثاق شرف لا يعني إزالة المخاوف لدى كل طرف من أن الطرف الآخر لن يمكّنه في حال فوزه.

عموماً ثمة أسئلة كثيرة وقلق كبير حمله الزميل

خالد الزهار باســم سياسات إلى نخبة من قيادات التنظيمــات الكبرى، فــي محاولة لفهــم مواقف التنظيمات ورؤيتها لجملة الأزمات التي قد تعترض طريق إجراء الانتخابات أو تلك التي تلي إجراءها.

عضـو المجلـس الثـوري لحركة فتـح والنائب عنها بالمجلس التشريعي فيصل أبو شهلا

س-هــل «فتــح» مطمئنة من اختيار الشــعب بعد تجربتها عام ٢٠٠٦؟

ج- علاقة «فتح» وتمثيلها للوطنية الفلسطينية والشارع الفلسطيني لا أحد ينافسها فيه، «فتح» فيها الكل الفلســطيني، فيها المسلم والمسيحي، فيها اليســاري واليميني، فيها الكل الذي يؤمن بالمشروع الوطني الفلسطيني وأن هذا الاحتلال يجب أن ينتهي، وأن تقام الدولة الفلسطينية مع صيانة كرامة المواطن الفلسطيني وحقه بالحياة الكريمة، هذه هي «فتح».

حققنــا في الانتخابات التي مرت والتي قبلها والتي بعدها، والانتخابات العديدة في النقابات إنجازات وتحديداً في قطــاع غزة، الأمر الذي اســتدعى من حماس أن تمنع أي انتخابات في النقابات في قطاع غزة.

لماذا؟ لأن «فتح» كانت تفــوز، وآخر انتخابات نقابية كانت نقابة المحامين، لا أعتقد أن يتكرر ما حصل في العام ٢٠٠٦، فالمواطن الفلسطيني مر بتجارب اختبر فيها قوى جديدة في الفترة الماضية، وســيكون له رأيه، وعلــى كل، نحن نؤمن بالخيار الديمقراطــي، حركــة فتح حركــة ديمقراطية في تشكيلتها وتعتمد النهج الديمقراطي، ونحن نحترم الخيار الديمقراطي للمواطن الفلسطيني، لأنه هذا حق لــه أن يدلي بصوته عبــر صناديق الاقتراع ويختــار من يمثله، هذا هــي علاقتنا الوطيدة ولا خــلاف لدينا أبداً على العلاقــة الوثيقة بين حركة فتح وتمثيلها للمواطن الفلسطيني والاختيار، وأنا أعتقد في الفترة الماضية كان هناك تصالح واضح جداً بين المواطن الفلســطيني وحركة فتح، وأرجع بالذاكرة إلى انطلاقة حركة فتح عام ٢٠١٣ أرجع بالذاكــرة إلى كل احتفال بذكرى الانطلاقة وإيقاد شــعلة انطلاقة الثورة كل عام مئات الآلاف يأتون لمبايعــة حركة فتح على الرغم من أنه ممنوع عليها أن تنزل سيارة إذاعة لدعوة الناس للحضور.

على الرغم من ذلك، يأتي الناس دون حافلات، يأتون مبايعــين ومؤكدين انتماءهم لهذه الحركة العملاقة.

س- بعــد غياب حركــة فتح منذ العــام ٢٠٠٦ عن الحكم والقرار في غزة، ماذا ستقدم للمواطن؟ في غزة والضفة؟

ج- أولاً، لم نتخل عن مسؤوليتنا، يعني هي غزة على الرغم من أن «حماس» سيطرت عليها، وانقلبت على الســلطة، لكن ظل التزام السلطة الوطنيــة التــي تقودها حركة فتــح في الضفة الغربيــة بتوفير الحيــاة الكريمة والتســهيلات للمواطن الفلســطيني، انظر للنمــوذج الموجود في الضفة الغربية هنــاك حريات، هناك الحياة وفرص العمل، نســبة البطالة قليلة، حق السفر، حريات كاملة.

وأيضا نحن ملتزمون باحتياجات المواطن الفلسطيني بقطاع غزة، لولا حركة فتح، الحكومة والسلطة والقيادة الفلسطينية والرئيس أبو مازن، لما كانت هناك وزارة صحة تستطيع أن تقدم خدمات، لأن جميع الأدوية والمستهلكات والمعدات توفرها الحكومة والسلطة الوطنية الفلسطينية، التعليم والمدارس والإمكانيات الموجودة توفرها السلطة الوطنية الفلسطينية، فاتورة الكهرباء التي تأتي من الجانب الإسرائيلي تدفعها السلطة الوطنية الفلسطينية، كل هذه الأمور، العلاج بالخارج من يتكفل به من يوفره للمواطن الفلسطيني، إذاً لن تتخلى «فتح» عن مسؤوليتها وعطائها للمواطن الفلسطيني، على الرغم من القيود التي تضعها «حماس» على حرية الحركة وأبنائها أو حكومة التوافق الوطني وزرائها ليأتوا ويتصرفوا في وزاراتهم ويقدموا الخدمات اللازمة، انظر إلى المشاريع التي توجد في بلديات قطاع غزة من أين يأتي تمويلها، يأتي تمويلها من صندوق البلديات التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية هي التي تتفاوض مع الدول وتوفر الإمكانيات لهذا الأمر.

الآن مشروع تحلية المياه بقطاع غزة أو الصرف الصحي من الذي أتى به؟ من المسؤول عنه؟ السلطة الوطنية الفلسطينية، إعمار قطاع غزة، من المسؤول ومن الذي يوفر الإمكانيات والتبرعات والمؤتمرات أيضاً، السلطة الوطنية الفلسطينية والقيادة الفلسطينية، لذلك نحن لا نتخلى ولن نتخلى وسنستمر في تحمل المسؤوليات.

س- على مستوى الشارع، هل ستدخل «فتح» كل بيت مع قرب الحديث عن الانتخابات المحلية، وما هي آلية التواصل التي ستكون بين حركة فتح وقيادة حركة فتح والمواطن الفلسطيني والجمهور وكيف يمكن أن تقنعه؟

ج- نحن موجودون في كل بيت فلسطيني، بالمناسبة حركة فتح موجودة في كل بيت فلسطيني. هذه حقيقة موجودة، أنت تعرفها وأنا أعرفها، ما تقدمه وما قامت به يعرفه كل فلسطيني، ويعرفه الطرف الآخر، ماذا قدم له وكيف استثناه من أمور كثيرة، فلذلك نحن موجودون ومتواصلون وغداً سنقوم بالحملات الانتخابية حسب قانون الانتخابات وحسب الوثيقة التي قدمتها لجنة الانتخابات المركزية بالالتزام بحملة انتخابية شفافة نقية نظيفة دون تجريح أو إساءة لأحد والتواصل مع المواطن الفلسطيني، هذا بالتأكيد سنقوم به وسنتواصل مع الجميع وسنستمر بهذا الدور، وهذا حقنا، وأرجو ألا يكون هناك أي تعقيد سواء في غزة أو الضفة الغربية لأن تكون هناك حملة انتخابية مضمونة حمايتها وحريتها بعيداً عن استدعاء لا من داخلي ولا من مؤسسات أمنية أو هيمنة أمنية.

س- المواطن الفلسطيني يقول: لم أعد أثق بالفصائل ولا بالقيادات لأنه مل حالة المد والجزر في المصالحة.

ج- المواطن الفلسطيني فرح لأن هناك انتخابات. انزل إلى الشارع وخذ رأي الناس،

ســتجد أن هناك سروراً لأن الانتخابات ستجرى، لأن المواطن الفلسطيني شــعر بأنه يريد أن يقول رأيــه وأن يعبر عن خياراتــه وموقفه عبر صناديق الاقتــراع، فهذا موقف المواطن الفلســطيني بهذا الخصــوص وتعبيــره عن هــذا الــرأي وتواصله ووصوله إلى ما يطمح إليه.

محور «فتح» و «حماس»:

س- هل تخشــى «فتح» مواجهة «حمــاس» أو تكرار تجربة ٢٠٠٦ مرة أخرى؟

ج- بالمناسبة نحن المبادرون، لأن الانتخابات البلديــة والحكــم المحلي اســتحقاق أجري في العــام ٢٠١٢، «حمــاس» رفضت أن تشــارك فيها، ومنعت إجراءها بغزة ســنة ٢٠١٢ بعد ٤ سنين استحقاق، حماس قالت هذه المرة أريد أن أشارك ولا أريد أن أمنعها بغزة، هذا للمعرفة.

لماذا نحن ســعداء بإجــراء الانتخابات، لأنه يجب أن يعاد الاعتبار للخيار الديمقراطي، يعني نريد الانتخابات، انتخابات المجلس التشــريعي والرئاسية والبلديات.

موضــوع المصالحة والمحاصصــة أمر ثبت فشــله، الآن نهجنا في حركة فتح وهذه رسالتنا للمواطــن أننا مســتعدون لأن نلتــزم بصندوق الاقتراع ومن يختاره الشــعب نحــن ملتزمون بالنتائــج، وهــذا عهد من حركة فتــح للجميع، ما يختاره الشــعب نحــن نقبل بــه وملتزمون بالعملية الديمقراطية التي من أساسياتها دورية الانتخابــات التي تعطلت بفعــل الانقلاب طوال السنوات العشر الماضية.

بالنســبة لحركة حماس تتفضــل، لذلك طالما نحــن مؤمنــون بالانتخابــات ومســتعدون لها ونطالب بهــا ونحن من ينادي بهــا، فلتتفضل حركة حمــاس، هم إخوة لنا فــي الوطن، نحن نؤمن بالشراكة، لكن نحن نؤمن أيضاً بالتنافس الديمقراطــي، وأننــا سنســعى لأن نحوز ثقة المواطن الفلســطيني وتبنيه لمرشحي حركة فتح ونهج حركة فتح.

س- «حماس» أعلنت أنها ستدعم الكفاءات، فهل يمكن أن تقوم «فتح» بخطوة مماثلة؟

«حمــاس» حــرة إذا لم تــرد أن تشــارك، وتســتعين بكفــاءات، تريد أن تختبــئ خلفهم، ليــس لدي تفســير لهــذا إلا أنها تخشــى أن تدخل الانتخابات باســمها، أما نحن في حركة فتح فنحن الكفــاءات وكل الوطن ممثل عنا ولنا أنصار كثر، يعني ليس شــرطاً أن يكون مرشح فتح قيادياً. لا، هنــاك مئات الآلاف من أنصار حركــة فتح بفكرهــم وعواطفهــم وإمكانياتهم، فنحن لا نقسم الشعب الفلسطيني، كما قلت لك نحــن نمثل الكل، من يؤمن بفكر حركة فتح أين ما كان سنكون نحن وإياه.

أيضاً نحن ندعم التيار الوطني أن يكون معنا فليست لدينا مشكلة أن يكون موقفنا واحداً.

ندعو الجميــع الذي يلتزم بالتيــار الوطني والمشــروع الوطني الفلســطيني إلى أن نكون سوياً نحن وإياه. لا يوجد أي «فيتو» أو استثناء

لأي من الكفاءات أو العائلات أو المخيمات، كلهم أبناؤنا كلهم أبناء الشعب الفلسطيني وسيكون هناك مرشحون من هؤلاء جميعاً ليعبروا عن فكر ورؤية حركة فتح، هذا ما نسعى إليه.

س - هل هذا ما تم الإعلان عنه بشكل رسمي؟

ج- أقول لك بالتأكيد هذه هي استراتيجيتنا وهذه سياستنا، هذه فتح، نحن لسنا مستحدثين بهذا الأمر، ونحن لا نخشى المواجهة، ونقول إن هذه القوائم هي قوائم حركة فتح ولا نختبئ بأننا لا نشارك ونرسل آخرين نيابة عنا، لا هذه لنا، وسندخلها ونأمل بثقة المواطن الفلسطيني بمرشحينا.

س-هل تعتقد أن الانتخابات ستكون بنزاهة، أي دون أي خلل؟

ج- المفروض لجنة الانتخابات، وهي لجنة مستقلة بالمناسبة وفيها قضاة وفيها مسؤولون وشخصيات اعتبارية محترمة وسيكون هناك مراقبون محليون وخارجيون ومؤسسات حقوق الإنسان ومؤسسات رقابية تشرف وتراقب، وكل فصيل من حقه أن يراقب الانتخابات ويتأكد من نزاهتها، ونحن من طرفنا، نقول إننا سندافع ونتصدى لكل من يحاول أن يشوش على إجراء الانتخابات ونزاهتها، هذا موقفنا، وأنا يعني أعتقد مسؤولية كبيرة والأيام القادمة، ستكشف، يعني إن كانت هناك استدعاءات أو هناك منع للتجمعات أو للحملات، سيكون هناك لنا موقف في ذلك الوقت، وسنعلنه في حينه، لكن بالنسبة للضمان نعم، توجد ضمانات في قانون الانتخابات، وفي ما أعلنته لجنة الانتخابات على لسان رئيسها السيد حنا ناصر، ونحن ملتزمون بالقانون.

س - لو فازت «حماس» في الضفة الغربية في بعض البلديات، خاصة أن «حماس» فازت قبل ذلك ولها تجارب سابقة وتمت إعاقة عملها بالضفة الغربية؟

ج- إطلاقاً «حماس» فازت في انتخابات التشريعي في ٢٠٠٦ وسلمناها الحكومة والمجلس التشريعي ولم تستطع أن تلبي أو تقوم بما يلزم، هذه قصة أخرى.

دخلت وتدخل في انتخابات في الجامعات والنقابات وتفوز، فازت في جامعة بيرزيت أخيراً ولم نحتج على هذا، لا السنة الماضية ولا هذه السنة. لتجري «حماس» انتخابات في جامعات غزة مثلما يحدث في الضفة. ليجروا انتخابات في الجامعة الإسلامية مثلما ننظم انتخابات في بيرزيت.

أنت تعرف من أشرف على انتخابات ٢٠٠٦؟ حركة فتح. ولم تزورها، وفازت المعارضة على من في الحكم وأعلنا النتائج. هل هناك شفافية أكثر من هذا؟ والتزمنا بنتائجها وسلمنا الحكومة والمجلس التشريعي لهم، أطالب الطرف الآخر بأن يلتزم كما التزمنا.

س- «فتح» ستخوض الانتخابات بقائمة وحدها ولا أكثر من قائمة؟

ج- «فتح» لا يوجد «فتحان»، هذه إسرائيل

التي هي من يحاول التشـويش على حركة فتح بزعم أنها منقسمة وأن هناك خلافات أو أو ...

«فتح» حركـة ممتدة جماهيريـاً لها جذورها وامتداداتها في الوطن الفلسـطيني. وفكر «فتح» والتزام «فتح» وشرعية «فتح» واضحة للجميع ومن سينزل باسم قائمة حركة فتح هي «فتح» واحدة.

س- حتى القيادات المفصولة من حركة فتح ؟

ج-الذي فصل من «فتح» لم يعد من «فتح».. «فتـح» واحدة، أعضاء «فتح» لهم ما لنا وعليهم مـا علينا، وأنا لا أريـد أن أعطي أمثلة، فهناك كثير من الإشكاليات تحدث داخل الفصائل هنا وهناك ولا يتم التركيـز عليها، فقط خلق «فتح» منقسمة. لا، «فتح» غير منقسمة «فتح» موحدة.

س- هـل سـنرى وجوهـاً شـابة مـن التنظيم في الانتخابات؟

ج- بالتأكيد ليس لدينا «فيتو» على شخصيات وطنية ملتزمة بالمشروع الوطني الفلسطيني لها رؤيتها وعمقهـا، أن تكون معنا. نحن منفتحون علـى الجميع، منفتحـون على فصائـل العمل الوطني التي تتبنى المشروع الوطني الفلسطيني.

س_ لو فازت «حماس» في الانتخابات ماذا ستفعل «فتح»؟

نحن ملتزمـون، وطالبنا حركـة حماس بأن يكـون هنـاك ميثاق شـرف، أن يكـون هناك ميثاق شـرف بالالتزام بنتائـج الانتخابات وأن تكون الديمقراطية عنـوان المرحلة القادمة، أي أن تجرى هـذه الانتخابات وبعد ذلك انتخابات التشريعي والرئاسـي والوطني كل الانتخابات تجري وأن يلتزم الجميع بها.

نحـن التزمنـا بهـا فـي ٢٠٠٦، والآن سنجري انتخابات وسـنظل ملتزمين بنتائجها، والديمقراطية تقـول إن الأغلبية تحكم والأقلية تعارض وهذا حق ونحن ملتزمون به.

أنا أؤكـد علاقتنا مع المواطن الفلسـطيني، نعلم كيف سـتكون الأمور، ونحن إن شـاء الله فيه مصالحة واسـترداد للثقة بينا وبين المواطن الفلسطيني والناخب الفلسطيني.

س- ماذا لو فازت «فتح» في غزة و«حماس» بالضفة؟

ج- لا يوجد غزة وضفة.

هـو في «فتح» غـزة وفي «فتـح» ضفة وفي «حماس» غزة و«حماس» الضفة؟ أصلاً التلاعب بمشـاعر الناس لم يعد موجـوداً، الناس صار عندها وعي سياسـي، ورؤيـا وطنية تعرف أين المعاناة وكيف أصبح الوضع بغزة وحجم المعاناة وكيف الوضع بالضفة وإدارة الأمور في الضفة الغربية، أنـا أعتقد لن يكون لأحـد خيار للكل الذي يفـوز ويحوز الأغلبية غزة والضفة لأننا لا نريد أن نقسـم الوطن ولـن نتعامل مع أن غزة شيء والضفة شيء.

نحن نؤمن بأن هناك فلسطين وأن هناك دولة فلسـطينية واحدة دون تقسـيم، الفوز للجميع، وإذا كانت «فتح» في غزة والضفة مسؤولة وهي جابـت الأغلبية صحتـين وإذا «حماس» جابت صحتين.

س-هل ستكون هناك رقابة على الانتخابات من أي جهة خارجية؟

ج- حسب قانون الانتخابات ليست لنا علاقة بإدارة الانتخابات. من يجري الانتخابات ويشرف عليها حسب القانون وحسب النظام الأساسي الفلسطيني لجنة الانتخابات الفلسطينية، وهي لجنة مستقلة تقوم بإجراءاتها، أيضاً هناك بالتأكيد مراقبون تستدعيهم وهذا نظام دولي، أن تستدعي يعني هناك مراقبون من فلسطين يذهبون لحضور انتخابات في دول أخرى والعكس صحيح بالإضافة إلى مراقبين محليين ومراقبين من مؤسسات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني سيكون له دور أيضاً، الفصائل من حقها أن تضع مراقبين لها في كل موقع انتخابي حتى ترى أنه لا تجاوز انتخابياً في هذا، ونحن نؤيد الرقابة.

س- هل تعتقد أن الفوز في الانتخابات سيساعد «فتح» على تقوية علاقتها بالعالم؟

ج- «فتح» تراكم تاريخ وطني، عطاء، رؤيا، علاقة مع المواطن بكل شيء، نحن الآن يوجد شهداء بغزة أسر الشهداء يطلبون ممن؟ من فتح.

لماذا لا يطلبون من «حماس». لأنهم يعلمون أن من يستطيع أن يعطيهم وأن يقدم لهم هي هذه القيادة وهذه الحركة.

س- يعني من الممكن أن يساعد الفوز في تقوية علاقة «فتح» بالعالم؟ .

ج- هذه «فتح». يعني أنا لا أتكلم كأن «فتح» جزء. فتح لها سياستها، علاقاتها الدولية، علاقاتها العربية، عمقها العربي، فكرها.

حركة تمثل الوطني الفلسطيني يعني ليست حركة مغلقة عقائدياً أو فكرياً أو دينياً، هي منفتحة على الكل الفلسطيني وكل فلسطيني يجد نفسه فيها، فتراكم كل هذه العلاقات وكل هذا الشيء من تاريخها كمؤسسين وهي التي رعت انطلاقة الثورة وهي من قادت الرصاصة الأولى والحجر الأول وكل شيء قامت به حركة فتح كان الأول. هذا لها وهذا حق لها.

وأكيد لها تأثير في كل هذا

يعني كل هذا يؤثر في صورة فتح ورؤية فتح أمام المواطن.

القيادي في حركة حماس أحمد يوسف

س- لنتحدث بداية عن استعدادات «حماس» للانتخابات المحلية؟

ج- هذه الانتخابات في النهاية محطة على طريق ربما تساهم بشكل أو آخر في تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام، من المفترض ألا تتأسس على منافسات بين قوائم تحمل مضامين سياسية كبيرة، بحيث ننشغل كشعب بها ونعطيها الأولوية. هذه مؤسسات ليست سياسية، بل مؤسسات خدماتية، والناس تنتظر أن يتقدم إلى هذه القوائم أصحاب الكفاءات والتكنوقراط، الناس القادرون على أن يقدموا مساهمة للوطن بشكل أو آخر. للأسف

يبدو أن الكل يعمل حسبةً سياسيةً كبيرةً لهذه الانتخابات، ويعتقد أنه إن تصدر القوائم؛ فهذا يعني نجاحه في الشارع الفلسطيني، وهذا بالتالي ستكون لها انعكاسات سياسية على حجم وجوده في النظام السياسي أو على الأقل اعتراف الآخرين به بشكل أو آخر. حالة الانقسام والاصطفافات والمناكفات الموجودة في الشارع الفلسطيني تأخذ هذا النوع من الحملات الشرسة أو على الأقل كل فصيل يسعى إلى تعظيم ما قدمه أو تعظيم تاريخه أو هذه بالنسبة إليه وكأنها معركة الأمة الفاصلة، لذلك كل واحد يُعد العدة ويهيئ القوائم والأصوات حتى يكسب أكبر عدد ممكن، تحالفات مع تنظيمات أخرى، تحالفات مع عشائر وعوائل كبيرة مثلاً. هذا سيعني ربما فوز «حماس» باعتبارها تنظيماً متماسكاً لا يشهد أي انشقاقات أو خلافات داخلية، يعني تدخل بقوائم قوية وربما تنجح في ضم حركة الجهاد إليها وأيضاً بعض فصائل المقاومة، إضافة إلى عملها على موضوع العائلات. «فتح» نفس القصة، «فتح» عندها إشكالية حتى اللحظة، يمكن في الوقت الذي يصدر فيه العدد تكون الأمور قد توضحت، يعني الآن هل «فتح» ستدخل في قائمة واحدة؟ وهل دحلان سيدخل مع فياض على قائمة الطريق الثالث؟ كل هذه الأمور ستؤثر أيضاً في مدى تماسك حركة فتح وقوتها وشعبيتها. فصائل اليسار أيضاً فصائل كثيرة، صحيح أنه ليس لها زخم كبير في الساحة، لكن في ظل وجود أغلبية صامتة في الشارع الفلسطيني؛ ربما تتوزع الأصوات وتعطي لهذه التيارات اليسارية وبعض التيارات أو قوائم المستقلين أو فصائل منظمة التحرير الأخرى، ربما تأخذ شيئاً؛ لأننا نتحدث عن أكثر من ٤٠٪ في قوائم، هناك أغلبية صامتة موجودة ستؤثر في الانتخابات واتجاهاتها، أيضاً هناك مراجعة الظروف التي مرت خلال السنوات العشر الماضية، ومَن الآن هو الأكثر أهلية، ومن هم المترشحون على القوائم، أيهما أفضل قوائم فتح أم قوائم حماس أم اليسار، وما إلى ذلك؟ كل هذه الأمور ستبقى في إطار حسبة كل ناخب، ولمن سيعطي صوته.

لا شيء مضمون ١٠٠٪، لذلك لا تستطيع اليوم أن تقول من هي القوائم التي ستحظى بفرصة الفوز، حتى اللحظة ونحن الآن قبل شهرين من الانتخابات لا أحد يستطيع أن يتكهن الآن بنتائجها. الحديث هنا أن حماس ربما نسبتها قريبة من نسبة فتح في الضفة الغربية، ربما فرص حماس أفضل، لكن أيضاً، في ظل نظرة البعض للدلالات السياسية، الكل سيتحرك ويحشد الحشود لتكون قوائمه هي التي تفوز في الانتخابات.

س- دعا أبو مازن حماس كثيراً إلى المشاركة في الانتخابات، لماذا كانت موافقتها هذه المرة مفاجئة؟

ج-لا لا... الأساس هو طبيعة الدعوة؟ حماس طوال الوقت كانت تقول نريد انتخابات تحل المشاكل كلها مرة واحدة، نأخذها حزمة واحدة،

لا نريد انتخابات طلابية، انتخابات عمال، انتخابات بلديات... نريدها مرة واحدة، مثل كل الانتخابات التي تجري مرة واحدة، مثل ما يجري في الدول الغربية، مثلاً انتخاب الحاكم أو رؤساء البلديات أو أعضاء الكونجرس أو الرئيس كلها تتم في فترة زمنية واحدة، والناس تصوت في كل هذه المواقع مرة واحدة، من أجل ذلك كانت هناك تخوفات من أن هذه الانتخابات البلدية ستجرى ولن تتبعها انتخابات رئاسية وتشريعية، المطلوب قيام شراكة سياسية على توافق وطني حقيقي، للأسف كثير من الأصوات التي كانت تطالب بالانتخابات لم تكن تتمتع بالمصداقية العالية التي تشجع الآخرين. هذه خطوة على الطريق، وليست نهاية الطريق، الآن هذا اختبار، واختبار جيد الكل يريده، وإن شاء الله ألا يكون هو نهاية الطريق، فقط انتخابات بلدية وانسوا موضوع الانتخابات الرئاسية والتشريعية، لأنه إذا لم تستكمل باقي الملفات فسيظل الوضع كارثياً، لأننا نريد أن نحافظ على ما أنجزناه وطنياً، وهو سلطة وطنية تحكمها قضية التداول السلمي للسلطة. نريد انتخابات، نريد ألا يكون هناك طرف واحد يحتكر المناصب ويسيطر على المؤسسات كلها، نريد دائماً أن تكون العملية الانتخابية ضمن أدبياتنا الفكرية والحركية وأيضاً عملنا في الميدان، الآن حماس تقول بتجديد الشرعيات بما فيها شرعية وجودنا ونسبة وجودنا في الشارع وما إلى ذلك، هي خطوة طيبة، وقالت إنها ستقدم كفاءات وستسعى لبناء تحالفات مع أطراف أخرى، وهذا شيء طيب، وأعتقد أن فتح ستسعى أيضاً هي الأخرى لإيجاد تحالفات أخرى في قوائمها، وهذا الشيء الذي نأمل أن يعني خطوة على الطريق ونطمئن الكل إذا جرت هذه الانتخابات بنزاهة وشفافية وكانت النتائج متوازنة فيها بالتأكيد ستشجع على الذهاب إلى انتخابات المجلس التشريعي والانتخابات الرئاسية.

س- كمتابع ومطلع، هل بدأت حماس فعلاً تتحرك باتجاه الشعب وتدخل كل بيت في محاولة للإقناع؟

ج- بقي شهران على الانتخابات، وكل الفصائل تعقد اجتماعات، وهناك تواصل أيضاً بين القوى الوطنية والإسلامية، وهناك ميثاق الشرف الذي قطعناه على أنفسنا بأن نحافظ عليه مع بعضنا البعض، حماس تجري داخل كوادرها لقاءات واتصالات وتقدم وترشح أسماء معينة، ونشرت أن تكون الأسماء كقيادات وتكون مميزة بحيث تكون مقنعة لكوادر الحركة وأيضا للشارع الفلسطيني، أنت وحدك لن تنجح، قوائمك في كوادر الحركة لا تحتاج أن تكسب أيضاً الأغلبية التي قلنا فوق الـ ٤٠ ٪ هذه الأغلبية الصامتة والتي يمكن أن تكسب منها، ولكي تكسب منها يجب أن تقدم أسماء تتمتع بالكفاءة والمهنية والحس الوطني وصاحبة عطاء سابق في الساحة، الناس تعرف هذه الشخصية محترمة يمكن الرهان عليها، لذلك الكل يتحرك الآن يحصي ويطلب ويحاول أن

يقدم قوائم بالأسماء المرشحة، في كل حركة هناك مستويات عليا لفرز الأسماء، وبالتالي تحديد الأفضل ليكون في القائمة، وبالتالي الكل يعمل، حماس نفسها بدأت في اجتماعاتها من أجل تقديم الأفضل ثم إعداد بلدياتها لجداول تتحدث عن إنجازاتها، يعني ماذا أنجزنا في السنوات العشر الماضية على الرغم من ثلاثية الكارثة الاحتلال والحصار والانقسام ما الذي أنجزناه؟ هذا من المهم تقديمه للناس. نقول لهم شيئاً من المصداقية، والله إننا استطعنا أن نجلب أموالاً للبلديات، عملنا في البنية التحتية كذا، أنشأنا كذا محطة تحلية، وكذا بئر مياه، المشاريع التي قدمتها البلديات وتقارنها مع السابق، حتى تقنع الناس على الرغم من الثلاثية الكارثية، لكنا أنجزنا الكثير، وهذه الإنجازات تتحدث عنا، أفضل من مجرد خطاب انتخابي أو لغة الحناجر وما إلى ذلك

س- الاتهامات بالتقصير وإمكانية إقناع المواطن بانتخاب حماس ؟

ج- أنا قلت لك، مطلوب من رؤساء البلديات أن يقوموا بإعداد شيء يتحدث عن حجم الإنجازات التي قدمتها كل بلدية، يعني الآن المطلوب إعداد صفحات يمكن أن نتحدث فيها إلى الشارع ونقدمها كعناوين لجذب الأصوات للحركة أو قائمتها من خلال الإنجازات، يعني هم الآن يعرفون أن الحاجة الوحيدة المقنعة للناس، والناس كانت طرف شاهد، ولن تأخذ معلومات تسمعها أول مرة وتعرف بالضبط كل بلدية كم قدمت، فأن تكون مقنعاً بالحديث عن إنجازاتك شيء جيد، ربما يقدم ويخدم في الحملات الإعلانية ١٠٪ أو ٥٪ أو ما إلى ذلك، لكن في النهاية طبيعة القوائم وطبيعة المشهد الذي أنت عشته كمواطن ومدى مصداقية هذه الإنجازات أو ما إلى ذلك، كل هذا سيسهم بشكل أو بآخر في إقناع ليس الأصوات الحزبية، فالأصوات الحزبية مضمونة وكل فريق يعرف ويضمن أن كوادره ستصوت له، ولكننا نطارد هذه القائمة الواسعة من الناس الصامتين الذين ليسوا ضمن القوائم الحزبية، والذين سيكونون مؤثرين في أي انتخابات قادمة وفي نجاح أي قائمة من قوائم هذه البلديات.

س- هل ستعتمد حماس على الكفاءات أم القوائم؟

ج- حماس قالت إنها ستعتمد نظام الكفاءة، وسيتقدم أصحاب الكفاءات وأصحاب الإنجازات الوطنية المشهود لهم الذين يمتلكون احتراماً كبيراً في الشارع الفلسطيني، بالتأكيد هؤلاء سيتقدمون الصفوف، ولن تقدم حماس وجوهاً تقليديةً وتاريخيةً وخطباء مساجد أو ما إلى ذلك، يعني تقدم قوائم المهندسين والناس الذين كان لهم فعلاً إبداعات في تقديم إنجازاتهم ومشاريعهم الوطنية التي يقدرها الكل.

س- هل هناك أسماء يمكن الإعلان عنه ؟

ج- لا، ليس لي دخل بالأسماء، هذه أسماء ليست في المرحلة الأولى وهناك سعي لجمع وتوفير قائمة أسماء تتداولها قيادات الحركة

وكوادرها وقياداتها، أيها الأفضل والوجه المقبول الأكثر للناس، الرجل صاحب الإنجازات الذي يمكن عندما يذكر اسمه يُحترم ويقدر ويراهن عليه أفضل من أسماء أخرى، بالتأكيد الآن هذه الأمور في ميزان معادلة اختيار هذه الشخصيات.

س- حماس تخشى من الهزيمة في الانتخابات أم لا؟

ج- يعني أولاً، لا توجد هزائم، الكل ستكون له نسبة معينة، نسبة معينة في البلديات، وحماس حسب استطلاعات الرأي مطمئنة إلى أنها على الأقل ستنال ربع الأصوات بالحد الأدنى، ويمكن أن تقفز إلى ثلث الأصوات، بحكم أنها تنظيم متماسك له دالة على مساحات أخرى من الأنصار والمتعاطفين والمتضامنين مع حركة حماس وتاريخها، ستجد هي المنافسة بعد ذلك، هذه قوائم، بمعنى أن حماس تفوز بـ ٢٥ مقعداً وفتح تفوز أيضاً بـ ٢٣ أو ٢٤ أو ٢٦ مقعداً هذه قوائم، وبالتالي كل القوائم التي ستفوز بنسبة ٨٪ وأكثر كلها ستكون ممثلة في المجالس البلدية، فلن يكون هناك أحد خارج حسبة البلديات من التنظيمات الكبيرة. نحن نتحدث عن تحالفات، تحالفات فتح وتحالفات حماس، هؤلاء سيتصدرون القوائم، أيهم سيتصدر درجتين أو ثلاثة هذا الذي يحدد من هو رئيس البلدية، لكن في النهاية المجلس البلدي خليط من هذه الفصائل والتنظيمات، وبالتالي التفرد الذي كان في السابق بالبلدية عندما يكون رئيسها فتحاوياً أو رئيسها حمساوياً لن يتكرر، لن تكون هناك إمكانيات لرئيس البلدية مهما كان انتماؤه أن يفرض شيئاً خارج التوافق الوطني الذي يمثله هذا المجلس.

س- هذه انتخابات خدماتية لكنها ذات بعد سياسي؟

ج- بالتأكيد كل الناس تعرف القصة، الكل يعرف أنها انتخابات صحيح أنها من المفترض أن تكون خدماتية ولكن نتائجها تعطي انطباعات سياسية عن حجم كل فصيل واستحقاقاته داخل الساحة الفلسطينية، لو حصلت حماس على نسبة ٤٠ أو ٥٠٪ فهذا يعني أنها لا تزال رقماً صعباً يجب أن يحسب حسابه في أي انتخابات سياسية مستقبلاً، وإن حصلت حماس على أقل من ١٠ أو ١٥٪ فسيؤثر ذلك على مستوى ثقتها بالشارع ومكانتها وأيضاً الطبيعة التي تقدم نفسها بها في أي استحقاقات سياسية قادمة، والنتائج بالتأكيد ستعكس هذا الثقل، هل هي رقم صعب؟ أم مجرد رقم بسيط؟ يعني مثل ما كنا نتندر على فصائل اليسار وغيرها عندما نقول هؤلاء لا يصلون إلى نسبة واحد بالمائة أو نصف بالمائة أو واحد من الألف بالمائة. هذه النتائج تعطيك مصداقية في الساحة، إذا أنت حصلت على نسبة ٢٥ أو ٣٠ أو ٤٠٪ بالتأكيد سيكون وزنك ثقيلاً. أيضا هي استحقاقات لها علاقة بالانتخابات القادمة، الانتخابات ذات الطبع السياسي كالانتخابات

الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني.

س- مشاركة فصائل مقاومة جديدة في الانتخابات؟

ج- هم شخصيات موجودة تريد أن تدخل تحالفات لعل وعسى أن هذا أيضاً يعطيها شيئاً من الشرعية والدعم، كما أن أي حركة مقاومة وأي فصيل من فصائل المقاومة الموجودة هو إسهام وإضافة لأي قائمة حتى لو كان لديهم ١٠٠٠ صوت أو ٢٠٠٠ صوت فهذا شيء جيد، يعني ممكن أن يقدموا شيئاً. هم بصدد أن يثبتوا أن حضورهم مؤثر ويمكن أن يكون مرجحاً أحياناً هنا أو هناك، أنت تتحدث عن أصوات، القوى الكبيرة فتح وحماس نسبتهم، عالية لكن الأصوات الصغيرة هي التي ترجح، يعني ممكن حماس تحصل على ٢٣ وفتح تحصل على ٢٣، وما يرجح هي القوائم البسيطة التي ترفع من رصيدك وبدل أن تحصل على ٢٣ تحصل على ٢٤ فتح هذه الأصوات تريد أن تلملمها إضافة لأصوات العائلات والعشائر وما إلى ذلك.

س- ما هو موقف المجتمع الدولي؟

ج-سألنا الأوروبيين إذا هذه الانتخابات تمت بنزاهة وشفافية فهل المجتمع الدولي سيتعامل معها، هذه المؤسسات خدماتية ثم إنه لن ينفرد فيها فصيل واحد، هذه عبارة عن تجمع لكل الفصائل، وبالتالي تقديم خدمات أفضل للجمهور أو للشارع الفلسطيني، لذلك الغرب لن يقطع الدعم، أو صندوق دعم البلديات سيقدم لهذه البلديات التي جاءت عبر عملية انتخابية يحترمها المجتمع الدولي أيضاً كثير من السفارات والسفراء سيكونون ضمن طاقم الرقابة على الانتخابات لمراقبة هذه الانتخابات، إضافة إلى المؤسسات الدولية، فإذا أعطيت هذه الشهادة والانتخابات جرت في أجواء ديمقراطية وبنزاهة وشفافية عالية فستأتي المساعدات التي انقطعت عن قطاع غزة بعد أحداث ٢٠٠٧ لأن هذا محسوب على حركة حماس، وبالتالي الغرب ما كان قادراً على أن يعطي أموالاً، لأن حماس موجودة على القوائم، الآن هذه الانتخابات وهذه التمثيل واسع للكل الوطني، وبالتالي أعتقد أن الغرب سيتعاطى مع نتائج هذه الانتخابات ويحترمها وسيدعم صندوق الذي يقدم الدعم للبلديات الصندوق المركزي لدعم البلديات والكثير من الدعم الذي كانت تقدمه دول عربية في السابق.

س- في حال التضييق على حماس والعكس كما جرى سابقاً؟

ج- بالتأكيد هذا من ضمن ميثاق الشرف الذي وقع عليه الجميع ويرتكز على احترام نتائج هذه الانتخابات، وعندما ينقشع غبار هذا التنافس المحموم على موضوع البلدية ستدرك الأطراف جميعها أن الحديث يدور عن مؤسسات خدماتية تحقق لكل فصيل ما يريد، من أنه يؤكد شرعيته وحضوره ونسبة هذا الحضور في الساحة الفلسطينية ثم ننتقل للمرحلة الثانية. كيف ستنجح هذه البلديات، لأننا كلنا موجودون

فيها، وبالتالي يجب أن تنجح هذه البلديات، أنا أعتقد أن العقبة ستكون ربما ليست السلطة، الاحتلال، صحيح أن الاحتلال يهمه ألا يعطي فرصة لحركة حماس أن تظهر في أي عمل خدمي أو وطني أو ما إلى ذلك، إسرائيل ربما تضيق أكثر من أي جهة أخرى على موضوع الشخصيات، ربما تقوم باعتقال بعض الشخصيات وحرمانها من المنافسة أو ما إلى ذلك، لكن في النهاية أنا أعتقد أن الكل ينظر إلى هذه الانتخابات مثل التيرمو متر فالكل يشعر بالسخونة، ولكن ليس متأكد من أن هذه السخونة تؤدي إلى القتل، أم هذه سخونة مجرد ارتفاع عارض في الحرارة، يعني الكل يريد أن يطمئن إلى أنه هل يا ترى بعد السنوات العشر من الانقسام أين وصلنا؟ أين الشارع الفلسطيني؟ ما هي نسب المكونات الحزبية اليوم هذه إيجابيات مطلوبة لنا ومطلوبة للإقليم ومطلوبة للمجتمع الدولي. كل طرف مطلوب منه أن يبين مدى حجم وجوده في هذه الساحة، فهي مثلما قلت لك بعدما ينقشع غبار هذا التنافس المحموم في الحملات الانتخابية وظهور النتائج ستهدأ الأوضاع ويعمل كل طرف بكل الجهد وجدية على إنجاح هذه البلديات وتقديم خدمات أفضل للمواطنين .

س- الخلافات في حركة فتح يمكن أن يؤثر على الحركة في الانتخابات ؟

ج- بالتأكيد هذه واحدة من الأشياء التي تجعل حركة حماس مطمئنة إلى أن فتح ربما لا تتفق، وحتى الآن لا توجد مؤشرات إلى «وين فتح رايحة؟». هل ستدخل فتح كلها متماسكة أم أن تيار محمد دحلان له نفوذ كبير في قطاع غزة، هل سيتحالف مثلاً مع فياض «الطريق الثالث» وبالتالي إذا لم يتم التوافق داخل حركة فتح ربما، يصير مثل هذه الاستقطاب، يعني فتح سيخرج منها تيار له حضور كبير في الساحة الذي هو تيار دحلان هنا، وفياض له أيضاً في الضفة الغربية رصيد كبير بحكم أنه كان رئيس وزراء وقدم خدمات للمواطنين، ربما تجد قائمته قبولاً هناك وقبولاً لها هنا في غزة.

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية جميل مزهر

س- أستاذ جميل، كيف تقيّم الحالة اليوم في قطاع غزة، في ظل الإعلان عن انتخابات محلية مقبلة؟

ج- إجراء الانتخابات البلدية خطوة مهمة وضرورة وطنية وحاجة اجتماعية لتجديد النظام السياسي الفلسطيني والحياة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وقد تُمهد لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية وإجراء انتخابات المجلسين الوطني والتشريعي والانتخابات الرئاسية، وبالتالي أعتقد أن إجراء الانتخابات في المجالس المحلية ولاحقاً في النقابات والاتحادات والجامعات أمر مهم وخطوة مهمة لتفعيل خلايا المجتمع وتجديد هذا النظام،

ونتمنى أن تكون هـي كذلك، وأن يعمل الجميع من أجل أن تكون خطوة في هذا الاتجاه.

س-كيف وجدتم في الجبهة الشعبية ردود فعل الناس بعد الإعلان عن إجراء الانتخابات المحلية؟

ج- أعتقد أن هناك ردود فعل في الغالب إيجابية، والناس تواقة للخلاص من هذا الانقسام الكارثي، الناس تواقة لمجالس بلدية منتخبة، لتشارك في تحديد من يترأس هذه المجالس ومن هم الأشخاص الذين سيقومون بهذه الخدمة للمواطن، خاصة أن الخدمة تراجعت في ظل حالة الانقسام، وتحولت بعض البلديات إلى مواقع للجباية من المواطن، وبالتالي المواطن تواق للمشاركة بصوته في انتخاب مجالس بلدية جديدة تقوم على خدمته وتقديم الخدمات له، وهذا أمر أعتقد أنه مهم، وهناك يعني استقبال مهم وواسع جداً من أبناء الشعب الفلسطيني لهذه الانتخابات.

س- لطالما نادت الجبهة الشعبية بإجراء الانتخابات لإنهاء الانقسام وتحسين أحوال المواطنين، فما الجديد؟

ج- هذا النداء تحول من مجرد نداء وأحاديث إلى واقع، فنحن اليوم في إطار التحضيرات لخوض هذه المعركة، وبالتالي هي خطوة مهمة على الطريق، والمطلوب الدفع بهذا الاتجاه وإنجاح هذه الانتخابات، ليحكم المواطن بشكل ديمقراطي من هو الأفضل والأكفأ لخدمة المواطنين. الجبهة نادت وستنادي وستستمر في المناداة من أجل تجديد النظام السياسي الفلسطيني بعيداً عن الإقصاء والهيمنة والتفرد، تجديد على قاعدة الشراكة الوطنية الحقيقية، هذا ما ننادي به حتى يتم تخليص النظام السياسي من الحالة التي يعيشها في ظل حالة الاستقطاب والهيمنة والتفرد، وهنا أدعو جماهير الشعب الفلسطيني إلى أن تنتخب بعيداً عن حالة الاستقطاب، وأن توسع هامش المشاركة حتى نضمن التعددية وعدم تفرد أي طرف كان بالوضع الفلسطيني، فنحن نعيش المرارة، لأننا اكتوينا بنار حالة التفرد والهيمنة سواء من الأطراف التي قادت في السابق أو التي تقود في هذه اللحظة، الشعب الفلسطيني اكتوى بهذه النار، ولا نريد أن نعيد تكرار هذه التجربة المريرة، نريد تجربة جديدة تقوم على التشارك بعيداً عن الهيمنة والتفرد.

س- ما هي الآثار الإيجابية التي ستبرز في حال إجراء الانتخابات؟

ج- أقول لك مرةً أخرى، إن إجراء الانتخابات البلدية خطوة مهمة ستسمح للمواطن بأن يشارك في اختيار من يقدم له هذه الخدمات، والمواطن يتطلع إلى أن تكون هناك خدمة أفضل مما هو قائم، وبالتالي أعتقد أن النتائج في كل الأحوال ستكون أفضل من الوضع القائم وأفضل من السابق، ويمكن البناء عليها لطي صفحة الانقسام.

س- بالنسبة إلى الوضع السياسي، هناك مشاكل

كثيـرة، منهـا المعابر والحصـار، برأيك هل سـيتغير شـيء بهذا الخصوص بعد إجراء الانتخابات البلدية.

ج- من وجهـة نظري، لا يمكـن التخلّص من هـذه الحالة دون توافق وطنـي ودون الاتفاق على إجراء الانتخابـات التشـريعية والمجلس الوطني والرئاسـية، لا يمكـن أن نتجـاوز الأزمات التي يعيشـها الشـعب الفلسـطيني دون أن تكتمـل الصـورة، يمكن أن نتخلص مـن المرارة والوضع الصعب الذي نعيشه بأن نجدد النظام السياسي. مطلـوب على قاعـدة الشـراكة الوطنيـة إجراء انتخابـات المجلسـين الوطنـي والتشـريعي والانتخابات الرئاسـية، هذا هو الذي يمكن، على قاعـدة الالتزام بنتائج هذه الانتخابات على قاعدة الشـراكة بعيداً عن الإقصاء، هذا هو الذي يمكن أن يخلص أبناء الشـعب الفلسـطيني من الحالة المأساوية التي يعيشونها.

س- برأيك كيف سـتختلف الانتخابات القادمة عن انتخابات العام ٢٠٠٦؟

ج- أعتقـد أن المواطـن اسـتفاد وتعلم من التجارب السـابقة، هل سيعيد المواطن التجربة نفسها بانتخاب الشخوص والقوى التي هيمنت وتفردت وأسـاءت للقضية الفلسطينية وأهملت المشروع الوطني وجعلت المواطن يعاني في ظل هذا الانقسام. أعتقد أن المواطن يجب أن يستفيد ويتعلم من هذه التجربة، كيف يختار ومن يختار على قاعدة التعددية بعيـداً عن إعطاء الفرصة لأي طرف لأن يتفرد بالحالة الفلسطينية.

س- بخصـوص حالـة التفرد الموجـودة في غزة والضفـة الغربية، في حـال فازت حركة فتح بغزة مثلاً، هل سـتقدم خدمات للمواطنين في ظل سلطة حماس هنا؟

ج- هـذه تعقيدات قائمة، لكـن هناك ميثاق شـرف نتمنى ونأمل أن يلتزم بـه الجميع، وهو الالتزام بنتائج هـذه الانتخابات وتقديمها على قاعدة التعاون سواء من حكومة التوافق الوطني بأن تلتزم بنتائج هـذه الانتخابات أو من القوى السياسـية أو حتى الجهة الحاكمة بقطاع غزة. الالتزام بنتائج هذه الانتخابات يسـهل إنجازها عبـر التعاطي الإيجابـي معها بعيـداً عن أي ضغوط، وبعيداً عـن أي تدخلات من أي طرف، علـى قاعدة احتـرام هذه النتائـج وعلى قاعدة التوافق، خاصة أن على حكومة التوافق أن تلتزم وتقدم الخدمة وتتعامل قانونياً وإدارياً ومالياً مع هذه المجالس المنتخبـة، ومطلوب ممن يحكمون في القطاع عدم التدخل في شؤون هذه البلديات.

س- هـل الجبهـة الشـعبية جاهزة لخـوض هذه الانتخابات؟

نعم، الجبهة الشـعبية جاهزة وتعمل على قدم وسـاق للمشـاركة في هذه الانتخابات، ووجهت نداءً وقراراً واضحين لكل مناصريها وأصدقائها ومؤيديها للمشـاركة في التسجيل، عبر تحديث السجل الانتخابي حتى يتسنى لهم المشاركة بهذه العملية الانتخابية، وقد تجري تحالفات بين أطراف ومع قـوى ديمقراطية من أجـل تحقيق مطالب الناس والعمل من أجل خدمة المواطن الفلسطيني. الجبهة تضع هموم الناس، قضايا الناس، خدمة

المواطن، فوق الاعتبـــارات الحزبية والفئوية، هذا هو الأساس. كيف نقدم الخدمة المهمة والإيجابية التي يتطلع ويتوق إليها المواطن الفلســطيني، هذا هو هدفنا الأساسي والرئيس من المشاركة في هذه الانتخابات.

س- بالنسبة لطبقة العمال الموجودة في البلد اليوم، والتــي تعانــي من مشــاكل كثيرة، هــل هناك دعوات لهم بضرورة التوجه إلى الانتخابات؟

ج- نعم، المطلوب من شرائح المجتمع المتضررة مــن الانقســام - ســواء من الفقــراء أو المهمشــين أو الضعفاء أو العمال الذين لا يوجــد لهم أي مصدر رزق أو قوت لأبنائهم - المشاركة في الانتخابات ليغيروا في هذه اللوحــة، هذه اللوحة التي بشــكل أو بآخر حرمــت هؤلاء العمال أو الفقراء من الخدمة والضمان الاجتماعي وغيرها، مشــاركتهم في هذه الانتخابــات تغير الخارطة، أعتقد أنها خطوة مهمة على طريق إنهاء الانقسام، خطــوة مهمة على طريق تحقيــق مطالبهم بتوفير العيش الكريم لكل المواطنين.

س- على الصعيد السياســي، ماهي الآثار السلبية في حال عارضت إسرائيل الانتخابات وحاولت منعها بعد ذلك، هل من بدائل؟

المطلوب أن تكون هناك إرادة فلسطينية حتى ننفذ هــذه الانتخابات وأن نفــرض ونُملي على الاحتلال إقامة الانتخابــات، هذا هو المطلوب، وألا نعطي للاحتلال الفرصة للتدخل في شؤوننا وأوضاعنا الداخلية.

القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش

س- لطالما طالبت حركة الجهاد الإســلامي بإنهاء الانقســام ودعت دائماً إلى إجراء الانتخابات. اليوم نحن على أبواب انتخابات محلية في ظل حصار وإغلاق معابر وانقسام... هل من الممكن أن تكون الانتخابات المحلية مخرجاً من بعض المآزق التي يعيشها الفلسطينيون؟

ج- الانتخابات المحلية محطــة مهمة في تاريخ الشــعب الفلســطيني، باعتبار أنها جاءت بعد ١٠ ســنوات من الانقسام الفلسطيني وغيــاب الوحــدة الوطنيــة، وبالتالي يأمل الجميــع أن تكون هذه الانتخابات - إذا ما تمت بالشــكل الصحيح - قاعدة لاستعادة الوحدة، ولكن في الأساس نحن في الجهاد الإسلامي نرى أهمية استعادة الوحدة قبل أن نبــدأ بأي تفاصيل فرعيــة أو إجراءات فرعيــة، فموضوع الانتخابــات البلدية جزء وليس الكل، فالأســاس هو إنهاء الانقسام واســتعادة الوحــدة الوطنيــة، ولكن طالما أن الأطراف فشلت في اســتعادة الوحدة، وحضر ملف الانتخابــات المحلية فبالتأكيد إذا ما تمــت على قاعدة الشــراكة وقاعدة خدمة النــاس، فســتصبح عامــلاً ونقطة ارتكاز لاســتعادة الوحدة الوطنية، وبالتالي نحن نحذر من الفشل في إجراء الانتخابات المحلية، لأن الفشــل فيها يعنــي مزيداً من الانقســام وضياع الوحدة وتشظي الشعب الفلسطيني، في كل الأحوال نحن ندعم هذه

الخطــوة ونرحب بها ونعتبرها طريقة لخدمة المواطنين، خاصة لمنع اســتمرار ســيطرة اللون الواحد في الضفة الغربية وقطاع غزة على البلديات. بكلمة أخرى يفترض أن ترتكز الانتخابات إلى الخدمات التي تقدم للمواطن الفلسطيني، ويفترض تحقيق الشراكة، وأن يتولــى العمل فيها قيــادات وطنية بصرف النظر عن انتماءاتهــم الفصائلية والحزبية، لأن المطلوب هو خدمة المواطن الفلسطيني.

علــى كل حــال، نحــن نتمنى نجاحــاً لمن يشــارك، ونتمنى نجاحــاً لمواطنينا في أن تقدم الخدمة الممكنة لهم في ظل هذا الحصار الكبير المفروض على قطاع غزة.

س- هــل ستــشارك الجهــاد الإســلامــي في الانتخابات؟

ج- الجهــاد الإســلامي لــم تعلــن رفضهــا المشــاركة، ولكن في الوقت نفســه لــم تقرر بعد خوض الانتخابات البلدية المحلية في غزة والضفة الغربيــة، الموضوع قيد الدراســة، لكن كما تعرف هــذا يعني أننا – وإن كنا لــم نقرر بعد الدخول- ندعو الجميع للمشــاركة ولا نمانع، بالعكس نحن ســاهمنا إيجابياً في تحضير الموافقة المبدئية من جميــع الأطراف على موضوع الانتخابات، خاصة عبر اســتضافة الحركة عدداً من اللقاءات المتعلقة بالوصول إلى موقف موحد اتجاه قبول الانتخابات بصرف النظر شاركنا أم لم نشارك، نحن مع فكرة إجراء انتخابات بلدية سواء شاركنا أم لم نشارك.

س- في حــال عدم مشــاركتكم، مــا البديل أمام عناصركم وأنصاركم؟

ج- إذا أردنــا أن نتحدث عن محاذير فلدينا كثيــر من الأســباب التــي تمنعنا مــن دخول الانتخابات البلديــة، وإذا أردنا أن نتحدث عن دوافع فلدينا أيضاً عناصر كثيرة نتحدث عنها، أنا قلــت لك الموضوع قيد الدراســة، ولكن إذا قررنا المشاركة فسنعلن ذلك إذا لم نشارك أيضاً فسنعلن الأسباب، لكن هناك كثيراً من الأسباب التــي تكفي لعدم خــوض الانتخابــات البلدية فــي غزة وأبرزها أننا نريــد أن تكون انتخابات البلدية محصلة لاتفاق وطني شــامل ناجم عن تطبيــق اتفاق القاهرة عام ٢٠١١، بمعنى هناك انتخابات أهــم: المجلس الوطني، التشــريعي، الرئاسة. أما البلديات فتأتي في المرحلة الرابعة، لكــن ما زلنا مــع ذلك نقول لعلهــا تكون رافعة للوحدة، وبالتالي نحن ندرس المســألة ولم نعلن بعد قبولنا أو مقاطعتنا لها.

س-في حــال مشــاركتكم في الانتخابــات، هــل ستدعمون فصيلاً ضد آخر؟

ج- هــذا يعود للموقف فــي وقته. يعني هذا كله قيد الدراســة. إذا شاركنا فسنعلن مع من ســنأتلف ومن ســندعم وإذا لم تشارك الحركة عبــر قائمة أيضاً فســندعو كل الناس لاختيار الذي يقدم الخدمة لأبناء الشــعب الفلســطيني على قاعدة التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني وليس على قاعدة البيع والتفريط.

س- أنت تعرف أن الانتخابــات المحلية عبارة عن

انتخابات خدماتية، المواطن في الأراضي الفلسطينية وخاصة في غزة يعاني من أزمات كثيرة، فهل الانتخابات المحلية ستكون عاملاً يساعد في إخراج المواطن من هذه المآزق أم لا؟

ج- أولاً، الانتخابات المحلية ذات بعد خدماتي، ولكن الذي يترشح فيها أطراف سياسية، وكلها ستكون ضمن قوائم معتمدة في لجنة الانتخابات المركزية، لكن أن تخرج الانتخابات الناس من الحصار، فأعتقد أن هذا أمر صعب، يعني يجب ألا نحمّل الانتخابات البلدية أكثر مما تحتمل، يجب ألا تحمّل الانتخابات أكثر مما تحتمل أبداً. الانتخابات البلدية في نهاية المطاف ستتنافس فيها القوى السياسية، الأحزاب، العشائر، النقابات... يعني قوائم مرشحين مختلفة، وهي قيد التنافس، لذلك نحن نحملها أكثر مما تحتمل في نهاية المطاف. الحصار المفروض على قطاع غزة لن تنهيه الانتخابات البلدية، ولكن قد تساهم هذه الانتخابات في خدمة الجمهور، وكما قلت لك يعني توقف التفرد أو اللون الواحد في الضفة وغزة.

س- في حال إعلان حركة الجهاد الإسلامي عدم مشاركتها، هذا يتناقض مع دعواتكم الدائمة لإنهاء الانقسام؟

ج- لا لا، إنهاء الانقسام ليست له علاقة بالانتخابات المحلية، إذا أردنا أن ننهي الانقسام يجب أن نتوجه إلى انتخابات المجلس الوطني، نريد أن نذهب إلى انتخابات المجلس التشريعي، نريد أن ننتخب رئيساً جديداً، وهذا لن يأتي إلا حصيلة لتطبيق اتفاق القاهرة وليس مقدمة له، يعني يجب أن نميز بين محصلة تطبيق اتفاق القاهرة ومقدمته، نريد أن نميز بين المحصلة والمقدمة، الانتخابات هي ملف من خمسة ملفات تم الاتفاق عليها بالقاهرة.

س- هل يمكن أن نتحدث عن عراقيل يمكن أن تواجه الانتخابات المحلية؟

ج- لا شك في أن هناك عراقيل كثيرة، أبرزها الاحتلال والحصار والمعابر المغلقة وعدم القدرة على تقديم خدمة للناس بالشكل الممكن، ما يعني أن من سيفوز مهما كان يجب أن يستطيع أن يقدم الخدمة للناس بشكل بارز. ومن العراقيل الحصار وإغلاق المعابر، وداخلياً كيفية تعامل حكومة الوفاق الوطني مع هذه النتائج، ولذلك قلنا لابد من ضمانات من الحكومة ومن «حماس» و«فتح» في الضفة الغربية وغزة بتسهيل عمل هذه البلديات والتعامل معها كبلديات منتخبة سواء فازت فيها «حماس» أو «فتح» أو الآخرون.

س-هناك شائعة مفادها أن موافقة حماس على دخول الانتخابات جاءت بعد ضغط من حركة الجهاد الإسلامي وقوى اليسار .. هل هذا الكلام صحيح؟

ج- لا، هذا الكلام غير صحيح، «حماس» حركة كبيرة، ولها تجربة كبيرة في الانتخابات،

فازت فـي معظم الانتخابـات البلدية عام ٢٠٠٥، وفازت بانتخابات التشـريعي، بنسـبة كبيرة، لكن نحن تشـاورنا قبل أن تعلن «حمـاس» عن قبولها فكرة الانتخابـات، نحن التقينا كجهاد إسـلامي ومع الجبهة الشعبية والديمقراطية على انفراد ومع «فتـح» أكثر من لقاء. وطالبنـا الجميع بأن يعطي فرصة لإجراء انتخابـات بلدية، وأوضحنا مخاطر بقاء الحال على ما هو عليه، ومخاطر رفض حماس للفكرة، وأن تعطي «فتح» والسلطة ولجنة الانتخابات المركزية والحكومة ضمانـات بالتعاطي مع النتائج بشـكل إيجابـي دون وضع عراقيـل، وبالتالي قد تكـون «حماس» أخذت بهـذه النصائح وقد تكون «فتـح» أخـذت بالنصائح، ولكن أبـرز ما قدم هو التزام لجنة الانتخابات المركزية بنزاهة الانتخابات، وكذلك تعهد السلطة الدكتور (حنا ناصر) بالالتزام بنتائج الانتخابات والتعاطي معها.

س- هـل تتوقـع أن تكـون هناك نزاهـة في نتائج الانتخابات أو العملية الانتخابية؟

ج-آمل ذلك، آمل أن تكون هناك نزاهة، وآمل أن يتم الاسـتحقاق بشـكل إيجابي دون وجود عراقيل آمل ذلك. ولكن في هذا الجانب المطلوب رقابـة شـديدة، المطلوب رقابـة حقيقية محلية ومجتمعية وسياسية على هذه الانتخابات.

س- لنتخيل أن «فتح» فازت في بلدية غزة، سـيكون على مجلس بلدي المدينة الذي تترأسه «فتح» أن يواصـل عمله خاصة في جبايـة الضرائب وتنفيـذ القـرارات في ظـل شـرطة تحكمهـا «حماس».

ج-هذه التسـاؤلات هي التـي اقتضت أن نتحدث عن ميثاق شـرف أو عن ورقة ضمانات من خلالهـا يلتزم الجميع بنتائـج الانتخابات ويتعاطى مع البلديـات الفائزة دون تمييز في غـزة والضفة الغربية، وأن تلتزم حكومة الوفاق الوطنـي ووزارة الحكم المحلـي بالتعاطي مع الفائزيـن بالانتخابـات دون تمييز، كما يجب أن تتعاطـى الأجهزة الرسـمية في قطاع غزة الشـرطة والقضاء والأمن والـوزارات في غزة أيضـاً مع هـذه النتائج دون تمييـز، هذا ما أردناه، أن تتعاطى المكونات أو طرفا الأزمة مع النتائج وألا تضع عراقيـل أبداً أمام الفائزين في الضفة سـواء من حماس أو فتح في قطاع غزة.

س- سـمعنا عن مشاركة حركة المقاومة الشعبية في الانتخابات.

ج. مـن حـق كل القـوى أن تشـكل قوائم انتخابيـة، وبالتالـي حركة المقاومة الشـعبية كفصيل فلسطيني من حقه أن يشكل قائمة وأن يسمي قائمة انتخابية ويدخل فيها المنافسة على خدمة الجمهور ويدخل في انتخابات البلدية.

ولكن نحن في الجهاد الإسلامي مرة أخرى سواء شـاركنا أم لم نشـارك نسعى لضمان سـلامة العملية وضمان سلامة النتائج، دعونا الفصائـل وندعو عبر مجلتكم إلى وجود قائمة وطنيـة تنافس القوائم الأخـرى، قائمة وطنية مهنية تضم كفاءات وطنية وليست من الحزبيين،

تضم أصحاب خبرة في خدمة الجمهور، أن تكون هناك قائمة وطنية يعني أن يتفق عليها، تمثل الكل الوطني في انتخابات البلدية حتى نضمن نتائج إيجابية الآن هذه القائمة تنافس الآخرين، يعني من يريد أن يشترك بها يشترك بها، من يريد أن يكون جزءًا منها فليكن، لكن القائمة تنافس القوائم الأخرى من منظمات الـ(أن.جي.أوز) أو العشائر أو الشخصيات المستقلة أو ممن يرغبون في أن ينافسوا من النقابات والاتحادات. أدعوا إلى قائمة واحدة، قائمة وطنية تنافس باقي القوائم، قائمة تشكّل بالتفاهم حتى تصبح إدارة التمثيل وإدارة العمل الوطني للبلديات موحدة، لأننا لا نريد أن نصل إذا ما فازت جهة ما في بلدية ما أن تكون أمامها معيقات، لذا أنا برأيي أن الحل هو قائمة وحدة وطنية يقبل بها الجميع تنافس بها القوائم الأخرى في انتخابات البلدية القادمة.

س- في حال أعلنت الجهاد الإسلامي موافقتها على دخول الانتخابات، هل ستخوضها بكفاءات أم قوائم؟

ج – لا، نحن حتى اللحظة لم نعلن موافقتنا ولم نعلن رفضنا، لكن إذا قررت الجهاد أو في حال قبلت دخول الانتخابات فلن تكون سوى قائمة كفاءات وضمن قائمة كفاءات وطنية، لن نرشح سياسيين، بمعنى إذا قررنا أن نشارك فلن نرشح سياسيين.

عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية طلال أبو ظريفة

س- كيف تقيم الجبهة الديمقراطية الحالة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية مع الإعلان عن التحضير للانتخابات؟

ج- علينا أن ندرك أن النظام السياسي الفلسطيني تآكلت شرعيته بفعل غياب العملية الديمقراطية، أي إجراء الانتخابات في مختلف المؤسسات سواء البلدية أو النقابية أو التشريعية أو الرئاسية أو المجلس الوطني الفلسطيني، وبالتالي إذا أردنا أن نعزز النظام السياسي الفلسطيني بمكوناته المختلفة ونعيد بناءها سواء السلطة أو المنظمة، فعلينا أن نعيد بناءها من خلال إجراء الانتخابات، ولهذا نحن منذ اللحظة الأولى التي حان فيها موعد إجراء الانتخابات البلدية ضغطنا بكل قوة في إطار اجتماعات اللجنة التنفيذية والقيادة برام الله من أجل أن يتم الإعلان عن إجراء الانتخابات في موعدها، ولهذا اتخذ مجلس الوزراء قراراً بإجراء الانتخابات البلدية في ٨ تشرين الأول عام ٢٠١٦.

وقد رحبنا بهذه الخطوة، واعتبرناها استجابةً لمطلب فصائلي وشعبي، وبذلنا كل الجهود من أجل أن تشق هذه الخطوة طريقها حتى النهايات.

س- هل الجبهة الديمقراطية متفائلة بالانتخابات؟

ج- هناك عقبات ما زالت تقف في هذا الطريق، على الرغم من ترحيب الكل الوطني

الفلسطيني بالانتخابات، بما فيه حركتا فتح وحماس، طرفا الانقسام، ولكن ما زالت هناك إمكانية لأن تعطل أي من الأطراف هذه الانتخابات، ولهذا وقعنا على ميثاق شرف كان مقترحاً من لجنة الانتخابات المركزية يحمل مضامين من شأنها أن تحقق انتخابات بلدية ديمقراطية ونزيهة وشفافة بعيدة كل البعد عن أي منغصات، ووقع على ذلك الكل الوطني الفلسطيني، ونأمل انطلاقاً من هذا الميثاق أن تجدد شرعية المجالس البلدية لأنها معنية بتقديم خدمات للمواطن، والتي تراجعت خدماتها في السنوات الماضية بفعل الانقسام وعدم تجديد شرعيتها، نحن معنيون جميعاً بأن ننتخب مجالس محلية كفؤة مهنياً وقادرة على النهوض بواقع المواطن.

س- المشكلة ليست مشكلة انقسام فحسب، هناك مشاكل أخرى سياسية أبرزها الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وإغلاق المعابر وارتفاع نسب البطالة إلى أكثر من ٨٠٪ في قطاع غزة، وهذا لن ينتهي مع الانتخابات؟

ج- هذه تجليات لها علاقة بالانقسام من زاويته السياسية ولها علاقة بالسياسات الاقتصادية المتبعة على الصعيد الفلسطيني، ولها علاقة بالحصار الذي يتحمله الجانب الإسرائيلي، إذا صوبنا المسألة الذاتية الفلسطينية نستطيع أن نخفف من تأثيرات الموقف الإسرائيلي بشكل أوسع، لكن علينا أن ندرك نحن كفلسطينيين أن الخاسر الأكبر من الانقسام واستمراره هو الحالة الفلسطينية، لهذا سيكون لهذه العوامل – الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي هي إفرازات للانقسام – تأثير على إقبال الناخبين على العملية الانتخابية، وهذه نأخذه بعين الاعتبار، أي بمعنى أن نسبة المقترعين ستكون أقل من نسبة من يحق لهم الاقترا ع، وهذه المسألة علينا أن ندركها كقوى سياسية ومؤسسات، وأن نعمل على بذل الجهود المدنية من أجل أن نوسع مساحة المقترعين في هذه المعركة.

س-هل تتوقع أن تكون نسبة المشاركة مرتفعة في ظل ما يقال عن عدم ثقة المواطن بالفصائل؟

ج- هذه المسألة في غاية الأهمية، فقرار إجراء الانتخابات جاء مفاجئاً، وهذا عامل من العوامل التي قد تسهم بشكل أو بآخر في انخفاض نسبة الاقترا ع، في ظل عدم شعور المواطن بتحسن مجرى حياته اليومية لا في الكهرباء ولا في الفقر ولا في الجوع ولا في البطالة ولا في فرص العمل علاوة على تباطؤ عملية الإعمار، هذه من العوامل التي تجعل المواطن لا يبالي بالعملية الانتخابية.

ثانياً، ضعف دور الفصائل في إطار سنوات الانقسام وعجزها عن إحداث قوة حقيقية قادرة على التأثير على طرفي الانقسام، ما يجعل موقف المواطن من الفصائل سلبياً، المسألة الثالثة، وهي الرئيسة، عندما يشعر المواطن

بعدم وجود تحسن على مستوى المؤسسات التي تقدم الخدمات بما فيها سلطة المياه وشركة الكهرباء ووزارتا العمل والشؤون الاجتماعية، فإن العوامل آنفة الذكر إلى جانب بطء الإعمار تسهم بشكل أو بآخر في انخفاض نسبة الناس الذين يصوتون، وقد لا تتجاوز نسبة المصوتين ٥٠٠ ألف أو ٦٠٠ ألف من أصل ٩٠٠ ألف يحق لهم الاقتراع في قطاع غزة، ولكن لاحظ أن نسبة الإقبال على التسجيل حتى الآن محدودة جداً، ومسؤولية الكل الوطني الفلسطيني، وفي القلب منها الفصائل، تصويب اتجاه البوصلة نحو أوسع مشاركة في الانتخابات.

س- فقدان ثقة المواطن بالفصائل سببه المشكلة الموجودة بين حماس وفتح؟.

ج- هناك ثلاثة عوامل ينظر إليها المواطن، دائماً ينظر المواطن إلى مقومات الصمود في وجه الحصار والعدوان، مقومات الصمود هي أن تؤمن للمواطن لقمة خبز وفرص عمل وتعليماً وعلاجاً، علاوة على الكهرباء والماء، لكن عندما تغيب هذه العوامل من سيتحمل المسؤولية؟ أولاً يتحمل المسؤولية المجتمع الدولي، ثم إسرائيل، ثم الحكومة الفلسطينية.

ربما يعتب المواطن على الفصائل، بما أنها لم تشكل قدراً من الضغط على الحكومة لتغير سياستها الاقتصادية والاجتماعية، لتكون موجهة لمعالجة قضايا الشباب والبطالة والفقر والعمال والمرأة وغيرها من القضايا، وعلى الفصائل أن تعيد النظر في آليات عملها فيما يخص قضايا صمود المواطن.

س- كنتم مطلعين دائماً على دعوات الرئيس أبو مازن إلى إجراء الانتخابات، ودعا أكثر من مرة «حماس» إلى الموافقة على إجراء الانتخابات، هذه المرة كانت موافقة «حماس» مفاجئة، لماذا باعتقادك؟

ج- «حماس» لم تعلن موافقتها بسهولة، هناك ضغوط وجهود بذلتها الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وحركة الجهاد الإسلامي في أكثر من لقاء لإعطاء الاطمئنان والضمانات من أجل مشاركة حركة حماس، وبالتالي نجحنا إلى حد كبير في هذه المسألة، ومشاركة حماس وموافقتها على إجراء الانتخابات نعتبره خطوة في الاتجاه الصحيح.

علينا أن ندرك أن الانتخابات البلدية ليست انتخابات سياسية، ذلك أنها انتخابات خدماتية، ولهذا علينا أن ندرك إذا نجحنا في هذه الانتخابات فسنكون قد فتحنا الطريق نحو إمكانية أن نتقدم خطوة نحو انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني.

س- جاهزون في الجبهة الديمقراطية لدخول الانتخابات؟

ج- يعني نحن نخوض هذه المعركة على قاعدة أنها جزء من الواجب الوطني ومعركة وطنية، وهناك لقاءات تمت مع القوى الديمقراطية الخمس: الشعبية، حزب الشعب،

المبـادرة الوطنية، فدا، من أجـل الوصول إلى قائمـة موحدة من اليسـار، والائتـلاف الذي سنخوض فيه الانتخابات هو ائتلاف مع القوى اليسـارية، ونعمل جاهدين بشـكل مشترك من أجل الحصول على نتائج إيجابية، وأي توجهات أخرى سـنخوضها كقوى ديمقراطية معاً سواء كان ذلك يعني قائمة وطنية أو غيرها من القوائم، سيكون التحالف هو الذي سيخوض المعركة.

س- في حـال فـوز الجبهـة الديمقراطيـة، هـل الجبهـة الديمقراطية واليسـار قـادران على تقديم الخدمـات للمواطن في ظـل الأوضاع السـيئة الموجودة اليوم سـواء بغزة أو بالضفة الغربية؟

ج- أنـا لا أعتقد أن طرفاً بمفرده يسـتطيع أن يحقـق إنجازات كبرى في هذا المسـألة في السـاحة الفلسطينية، ما نسـعى دوماً لتعزيزه كجبهة ديمقراطية هو الشـراكة والمشـاركة من الكل الوطني الفلسطيني، إذا كانت هذه مجالس بلديـة يشـارك فيها الكل الوطني الفلسـطيني فسـيكون هذا أفضل، وإذا كانت هذه المشاركة بـكل ألـوان الطيـف السياسـي، المجتمعـي والمسـتقل، فنكون قد انتقلنا خطوة نحو تعزيز الديمقراطية بمعناها الحقيقي والتوافقي.

س-هل تتوقع أن تقوم إسرائيل بعرقلة الانتخابات في الضفة الغربية على الأقل؟

ج- الاحتـلال لا يؤمـن جانبـه، خاصة أن الانتخابات ستجرى في القدس والضفة الغربية وغزة، وإسرائيل لا تريد أن تستمر هذه الحالة الفلسطينية في هذا الاتجاه، خاصة بعد إعلان كل الأطـراف أن لديها اسـتعداداً لدخول هذه الانتخابـات، لهـذا أعتقد أن علينـا أن نضع بالحسـبان أن هناك إمكانية لأن تضع حكومة نتنياهو العراقيل، ولهذا مطلوب ألا ننصاع لهذه الإجراءات، وعلينا بالعكس أن نشكل منها دافعاً لإتمام العملية إلى نهايتها.

س-هل سـتنعكس نتائج الانتخابات على حياة المواطن؟

ج- تعـرف أن موازنـة السـلطة مبنيـة على المسـاعدات والهبـات المقدمة من الـدول المانحة بما فيها الاتحاد الأوروبي، والانتخابات تسـحب من المجتمع الدولي ذريعة عدم تقديم المسـاعدات، وثانياً كثير من الدول المانحة في ظل الديمقراطية الفلسطينية يمكن أن تقدم مشاريع للنهوض بالبنى التحتية التي هي أساسـاً مدمـرة في العديد من البلديات في قطاع غزة.

والمسـألة الثالثـة، تفتح أفقاً نحـو التوأمة مع عـدد من البلديات الأوروبيـة أو العربية، وبالتالي تخلـق في إطار هذه التوأمة شـراكات في العديد من المجـالات، وأخيراً تكون الانتخابات قد وحدت المؤسسات في إطار ما يسمى وزارة الحكم المحلي لتستفيد البلديات من صندوق الإقراض ومن جزء موازنة السلطة باعتبارها تحت مسؤوليتها.

س- هذا الجزء الإيجابي، ماذا عن السلبي في حال تمت الانتخابات؟

ج- أنـــا لا أعتقـــد أن ثمـــة فـــي العمليـــة الديمقراطية سلبيات، السلبيات متى إذا خرجت فـــي هذه البلديـــات كتلتان على غـــرار المجلس التشريعي تعطلان الحياة داخل هذه المؤسسة، نحـــن نريد كفاءات مهنية أخذت خبرة من ألوان الطيف السياســـي الفلسطيني، لأن هذا يصبح تنافساً بينهما لأنها ستعود للشارع مرة أخرى وكل معني بتقديم أفضل ما لديه، لكن إذا أتينا بثنائيـــة «فتـــح» و«حماس» إلى هـــذه المجالس فنكون قـــد كررنا تجربة انتخابـــات ٢٠٠٦ في التشريعي، ونكون قد ســـاهمنا في تعطيل دور هذه المجالس.

مساهمة قوانين التأمينات الزراعية والإقراض الزراعي في التنمية الزراعية المستدامة

زكريا السرهد *

يحتل القطاع الزراعي مكانةً خاصةً في الاقتصاد الفلسطيني لا تتوقف عند نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، كون الزراعة من أهم أدوات تحقيق السيادة الوطنية على الأرض، ومن أكثر المحاور تعبيراً عن مدى تفاعل الإنسان مع أرضه، ومقاومة سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الاستيلاء على الأرض الفلسطينية والمياه، جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. بالإضافة إلى أهمية مساهمة القطاع الزراعي في تعزيز الصمود الفلسطيني، وتلبية الاحتياجات الغذائية للشعب الفلسطيني، ومساهمته في تغطية ميزان المدفوعات التجاري،[1] حيث يعتبر الأكثر تعبيراً عن الإنتاج الاقتصادي الحقيقي للسلع الزراعية، وارتباط ذلك بمنظومة الأمن الغذائي في فلسطين والتي تعتبر جزءاً أساسياً من الأمن القومي.

يساهم القطاع الزراعي وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة الزراعة بما نسبته ٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، ويشغل ١٥,٢٪ من الأيدي العاملة الفلسطينية، ويشكل الإنتاج الزراعي نحو ١٥٪ من إجمالي الصادرات الفلسطينية.[2]

الإطار القانوني والمؤسسي الناظم للقطاع الزراعي:

١. قانون الزراعة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٣م.

ينظم هذا القانون كل ما يتعلق بالإنتاج الزراعي وتسويقه وحمايته بشقيه النباتي والحيواني،

* باحث في السياسات العامة.

ويهدف إلى الحفاظ على قطاع الزراعة وتنميته وتطويره، وإنشاء مرجعية مؤسسية للإشراف على تنظيم هذا القطاع ممثلة بوزارة الزراعة.

٢. قرار بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣م بشأن صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.

يهدف هذا القانون إلى إنشاء صندوق مالي للحفاظ على مصالح المزارعين، والمساهمة في استقرار القطاع الزراعي وتنميته من خلال ما سيقدمه من تعويضات للمزارعين عن الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية. كما يتضمن القانون تشكيل مجلس إدارة للصندوق يشرف على أعماله، وطاقم إداري يقوم بتنفيذ المهام الموكلة لمجلس إدارة الصندوق.

٣. قرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي.

يهدف هذا القانون إلى إنشاء مؤسسة مختصة بالإقراض الزراعي، مما يساهم في زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وتنمية الإنتاج الزراعي وتطويره واستدامته. ويتضمن تشكيل مجلس إدارة للمؤسسة يشرف على مهام المؤسسة، ويساعده في ذلك طاقم تنفيذي يقوم بتنفيذ مهام المؤسسة، وفق الآليات التي حددها القانون، بالإضافة إلى النص على إصدار الأنظمة الخاصة بعمل الصندوق.

مفهوم التنمية الزراعية:

تعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية الزراعية المستدامة بأنها: «إدارة وصيانة الطبيعة الأساسية، بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات والمتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية. وأن مثل إستراتيجية كهذه يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنياً واقتصادياً من المجتمع».[٣]

مدى مساهمة قانوني التأمينات الزراعية والإقراض الزراعي في تعزيز عناصر التنمية الزراعية المستدامة:

هناك العديد من العناصر التي تساهم في إحداث التنمية الزراعية المستدامة، بحيث يشكل التكامل بين مجموعة هذه العناصر وتطبيقها على أرض الواقع مؤشراً على مدى نجاح إحداث عملية التنمية الزراعية.

وبما أن كلاً من القرار بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣ بشأن صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، والقرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، قد تم إقرارهما بهدف تحقيق تنمية في القطاع الزراعي، فمن المفترض والمنطقي أن يستجيبا لعناصر وعوامل التنمية الزراعية المستدامة.

أولاً: زيادة القدرة على تنمية الموارد.

تعتبر الموارد التي تتعلق بالإنتاج الزراعي جزءاً من الطبيعة الأساسية التي ورد ذكرها في تعريف منظمة (الفاو) للتنمية الزراعية المستدامة. وتعتبر المياه أحد أهم الموارد في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وبالعودة إلى الإحصائيات المتعلقة باستخدامات المياه للأغراض الزراعية في فلسطين، نجد أن كمية المياه المتاحة لأغراض الزراعة شحيحة، مقارنة بمساحة الأراضي المزروعة والتي بلغت ١٠٣٤٩٠١ دونم في العام ٢٠١١، منها ١٦٧٦٧١ دونماً فقط عبارة عن أراض زراعية مروية، أي ما نسبته ١٦٪ من إجمالي الأراضي المزروعة. فيما بلغت كمية المياه المضخوخة من الآبار الجوفية للاستخدام الزراعي ١١٤,٥ مليون متر مكعب في العام ٢٠١١، وارتفعت إلى ١٢٣,٨ مليون متر مكعب في العام ٢٠١٣. فيما أنه وفق بيانات الأمم المتحدة، فإن ٩٠٪ من المياه الجوفية المستخرجة تستخدم للري، وتعتبر الزراعة أكبر قطاع مستهلك للمياه المتاحة بنسبة تصل إلى ٧٠٪ على مستوى العالم.[٤]

بالنظر إلى قانون درء المخاطر والتأمينات الزراعية، فإن تعويضات المزارعين ستكون بسبب الكوارث الطبيعية والتي سيحددها نظام خاص يصدر عن مجلس الوزراء، والسؤال المطروح فيما يخص المياه كأهم مورد من موارد الإنتاج الزراعي هو: هل يعتبر الانقطاع المفاجئ للمياه كمورد من ضمن الكوارث الطبيعية أم لا؟ خاصة أن الكثير من المزارعين سبق أن تعرضوا لخسائر بسبب انحباس الأمطار، سواء أكانت الزراعة تعتمد على مياه الأمطار أم على الري الذي تعتمد وفرته على كميات الأمطار التي تهطل في شتاء كل عام، وانخفاض الأمطار قد يتسبب في حدوث جفاف بدرجات مختلفة. حيث يعتبر الجفاف من الكوارث الطبيعية التي تعود لأسباب مائية وجوية، وتكون له أضرار أوسع انتشاراً على الزراعة والأنشطة المرتبطة بإنتاج الغذاء.[٥] لذا يفترض أن يكون انخفاض كمية الأمطار من بين الكوارث الطبيعية التي يتم تعويض المزارعين عن الخسائر الناجمة عنه.

كما أن القرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٥ بشأن المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي لم يتطرق إلى منح القروض للمشاريع الاستثمارية الزراعية في مجال المياه المعدة للأغراض الزراعية، وتم الاكتفاء في المادة (٨) فقرة (٢) بالنص على أن من أهداف المؤسسة «تشجيع المزارعين العاملين في القطاع الزراعي على إقامة المشاريع الزراعية ومشاريع تصنيع المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والتسويق الزراعي وتطويرها وتوسيعها بالمساهمة في رأس مال الشركات التي تستهدف إنشاء مثل هذه المشاريع...». وضمنياً، يمكن اعتبار الاستثمار في مشاريع المياه للأغراض الزراعية ضمن مشاريع مستلزمات الإنتاج الزراعي،[٦] ولكن كان يتوجب الإشارة إلى المشاريع المتعلقة بالاستثمار في مجال المياه للأغراض الزراعية لأهمية الاستثمار فيها، وخاصة إعادة معالجة المياه لأغراض الري ومشاريع الحصاد المائي وغيرها. حيث تعد إعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها والاستفادة من مشاريع الحصاد المائي واستخدامها في المجال الزراعي من مبادئ التنمية المستدامة التي تقوم على الاستغلال الرشيد للثروة المائية.[٧]

كما تعتبر الأراضي من الموارد الأساسية في الإنتاج الزراعي، وعنصراً أساسياً من عناصر تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، حيث إن المحافظة عليها وتحسينها وتطويرها وزيادة مساحاتها يساهم إلى حد كبير في الحفاظ عليها كمورد من النضوب، وصولاً إلى زراعة مستدامة قادرة على إدارة الموارد الطبيعية بشكل ناجح لتلبية الاحتياجات البشرية المتغيرة، مع صياغة وتحسين البيئة والموارد الطبيعية والمحافظة على سلامتها.[٨]

وبالنظر إلى قانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وقانون المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، فلم يتم النص صراحة على أن استصلاح الأراضي وتحسين نوعيتها من الأهداف التي تسعى المؤسستان إلى تحقيقهما، بل يستشف ضمناً أنها جزء من مشاريع الإنتاج الزراعي.

ثانياً: المواءمة مع المتغيرات الدولية والإقليمية.

تعتبر المتغيرات الاقتصادية والتجارية والسياسية المعاصرة والمتلاحقة على المستوى الإقليمي والدولي من أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين، وخاصة تأثير تلك المتغيرات على تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية، وهذا يتطلب أن يكون هناك رصد مستمر لتلك المتغيرات لتجنب الآثار السلبية الناجمة عنها، والحد من تأثيرها على التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين، والاستفادة من المتغيرات ذات التأثير الإيجابي. بحيث يتم اللجوء إلى تصدير السلع الزراعية التي يستخدم في إنتاجها عنصر الإنتاج الوفير ذي التكلفة النسبية الأقل.[٩] وفي الوقت نفسه يتوجب على الشركات تكييف منتجاتها وفقاً لما يتناسب والبيئة التجارية الخارجية المتجددة والمتغيرة باستمرار.[١٠]

تضمنت المادة (٣٠) من قانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية «تحديد الخسائر الزراعية الناتجة عن الأزمات السياسية وآلية الصرف ونسبة التعويض عنها باتفاق الصندوق مع الحكومة». وبهذا تكون الخسائر التي قد تنجم عن الأزمات السياسية من بين الخسائر التي يتم تعويض المزارعين عنها؛ مما يشجع على الشعور بالاستقرار لدى المزارع واستمراريته في العمل في القطاع الزراعي، حيث إن الشعور بالاستقرار والطمأنينة لدى العاملين في القطاع الزراعي جزء أساسي من إستراتيجيات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، الأمر الذي يساعد على إعادة تكيّف المزارعين مع المتغيرات الجديدة بدلاً من الانسحاب من العمل في القطاع الزراعي.

تضمنت المادة (٤) فقرة (٢) من قانون المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي تشجيع المزارعين على إقامة المشاريع الزراعية ومن بينها تلك المتعلقة بالتسويق الزراعي، وهذا من شأنه أن يساهم في رفع مستوى التكيف مع

المتغيرات الإقليمية والدولية. كما أن الفقرة (٣) من المادة نفسها تضمنت مساهمة الصندوق في تمويل وإقراض عمليات إنتاج وتسويق وتصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية التي تتولاها المؤسسات الرسمية العامة أو الشركات الزراعية أو المزارعون؛ مما يساهم في رفع قدرة المنتجات الزراعية الفلسطينية على المنافسة في الأسواق الخارجية، ذلك أن هذه المؤسسات لديها قدرة أكبر على الإيفاء بشروط ومواصفات المنتجات الزراعية التي تتطلبها الأسواق الإقليمية والدولية، وتبني آليات التكيف للدخول إلى الأسواق الخارجية ضمن إستراتيجيات التسويق الدولية المتبعة، حيث يقوم المنتجون بعرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بما يحقق أهدافهم بما في ذلك إيجاد أسواق دائمة لمنتجاتهم في الخارج، وتحقيق ميزة تنافسية في تلك الأسواق.[١١]

ثالثاً: اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة.

أشارت المادة (٦) فقرة (٣) إلى أن إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي من الأهداف التي يسعى صندوق درء المخاطر والتأمينات الاجتماعية إلى تحقيقها، عن طريق استخدام الفوائض المالية في الاستثمارات التي تشجع على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي. وأوضحت المادة (٧) فقرة (٢) أن من مهام الصندوق الاستثمار في التكنولوجيا والأدوات التي تحسن من القدرة على تلمس المخاطر ووضع الإجراءات الاحتياطية للتقليل من آثارها. وهذا يعني أن القانون المذكور يسعى إلى تشجيع استخدام التكنولوجيا ليس فقط في مجال الإنتاج الزراعي، وإنما أيضاً في المجال الوقائي للمساهمة في التقليل من الخسائر التي قد تنجم عن الكوارث الطبيعية. وهذا يعبر عن نظرة شمولية متكاملة حول زيادة الإنتاج الزراعي من الناحية الكمية والنوعية، وتحصينه قدر الإمكان من آثار الكوارث الطبيعية؛ وهو ما يساهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

في المقابل، لم يشر قانون المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي صراحةً إلى تشجيعه الإقراض في مجال تحسين استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج الزراعي، وإن كان أشار في المادة (٤) إلى أن من بين الأهداف العامة للمؤسسة تشجيع المزارعين العاملين في القطاع الزراعي على إقامة المشاريع الزراعية ومشاريع المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والتسويق الزراعي وتطويرها وتوسيعها.

يرتبط استخدام التكنولوجيا ومواكبة تطورها بزيادة القدرة على المواءمة مع المتغيرات الإقليمية والدولية؛ وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة في السوق العالمية. حيث تساهم التكنولوجيا المتطورة في تحقيق الشروط المتعلقة بالمواصفات العالمية للسلع بما فيها المنتجات الزراعية التي يتوجب أن تكون قادرة على المنافسة. كما أن استخدام التكنولوجيا الحديثة يساهم في خفض تكاليف

الإنتاج الزراعي عن طريق خفض عدد الأيدي العاملة في الإنتاج الزراعي المعروف بكونه أكثر قطاع يحتاج إلى الأيدي العاملة.[١٢]

رابعاً: تحقيق التوازن بين المنظورين الوطني والقومي في تخطيط السياسات الاقتصادية والزراعية وتنفيذها.

يرتبط القطاع الزراعي ارتباطاً وثيقاً بالأرض والسيادة، الأمر الذي ينطوي على أهمية خاصة في فلسطين كما سبق وأشرنا. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة، أيضاً، إلى أن هذه الخصوصية توجب على دولة فلسطين اتباع سياسات تأخذ بعين الاعتبار العمق العربي وعلاقة فلسطين بالدول العربية، بما فيها العلاقات الاقتصادية.

وعلى الرغم مما سبق، يلاحظ أن قانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، وقانون المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، قد خليا من الإشارة إلى دور المؤسستين في تعزيز الشراكة مع الدول العربية الأخرى في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي سعياً للمساهمة في تحقيق التوازن بين البعدين الوطني والقومي. بحيث يتضمن قانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الاجتماعية إمكانية عقد اتفاقيات تعاون مع الصناديق المماثلة في دول عربية أخرى، وأن يتضمن قانون المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي أيضاً إمكانية عقد اتفاقيات قروض مع مؤسسات نظيرة لها في الدول العربية الأخرى. وهذا من شأنه أن يعزز علاقات الإنتاج والتسويق الزراعي مع المحيط العربي، وفي الوقت نفسه يعود بالمنافع على القطاع الزراعي في فلسطين. وفي هذا الإطار، وقعت وزارة الاقتصاد الوطني عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون مع عدة دول عربية وإسلامية وأوروبية وأميركية لاتينية ضمن إستراتيجيتها التجارية بين فلسطين ودول العالم.[١٣] وهذا يشير إلى السعي لتعزيز التبادل التجاري السلعي والخدمي بين فلسطين والدول العربية وغيرها، خاصة فيما يتعلق بالتسويق الزراعي في الخارج.

خامساً: زيادة فاعلية مؤسسات المزارعين.

أغلب الحيازات الزراعية في فلسطين صغيرة نسبياً، وتتصف بقلة القدرات والإمكانيات في الإنتاج الزراعي؛ لأنها تقوم على مجهودات فردية غير منظمة، ومتناثرة هنا وهناك، الأمر الذي يحد من إمكانية هذا الإنتاج على التطور،[١٤] بل يكون عرضة للتراجع أو الانسحاب. والحل هنا لا يكون عادة بزيادة حجم الحيازات الزراعية لعدم إمكانية تحقيق ذلك، بل في اندماج المزارعين في اتحادات ومجموعات لحماية مصالحهم، وهي خطوات أساسية نحو مأسسة الإنتاج والتسويق الزراعي.

وفي هذا الإطار، يمكن لصندوق درء المخاطر والتأمينات الاجتماعية والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي أن تلعبا دوراً مهماً نحو هذه المأسسة وتأطيرها قانونياً؛ وبالتالي لا تصبح

مسألة حجم الحيازة الزراعية عائقاً أمام الإنتاج والتسويق الزراعي.

وبشكل عام، تضمنت المادة (٦) فقرة (١٢) من قانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية أن من أهداف الصندوق دعم صغار المزارعين، وهذا يتطلب إجراءات تنفيذية على أرض الواقع تأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية المتعلقة بصغر حجم الحيازات الزراعية، ومنحها أهمية خاصة وفقاً للقانون. فالمزارع لا يشترط فيه أن يكون منضوياً تحت اتحاد أو أي جسم آخر ليستفيد من هذا القانون، ويكفي أن يكون حاصلاً على شهادة الحيازة الزراعية، وفقاً لما تضمنته المادة (١) من القانون المذكور، حيث عرف المزارع بأنه «كل شخص طبيعي أو معنوي يعمل في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وحاصل على شهادة الحيازة الزراعية».

وفيما يخص تشكيل قوام مجلس إدارة الصندوق، أشارت المادة (٨) الفقرة (٢) إلى أنه يضم خمسة أعضاء يمثلون الاتحادات والمنظمات الأهلية والمجالس الزراعية المتخصصة المساهمة في رأس مال الصندوق وفق مساهماتهم. وهذا توجه إيجابي نحو إشراك المؤسسات ذات العلاقة بالإنتاج والتسويق الزراعي في صنع القرارات المتعلقة بعمل الصندوق، إلا أنها لم تحدد عدد ممثلي المجالس أو الاتحادات الزراعية من بين الأعضاء الخمسة. وكان من المفترض أن تحدد عددهم بصرف النظر عن نسبة مساهماتهم في الصندوق. كون الاتحادات والمجالس الزراعية هي من سيمثل مصالح صغار المزارعين في الصندوق.

كما أن حجم الحيازة الزراعية لا يقف عائقاً أمام المزارعين الذين يمكنهم الحصول على قروض لأغراض الإنتاج والتسويق الزراعي وفق ما جاء في قانون المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي. فقد تضمنت المادة (٣) من القانون المذكور أن من أهداف المؤسسة منح القروض بجميع أشكالها وآجالها للمزارعين والشركات العاملة في القطاع الزراعي، على أن يكون طالب القرض مؤمناً لدى صندوق درء المخاطر والتأمينات الاجتماعية، لزيادة الضمانات على هذه القروض.

وبالتمعن في الفقرة (٢) من المادة ذاتها والمتعلقة بأهداف المؤسسة، نجد أن البند (أ) ينص على أن لا يتجاوز إجمالي قيمة مساهمات مؤسسة الإقراض الزراعي في مشاريع القطاع الزراعي وفي أي وقت من الأوقات (١٥٪) من رأس مالها المصرح به. وهذا يساهم في حماية صغار المزارعين، وإمكانية الحصول على القروض من المؤسسة، وذلك بتحديد نسبة الحد الأعلى من مساهمة المؤسسة في المشاريع الزراعية (١٥٪) من رأس مالها، وتحصينه من النضوب الذي قد ينجم عن قيام الشركات العاملة في القطاع الزراعي بالحصول على نسبة أكبر، وتبقى الفرص ضئيلة أمام صغار المزارعين للحصول على مزايا مساهمة المؤسسة في مشاريعهم الصغيرة.

بالنظـر إلى ما تضمنته المـادة (٥) المتعلقة بقوام مجلس إدارة مؤسسة الإقراض الزراعي، يلاحـظ أن هنـاك تمثيلاً ضعيفاً للمؤسسـات الزراعيـة كالاتحـادات والمجالـس الزراعيـة وغيرها. ذلك أن الفقرة (١) بند (ب) أشارت إلى عضويـة ثلاثة أعضاء من المؤسسـات الزراعية أو المالية أو المصرفية غير الحكومية في مجلس إدارة المؤسسة. وهذا يعني أن هناك احتمالاً أن يكون الأعضاء الثلاثة من المجالس الزراعية، أو ألا يكون أي واحد منهم. وكان من المفترض أن تحدد عضوية كل جهة من الجهات المذكورة بدلاً من تركها فضفاضة تحمل تفسيرات متعددة.

سادساً: زيادة جاذبية الاستثمار في القطاع الزراعي.

عادة ما يكون الاستثمار في القطاع الزراعي أقل جاذبية مقارنة بالقطاعات الأخرى كالقطاع الصناعـي أو التجـاري أو الخدماتي أو المالي وغيرها من القطاعـات، ويعود ذلك على الأغلب إلـى أن زمن الإنتاج للوحدة المنتجة في القطاع الزراعي هو الأطول مقارنة بالقطاعات الأخرى.[١٥] فزمن الإنتاج للوحدة المنتجة في القطاع الزراعي النباتي على سـبيل المثال يبدأ من لحظة تمهيد الأرض وزراعة البذور وينتهي عند لحظة التسويق والبيع، وهي فترة طويلة نسبياً قد تستغرق عدة أشهر عند زراعة الخضروات، وتستغرق سنوات عنـد زراعة الأشـجار المثمرة، وهـو ما ينطبق على الإنتاج الزراعـي الحيواني، فزمن الإنتاج قد يسـتغرق أشـهراً أو سـنوات وفقاً لوحدة الإنتـاج الزراعي الحيوانـي. فيما زمن الإنتاج فـي القطاع الصناعي مثلاً مـن لحظة تصنيع السلعة إلى لحظة البيع قد يستغرق بضعة أيام فقط، وبالتالي فإن الوقت الذي ينقضي للحصول على المرود من الاسـتثمار في القطاع الزراعي سيكون أطول بكثير من الحصول على المرود من الاستثمار في القطاع الصناعي أو التجاري أو الخدماتي أو المالي.

وهـذا يتطلب أن تكون هنـاك آليات مؤطرة قانونيـاً لزيادة جاذبية الاسـتثمار في القطاع الزراعـي، بحيث يتم خفض مسـتوى المغامرة الناجـم عن تذبذب كميـات الإنتاج الزراعي أو تذبذب الأسـعار أو التخوف من نتائج الكوارث الطبيعيـة المحتملة على الإنتـاج الزراعي، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الاسـتثمار في القطاع الزراعي يتفـوق على القطاعـات الأخرى بأنه لا يحتـاج إلـى رأس مـال كبير مقارنـة بتلك القطاعات.[١٦]

لاشـك فـي أن إقـرار قانون صنـدوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية سيزيد من جاذبية الاسـتثمار في القطاع الزراعي؛ لأن المزارع أو المسـتثمر في القطاع الزراعي سيشعر بأمان نسـبي فيما يتعلق بمشـروعه الاستثماري من خلال ضمان التعويضات التي سـيحصل عليها فـي حال تعرضـه لأي من الكـوارث الطبيعية المحتملـة، وإعفائـه من مسـؤولية تحمل كامل الخسائر المالية الناجمة عن تلك الكوارث.

تصب الأهداف المعلنة لإنشاء الصندوق بشكل مباشر في زيادة جاذبية الاستثمار في القطاع الزراعي، وهي: تشجيع وزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي، والتقليل من الخسائر التي يتعرض لها المزارعون والمؤمن لهم، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والمساهمة في تطوير البنى التحتية الزراعية التي من شأنها أن تقلل من مخاطر الكوارث الطبيعية، أي بمعنى أنها تساهم في خلق بيئة مستدامة للإنتاج الزراعي.

يساهم إقرار قانون المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي بشكل كبير، أيضاً، في زيادة جاذبية الاستثمار في القطاع الزراعي، والمساهمة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، كون غالبية عمليات الإقراض في فلسطين موجهة لأغراض استهلاكية أو بنسبة أقل لإقامة مشاريع تجارية وصناعية،[١٧] فيما تفتقر إلى سياسات إقراض موجهة لتنمية القطاع الزراعي. ولكن إنشاء المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي يتيح للمزارعين إمكانية إنشاء وتطوير وتوسيع مشاريعهم الزراعية، لتوفر رأس مال لهذه الغاية عن طريق الإقراض، ويبقى الأمر منوطاً بحجم التسهيلات التي تقدمها المؤسسة في عمليات الإقراض والتمويل. حيث إنه من الأهداف المعلنة لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية تشجيع مؤسسات الإقراض الزراعي على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها للقروض الزراعية، وذلك وفق ما جاء في المادة (٦) فقرة (٥) من القانون المذكور. فوجود صندوق لتعويض المزارعين عن الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية سيساهم في إقدام مؤسسات الإقراض الزراعي على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية،[١٨] وذلك لانخفاض نسبة المخاطرة في تلك المشاريع المؤمنة لدى صندوق درء المخاطر والتأمينات الاجتماعية. وقد حددت المادة (٩) من القانون المذكور أن من صلاحيات مجلس إدارة المؤسسة تحديد نسبة الفائدة التي تستوفى عن القروض استناداً لتعليمات يصدرها المجلس لهذه الغاية، ووضع الأسس والشروط لعمليات الإقراض وتحصيل الحقوق المالية للمؤسسة.

وهنا يتوجب الأخذ بعين الاعتبار أن تكون نسبة الفائدة على القروض أقل من تلك النسبة لأنواع القروض الأخرى المعمول بها لدى المصارف ومؤسسات الإقراض الخاضعة لإشراف سلطة النقد الفلسطينية، وأن تكون التسهيلات الممنوحة للحصول على القروض بشروط أفضل من تلك التي تقدمها المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى. على أن يكون هناك توازن بين نسبة الفائدة المنخفضة على القروض، وشروط منح القروض، واستدامة عمل الصندوق بما يساهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. ولعل ما جاء في المادة (١٩) من القانون المذكور يساهم إلى حد ما في إمكانية أن تقوم بتخفيض نسب الفائدة على القروض؛ وذلك للنص على إعفاء المؤسسة

من جميع أنواع الضرائب والرسوم والجمارك وطوابع الواردات والبريد على مراسلاتها، وتمتعها بجميع التسهيلات والإعفاءات الممنوحة للمؤسسات العامة.

سابعاً: تحقيق الاستقرار في التجمعات الريفية.

يعتبر الريف الحاضنة الأساسية للقطاع الزراعي، ومن هذا المنطلق تقوم فلسفة التنمية الزراعية المستدامة على هذه الحاضنة وديمومتها. ويعتبر الحفاظ على البنية الاجتماعية للريف الفلسطيني الشرط الأساس للحفاظ على استقرار المجتمع الريفي، واستمرارية المجتمع الزراعي الذي يشكل سلة الغذاء الفلسطينية.

إن أكبر خطر يواجه التجمعات الريفية الفلسطينية هو هجر الأراضي الزراعية بسبب سياسات الحصار ومصادرة الأراضي وشح المياه التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى ضعف العائد على الاستثمار الزراعي في الريف، مقارنة بالعائد على الاستثمار في القطاعات الأخرى وخاصة سوق العمل في إسرائيل.

يعد نمط الإنتاج السائد في الريف الفلسطيني تقليدياً قائماً في أغلبه على نمط الإنتاج الزراعي المنزلي، بمعنى أن الإنتاج الزراعي في الريف لا يشكل مصدر الدخل الأساسي للأسرة الفلسطينية، بل يشكل مصدراً ثانوياً، وفي أغلبه يكون معداً للاستهلاك المنزلي،[١٩] فيما يتم بيع الفائض من الإنتاج الزراعي في السوق المحلية.

هذا النمط، وإن كان يتسم بالديمومة والاستمرارية كونه لا يشكل مغامرة استثمارية، فإنه لا يرقى إلى مستوى الإنتاج الزراعي القائم على الأهداف التجارية الربحية الموجهة للتصدير. وهذا يعود كما سبق وأشرنا إلى أن حجم الحيازات الزراعية في الريف الفلسطيني صغيرة ومفتتة ومعرضة لمزيد من التفتت بسبب الميراث؛ مما يشكل عائقاً أمام سياسات التنمية الزراعية المستدامة.

وعلى الرغم مما تضمنه قانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الاجتماعية في المادة (٦) فقرة (٢) من أن المحافظة على مستوى مستقر من الدخل الفردي الزراعي هو من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وما تضمنته الفقرة (٦) بالنص صراحة على أن تشجيع الاستقرار في الأرياف هو من بين تلك الأهداف، فإن هناك حاجة ماسة إلى أن تتضمن اللوائح التنظيمية لقانون الإنتاج الزراعي المنزلي فئات التعويضات الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وإمكانية أن يُشمل في التأمينات الزراعية. وبالتوازي، أن تتضمن اللوائح التنظيمية لقانون المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي إمكانية منح القروض الصغيرة والمتوسطة للمشاريع الزراعية التي تصنف ضمن الاقتصاد الزراعي المنزلي، بهدف تشجيع تلك المشاريع بصرف النظر عن حجم ونوعية الحيازة الزراعية؛ لأن هذا يخلق نوعاً من التواؤم مع طبيعة الإنتاج الزراعي الريفي في فلسطين، وبما يحقق مزيداً من الاستقرار في المجتمع الريفي.

ثامناً: توفير الغذاء الآمن للسكان.

يعتبر الأمن الغذائي جزءاً من الأمن القومي. ويقوم الأمن الغذائي على توافر مجموعة من العناصر بشكل متكامل، وهي توافر الغذاء الصالح للاستهلاك، وإمكانية الوصول الفسيولوجي للغذاء وتوافر القدرة على شرائه.[٢٠]

إن الأمن الغذائي من أهم نتائج تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وهو على عكس العناصر سابقة الذكر، نتيجة لها وليس عنصراً من عناصر تحققها.

وبما أن المحاصيل الزراعية بشقيها النباتي والحيواني جزء من سلة الغذاء، فقد تضمن قانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الاجتماعية في المادة (٦) فقرة (٤) أن ضمان وتعزيز الأمن الغذائي من المحاصيل الزراعية، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأهداف التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها. وبشكل عام فإن إنشاء هذا الصندوق من شأنه أن يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي، وبالتالي زيادة وفرة السلع الغذائية الزراعية، والمساهمة في توفير تلك السلع بأسعار معقولة، وذلك نتيجة زيادة عرض تلك المنتجات في السوق المحلية.

كما يساهم قانون المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي في زيادة الاستثمار في المشاريع الزراعية، وبالتالي يزيد من وفرة السلع الغذائية الزراعية وبأسعار معقولة تمكن أغلب الأسر من شرائها واستهلاكها، وهو ما يوفر أهم شرطين من شروط تحقق الأمن الغذائي.

تاسعاً: زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق الخارجية.

إن قدرة الإنتاج السلعي والخدماتي على المنافسة في الأسواق الخارجية تعتمد على المنافسة السعرية والمنافسة في الجودة. وتعتمد المنافسة السعرية والمنافسة في الجودة بشكل أساسي على تكلفة الإنتاج.[٢١]. وفي الإنتاج الزراعي تعتمد على تكلفة مستلزمات الإنتاج الزراعي وجودتها سواء النباتي أو الحيواني، والتي تشمل المواد الداخلة في الإنتاج من تقاوٍ وبذور وأسمدة ومبيدات ومياه وأجرة الأيدي العاملة وتكلفة التسويق في الإنتاج الزراعي النباتي، وتشمل الأمهات والحاضنات والأعلاف والأدوية البيطرية والمياه والكهرباء وأجرة الأيدي العاملة وتكلفة التسويق في الإنتاج الزراعي الحيواني.

وبالنظر إلى تلك العناصر المحددة للمنافسة السعرية والنوعية المعتمدة على تكلفة مستلزمات الإنتاج الزراعي، نجد أن صندوق درء المخاطر والتأمينات الاجتماعية قد تضمن مجموعة من الآليات التي تهدف إلى التقليل من المخاطر في الإنتاج الزراعي، ومنها تلك المتعلقة بالقدرة التنافسية في الأسعار وفي الجودة وفق ما جاء في المادة (٦) ضمن الأهداف التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها.

تضمنت المادة (٧) من القانون المذكور، أيضاً، مجموعة من المهام التي يمارسها الصندوق والتي من شأنها تحسين القدرة التنافسية السعرية والنوعية في الأسواق الإقليمية والعالمية،

كالاستثمار في التكنولوجيا والأدوات التي تحسن من القدرة على تلمس المخاطر، ووضع الإجراءات الاحتياطية للتقليل منها ومن آثارها.

قد يبدو تأثير إقرار قانون المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي أكثر وضوحاً على زيادة القدرة التنافسية السعرية والنوعية للمنتجات الزراعية في الأسواق الخارجية. فقد تضمنت المادة (٤) فقرة (٢) أن تشجيع المزارعين على الاستثمار في مشاريع التسويق الزراعي وتطويرها وتوسيعها من ضمن أهداف المؤسسة، كما تضمنت الفقرة (٣) من المادة نفسها أيضاً المساهمة في تمويل وإقراض عمليات إنتاج وتسويق وتصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية التي تتولاها المؤسسات الرسمية العامة أو الشركات الزراعية أو المزارعون.

كما يساهم دور المؤسسة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الخاصة بالمشاريع الزراعية وتقييمها وفق ما جاء في الفقرة (٤)، ودورها في تقديم المشورة الفنية للمشاريع الزراعية التي تمولها في تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق الخارجية، وذلك بضمان نسبة أفضل للنجاح في المشاريع الزراعية وفق دراسات وبيانات واقعية.

إلا أن القانون المذكور تضمن في المادة (٢٤) فقرة (٣) بند (ب) نسبة ١٪ من تسويق المنتجات الزراعية كواحد من الموارد المتحصلة للصندوق من المزارعين. وهذا من شأنه أن يرفع كلفة الإنتاج؛ الأمر الذي قد يؤثر على القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق الخارجية.

وبشكل عام، يشكل قانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية وقانون المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي تطوراً في مسار تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وخاصة ما يتعلق بالتكامل بين القانونين، بحيث يشكل الأول بيئة قانونية لتحقيق نوع من الاستقرار في القطاع الزراعي، فيما يشكل الثاني بيئة قانونية قادرة على زيادة جاذبية الاستثمار في هذا القطاع. وهذه العلاقة التكاملية واضحة في النص المتعلق باشتراط أن يكون المزارع المتقدم للحصول على قرض للمشاريع الزراعية مؤمناً لدى صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.

إن تحقق عنصري الاستقرار وتدوير رأس المال في المشاريع الزراعية من أهم شروط تحقق التنمية الزراعية المستدامة، إذ يمكن من خلال هذا ضمان استمرارية وزيادة معدلات الاستثمار في المشاريع الزراعية، وعدم نضوب العائد على هذا الاستثمار، حيث إن جزءاً منه سوف يكون ضمن رأس مال كل من صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، مما يتيح إمكانية الاستفادة منه للأجيال القادمة.

الهوامش:

١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استعمالات الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٧، منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨

٢ صحيفة الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٩/٦

٣ الأشرم، محمود. التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالمياً وعربياً). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني، ٢٠١٠. ص٧٢

٤ الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٥/٣/٢٢

٥ »تأثير الكوارث على الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر«. تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي، الدورة التاسعة والعشرون، روما، ١٢-٢٠٠٣/٥/١٦. ص٢

٦ الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، www. wafainfo.ps تقرير حول المسح الزراعي في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٧ الأمم المتحدة، إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، ٢٠٠٢/٨/٢٦، جوهانسبرغ، ٢٠٠٢

٨ صوالحة، مرام فارس. إستراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ٢٠٠٨

٩ دومينيك، سالفادور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣. ص٤٦

١٠ المنذر، ٢٠٠٥

١١ هلال، محمود مصطفى، التسويق الدولي، كلية التجارة، القاهرة: دون دار نشر، ٢٠٠١، ص ١٨٦

١٢ مصطفى، سعد عبد الله، التكنولوجيا الزراعية الحديثة وحل مشكلة الزراعة، مجلة الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، العدد ٥، سنة ٢٠٠٥، ص ١٦

١٣ وزارة الاقتصاد توقع العديد من الاتفاقيات لتفعيل العلاقات الاقتصادية، الموقع الإلكتروني لشبكة معاً الإخبارية، www. maannews.net، ٢٠١٢/٦/١١

١٤ وزارة الزراعة الفلسطينية، استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة، ٢٠٠١

١٥ The state of food and agriculture for better future. Sales and marketing group, publishing policy and support branch, office of knowledge exchange, research and extension. FAO 00153. Rome: Italy. P:16

١٦ Policy Framework for Investment in Agriculture, OECD, March 2013. P:7

١٧ الحياة الجديدة، ٢٠١٥/١٠/١٠

١٨ Policy Framework for Investment in Agriculture, OECD, March 2013 , p:19

١٩ الموقع الإلكتروني: www.pal-stu.com. الاقتصاد غير الرسمي.

٢٠ FAO. 1983. World Food Security: a Reappraisal of the Concepts and Approaches. Director General's Report. Rome

٢١ Scher S.J, McNeely J.A. Biodiversity conversation agricultural sustainability: toward a new paradigm of ecoagriculture landscapes,phil Trams. R. Soc B.363. p:477

النظام الإقليمي العربي والقضية الفلسطينية: تطورات ما بعد «الربيع العربي»

كمال علي أبو شاويش*

الملخص

بحثت هذه الدراسة التطورات الحاصلة في بنية النظام الإقليمي العربي في أعقاب ثورات الربيع العربي، وحاولت رصد مقاربات الدول الكبرى ودول الجوار الإقليمي تجاه العالم العربي. وتطرقت الدراسة ببعض من التحليل لأهم القضايا العربية التي أثَّرت على النظام العربي خلال فترة الدراسة، مثل: تطور الأحداث في بلدان الثورات مع التركيز على الحالة السورية، وتحول مركز الثقل في النظام العربي تجاه دول الخليج العربي، وتنامي ظاهرة السلفية الجهادية (داعش)، ثم تطرقت لانعكاسات تلك التطورات على القضية الفلسطينية.

وخلصت الدراسة إلى أن الثورات العربية فتحت الباب واسعاً للتدخلات الخارجية في النظام الإقليمي العربي، فازدادت حدة الاستقطابات الإقليمية، وأخذت طابعاً طائفياً (سني- شيعي)، وهذا كله له انعكاساته السلبية على القضية الفلسطينية.

مقدمة

يُعرف النظام الإقليمي بأنه «شبكة معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل بين أجزاء ظاهرة ما، بالإضافة إلى العمليات التي تنشأ من استمرار العلاقات وانتظامها، وعلى علاقات التأثير المتبادل بين هذه الكيانات والبيئة المحيطة به».[1] وهو: «عبارة عن دولة أو دولتين أو أكثر متجاورة ومتفاعلة، وتملك بعض الروابط الإثنية واللغوية

(*) باحث دكتوراه في العلوم السياسية، ومحاضر غير متفرغ في جامعة فلسطين بغزة.

والثقافيــة والاجتماعيــة والتاريخية المشــتركة، ويزداد فيها الشعور بالهوية أحياناً بسبب أعمال ومواقف الــدول الغربية من النظــام».[٢] ويعتبر معيــار التفاعل العامــل الحيوي فــي أي نظام إقليمي، ويكمن في مدى وجود تفاعلات سياســية واقتصاديــة وثقافيــة واجتماعية بــين الدول أو بعضها البعض. وبهذا يكون الإقليم العربي وحدة ديمغرافية وجغرافية واقتصادية متفاعلة، يفرضها الواقع الإقليمي المستند إلى عمق الأواصر العربية على مختلف الأصعدة.[٣]

والحالة هــذه، فقد توفّر فــي الوطن العربي شــروط الإقليم، بل ويتميز عن غيره من الأقاليم الأخــرى بعدة خصائص وســمات، علاوة على مــا حباه الله مــن خيرات كفيلــة بجعله نظاماً فرعياً قوياً ومتماسكاً قادراً على تحديد أولوياته وصياغة حاضره ومســتقبله، بما يخدم مصالح الشــعوب العربية. إلا أن الواقــع العربي وعلى مدى نحو خمســة وســتين عاماً (من ١٩٤٥– ٢٠١٠، أي منــذ بدء التأريــخ للنظام الإقليمي العربي عندما تأسســت الجامعة العربية، حتى انــدلاع «ثورات الربيــع العربي») مــر النظام الإقليمــي العربي – ضمن ما مر به– بحالة من الوهــن والضعف والتخلــف، والتبعية للأجنبي، والانقسامات السياسية، والانخراط في المحاور الدوليــة والإقليميــة. وعكســت مراحــل تطور النظام الإقليمي العربي عدة إشكاليات: داخلية وخارجية، ظهرت تجلياتها في محطات عديدة.

ظهرت هشاشــة النظام الإقليمــي العربي مع اندلاع «الثورات العربية». فمع ســقوط الأنظمة، أو بالأحرى رؤوس الأنظمة، المستبدة، تبدت حالة من الفراغ السياســي في بلدان الثورات، وتحول الحراك والتدافع السياســي إلى ما يشبه الحرب الأهلية. وظهر في المشــهد الإقليمي فاعلون جدد؛ محليون وإقليميون ودوليون، بعضهم دول وبعضهم فاعلون من غير الدول (non-state actors). دفعت هذه التطــورات وغيرها نحو تحــولات كبيرة في البيئــة السياســية الإقليمية، وأنمــاط العلاقات الدوليــة الجارية فــي الإقليــم.[٤] ودخلت أطراف دولية وإقليمية على خط الأزمات العربية. وبطبيعة الحــال، كان لا بد لهــذه التطورات من أن تفرض نفسها على القضية الفلسطينية. ولما كانت الحالة الفلسطينية تعاني منذ سنوات من غياب الإسناد العربي، والانقسام الداخلي، فقد أسهمت «الثورات العربية» في تراجع حضور القضية الفلســطينية على جدول أعمال النظام الإقليمي العربي؛ نتيجة للانشغالات الداخلية للدول العربية.

مشكلة الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في التطورات السياسية التي طــرأت في البلــدان العربية فــي أعقاب «الثورات العربية»، التي اندلعت في كانون الأول ٢٠١٠، وانعكاســاتها علــى النظــام الإقليمي العربي. وتســعى الدراسة لرصد عملية التطور الحاصل فــي هيكلية النظام الدولي والتحالفات الإقليمية المُســتجدة وتحليلها، ونســق العلائق بين القوى الإقليميــة والدولية في ظل التحولات

الجارية في البلدان العربية، ومن ثمّ انعكاساتها المُحتملة على القضية الفلسطينية.

أسئلة الدراسة: من خلال المشكلة البحثية تبرز الأسئلة الآتية:

١. ما مدى انعكاس التطورات الجديدة في هيكل النظام العالمي على النظام الإقليمي العربي؟
٢. ما أثر التدخلات الخارجية من الدول الكبرى ودول الجوار على النظام الإقليمي العربي؟
٣. كيف أثرت أحداث «الثورات العربية» على بنية النظام الإقليمي العربي، وهل تسهم في تماسك أو انفراط النظام العربي؟
٤. كيف يمكن أن تنعكس التطورات الحاصلة في النظام الإقليمي العربي على القضية الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من عدة فرضيات رئيسة:

١. إن مواقف الدول الكبرى ودول الجوار العربي تجاه تطورات ما بعد «الربيع العربي»، تتحدد وفقاً لمصالحها في المنطقة العربية، معتمدةً في مقارباتها للقضايا العربية على سياسة برجماتية.
٢. هناك مؤشرات دالة على أن التحولات السياسية الحاصلة في بلدان الثورات العربية لها آثار سلبية على النظام الإقليمي العربي.
٣. هناك علاقة ارتباط بين تطورات الأوضاع الحاصلة في النظام العربي ما بعد الثورات العربية، وتراجع القضية الفلسطينية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- رصد وتحليل آخر المستجدات في هيكل النظام الدولي وبنيته، وموازين القوى الدولية المختلفة، في أعقاب الثورات العربية، وأثرها في استقرار/عدم استقرار النظام الإقليمي العربي.
- دراسة وتقييم قدرة القوى الإقليمية في التأثير على النظام الإقليمي العربي.
- استعراض أبرز معالم التغيير الحاصلة في النظام الإقليمي العربي في أعقاب الثورات العربية، فيما يخص نسق التحالفات الإقليمية.
- تبيان الانعكاسات المحتملة للتطورات الحاصلة في النظام الإقليمي العربي على القضية الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول قضية معاصرة، مازالت أحداثها تتفاعل بشكل يومي، فهي تحاول تتبع مسار التحولات السياسية الجارية في العالم العربي (من حيث التطورات الداخلية في البلدان العربية، وطبيعة التحالفات الإقليمية، ودور القوى الدولية والإقليمية، في أعقاب الثورات العربية)، ومن ثمّ وضع رؤية تحليلية لآثارها المحتملة على القضية الفلسطينية.

حدود الدراسة:

يمتد **الحد المكاني** للدراسة ليشمل الوطن العربي بأكمله، أما الحد الزماني فيقتصر على الفترة الممتدة من نهاية ٢٠١٠ (اندلاع «الثورات العربية»)، حتى اللحظة الراهنة (حزيران ٢٠١٦)، أما الحد الموضوعي للدراسة، فيتناول التحولات الجارية في النظام الإقليمي العربي وتداعياته على القضية الفلسطينية.

منهج الدراسة:

تستأنس هذه الدراسة بمداخل دراسة العلوم السياسية ومناهجها، وخصوصاً تلك التي تركز على دراسة السياسة الخارجية. ويعتمد الباحث في دراسته على تحليل النظم (System Analysis). أو ما يُعرف بـ«اقتراب ايستون»، ويسعى الباحث عبر هذا المنهج لدراسة المُدخلات والمستجدات التي طرأت على بيئة النظام الإقليمي العربي وتحليلها، سواء البيئة الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، ومدى تأثيرها على توجه السياسات العربية تجاه القضايا محل الدراسة. وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لرصد نسق التفاعلات داخل النظام الإقليمي العربي خلال فترة الدراسة وتحليله. وتنطلق الدراسة في تحليلها للعلاقات الدولية من مقولات المنهج الواقعي، القائم أساساً على الافتراضات القائلة: إن النظام الدولي، الذي هو نظام تنافسي، ذو طبيعة فوضوية، حيث لا سلطة مركزية أعلى من الحكومات الوطنية، التي تقوم بمهمة توجيه نوع العلاقات بين الدول، واتجاهاتها أو نوعيتها سواء تعاونية أو تصارعية.[٥] وعليه، فقد استثنت/أسقطت الدراسة من التحليل دور الفاعلين من غير الدول.

المحور الأول: التدخلات الخارجية في الوطن العربي في أعقاب «الثورات العربية»

لا شك في أن تطور الأوضاع السياسية في البلدان العربية التي طالتها رياح التغيير، قد أفضت إلى كثافة في الاختراقات الخارجية للنظام الإقليمي العربي، من الدول الكبرى ودول الجوار الإقليمي. وهنا سيحاول الباحث مقاربة مواقف الدول الكبرى (الولايات المتحدة وروسيا) تجاه «الثورات العربية»، من الزاوية السياسية فقط. وهذا لا يعني، بالطبع، تقليلاً من أهمية الزوايا/المحددات الأخرى (الاقتصادية والأمنية والثقافية) في تحديد مواقف تلك الدول، بل يعني أن العوامل الأخرى لا تقع، بالضرورة، ضمن اهتمام هذه الدراسة، كما أنها ضرورات أملتها محدودية مساحة البحث الذي بين أيدينا.

أولاً: دور الدول الكبرى:

١) انحسار النفوذ الأميركي:

شكّل الإعلان الرسمي لسحب القوات الأميركية من العراق في نهاية عام ٢٠١١، ومن أفغانستان بحلول نهاية عام ٢٠١٤، بداية

الانكفاء الأميركي عن منطقة الشـرق الأوسط، والأخذ بناصية النأي عن التدخل المباشـر في أزماتها، من دون مغادرتها كلياً، تزامن ذلك مع صوغ توجهات جديدة للإستراتيجية الأميركية في المنطقة. قادت تلك «الانعطافة» في ترتيب مكانة الأقاليم الجيوإستراتيجية عند الإدارة الأميركية، إلى تحول في طبيعة التحالفات الإقليمية العربية، وتنامي أدوار الفاعلين الإقليميين ضمن النظام الإقليمـي العربي، واحتدام التوتـر بينهم على مقاليد النفوذ والسيطرة، والاصطدام أحياناً مع السياسـة الأميركية في المنطقة. فضلاً عن فتح المجال أمام روسيا لاستعادة دورها في المنطقة، وتعزيز مكانتها في بنية النظام الدولي.[٦]

الواضح أن «مشروع الإمبراطورية الأميركية» دخـل في مرحلـة «الانحـدار التاريخـي»، ولم يعـد قـادراً علـى مواصلـة سياسـة «التمدد الإسـتراتيجي»، بوصف الولايـات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. وبناء على ذلك، فمن المرجـح أن تتجه الإدارة الأميركيـة إلى التدخل الحذر في الأزمات العالمية، ما يعني أن واشنطن فـي طريقها إلـى إتباع إسـتراتيجية أقرب إلى أن تكون «إسـتراتيجية النأي بالنفس»، تحسـباً لتحمل تكاليف تلك الأزمات على حساب مواردها ومصالحها وتحالفاتها، وبالتالي ستشهد السنوات القادمـة انحسـاراً وتراجعاً لسياسـة التدخل الأميركـي في الأزمـات، والنتيجـة هي ضرورة البحـث عن وكيـل أو وكلاء أو «تحالف للوكلاء»، يتولـى مهمة الدفاع عن المصالـح الأميركية في الأقاليـم والمناطق المختلفة.[٧] أو اتباع سياسـة الانخراط المحدود، كحالة المستشارين الأميركيين للجيـش العراقـي، أو تدريب مجموعـات قتالية سورية وتزويدها بالسلاح.[٨]

وثمة من يـرى أن الربيع العربـي قد أظهر حـدود القوة الأميركية في الشـرق الأوسـط؛ فلم يعد للولايـات المتحدة الهيبـة والنفوذ، ولا الموارد للهيمنة على شؤون الشرق الأوسط. وفي خطابه الذي ألقـاه الرئيس أوباما في ١٩ أيار ٢٠١١، حول تأثير «الربيع العربي» على مصالح الولايات المتحدة، قال: «على مدى عقود، سـعت الولايات المتحدة لمجموعة من المصالح الجوهرية في المنطقـة: مكافحة الإرهاب ووقف انتشـار الأسـلحة النووية؛ تأمين التدفـق الحر للتجارة والحفـاظ على أمـن المنطقة؛ الدفـاع عن أمن إسـرائيل والسـعي إلى تحقيق السلام العربي الإسـرائيلي». وأضاف: «الآن يجب أن نعترف، بأن إستراتيجية تعتمد فقط على السعي الضيق من أجـل هذه المصالح، لن تمـلأ معدة فارغة، أو تسـمح لشـخص بالتعبير عن أفـكاره (..) والإخفاق في تغيير نهجنا يهدد بدوامة عميقة من الانقسام بين الولايات المتحدة والعالم العربي». لأن «الوضع الراهن غير قابل للاستمرار».[٩]

أظهـر الربيـع العربـي قصر نظـر «نموذج الاسـتقرار» – نمـوذج حفظ الحكومـات العربية لمصالح الغرب، فـي مقابل تجاهل الغرب عن قمع المعارضة– الذي حرك السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركيـة وأوروبا نصف قـرن.[١٠] كما

أظهـرت تطورات الأحـداث برجماتية السياسـة الأميركية تجـاه «الثورات العربيـة»؛ حيث تخلّت عن حليف سـلطوي منذ فترة طويلة (مبارك) طالما أن أحد أركان النظام الجديد هو مؤسسة الجيش المصري، ولم يحدث أي تغيير جوهري في البحرين لأن صديقتهـا المملكة العربية السـعودية تعتبره تدخلاً في فنائها الخلفي، وأيدت الضربة العسكرية ضمن قوة متعددة الأطراف من الجو لإسقاط نظام القذافي (غير الحليف). ولكن في سـورية أظهرت الولايات المتحدة أنها تفضل عدم التدخل عسكرياً حتى عن طريق الجو، لتتجنب التورط العسـكري. وهنا يتضح التناقض والصراع بين الوضع المثالي والمصلحة الذاتية في السياسـة الأميركية المعقدة، وأحياناً الملتوية، تجاه «الربيع العربي». لذلك، ومن أجل الوصول للوضـع المثالي فهي كثيراً ما تأخذ المقعد الخلفي من أجل مصالحها الذاتية.[١١]

من هنا يتساءل البعض: هل ستكون الولايات المتحدة قادرة على تشكيل السياسة الإقليمية في الشرق الأوسـط، بالدرجة نفسها التي أدارتها في الماضـي القريب؟ هذا يبدو – إلى حد ما – غيـر محتمل لعدة أسـباب: الأول، أن الولايات المتحـدة تعاني من شـؤون داخلية صعبة، على سـبيل المثال، عجز هائل في الميزانية. والثاني، أنها خسرت بعض حلفائها الإقليميين، بخاصة مبارك. وأما الثالث، فبسـبب المواقف المناهضة للولايات المتحدة والمنتشـرة بـين معظم الفئات الاجتماعية في العالم العربي. وهكذا، على الرغم من قوة الولايات المتحدة في الشـرق الأوسـط فمـن المرجح أن تتقلص في الوقت الحاضر.[١٢] وثمة مَن يرى أن سياسة الولايات المتحدة، تجاه الشرق الأوسـط، ينبغي أن تركز على ما يمكن تحقيقه. كمـا وضعها وزير الدفـاع الأميركي السـابق دونالد رامسـفيلد: واشنطن يجب أن تدير سياستها الخارجية مع العالم العربي الذي لديها، وليس العالم العربي الذي تريده أو ترغب في أن يكون في وقت لاحق.[١٣]

يبـدو جلياً أنه فـي ظل ارتفـاع كلفة «الخيار الإمبراطوري» وأعباء التدخلات العسكرية المباشرة، فـإن خيار الحفـاظ على الوضع القائـم واحتواء مخاطر تفجره، سيظل هو السياسة الأميركية في المدى المنظور، حتى حـدوث تحول دراماتيكي في قوة طـرف أو عدة أطراف دولية صاعدة. وحينها، فإن العالم سـيقف على عتبة صراع يبدو أن القوة العسكرية الأميركية تتحسب له.[١٤]

٢) تنامي الدور الروسي:

تحتل روسـيا أهميـة خاصة منـذ أن تولى فلاديمير بوتين رئاسـتها عـام ٢٠٠٠ ، نظراً لما شـهدته من خطـوات جادة للعودة إلى مسـرح السياسة العالمية. وخلال العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، برزت روسيا والصين كدولتين تنافسـان الولايات المتحدة والاتحـاد الأوروبي على السـاحة الدولية. ويُلحـظ هذا الصعود في الحالة الروسـية من خلال الاسـتعانة، في أكثر من مرة، بالوسـائل العسـكرية فـي حال تهديد مصالحها المباشـرة في محيطها الجيوسياسي.

ولعل التدخل في جورجيا ٢٠٠٨، وأوكرانيا عام ٢٠١٤، يعد مؤشراً واضحاً على الإستراتيجية الروسية الجديدة.[٥١] كما انضمت روسيا إلى منظمة «شانغهاي» التي تضم إلى جانبها كلاً من الصين، أوزبكستان، كازخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، الهند، باكستان. وكانت روسيا إحدى الدول المؤسسة لتجمع «بريكس» مع الصين والهند والبرازيل، والذي انضمت إليه جنوب أفريقيا. ويُعد التعاون بين دول «بريكس» أحد أهم المسارات المحورية في مساعي السياسة الخارجية لروسيا والصين، لكسر الهيمنة الغربية على المشهد الدولي، وإيجاد توازن في النظام الدولي، والتأثير المباشر في المنظومة الاقتصادية والسياسية العالمية. علماً أن الناتج الإجمالي لدول «بريكس» يمثل ٢٧٪ من الناتج الإجمالي العالمي، ويقدر مجموع احتياطياتها من النقد الأجنبي بأكثر من ٤ تريليونات دولار، ويُقدر عدد سكانها بـ ٤٢٪ من سكان العالم.[١٦]

لا شك في أن «ثورات الربيع العربي» كانت المتغير الرئيس في إعادة الحسابات الروسية إزاء المنطقة، وعلى الأخص الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١، بما مثلته من مفاجأة إستراتيجية لجميع المتابعين للشأن المصري. وكان صعود تيار الإسلام السياسي، ممثلاً في جماعة الإخوان المسلمين، مصدر عدم ارتياح وقلق لدوائر صنع القرار في العاصمة الروسية؛ نظراً للمواقف السابقة لجماعة الإخوان في تقديم الدعم للحركات الانفصالية في الشيشان، وشمال القوقاز.[١٧]

ينطلق الموقف الروسي من «الثورات العربية» من رؤية الرئيس بوتين، والذي يعتقد أن السياق الذي اندلعت فيه الثورات العربية يُعبِّر بوضوح عن أزمة المخطط الأميركي في عملية نشر الديمقراطية، وذلك بسبب طريقة فرضها.[١٨] هذا علاوة على الموقف الروسي المتحفظ تجاه التغيير في المنطقة، خشية من انتقال عدوى الثورات إلى روسيا؛ خاصة أن هذا الحراك الثوري يؤثر مباشرة في واقعها الداخلي، بسبب تشابه الدوافع في الداخل الروسي مع واقع التجربة العربية.[١٩] من جهة أخرى، لا ترغب روسيا في وصول قوى إسلامية أصولية، قد تدفع باتجاه إنشاء بيئة اقتصادية إسلامية تهدد تخومها في القوقاز وآسيا الوسطى، كما أن تعاطي روسيا مع «الثورات العربية»، يأخذ في الحسبان الوزن الديمغرافي والاقتصادي للمسلمين فيها.[٢٠] لذلك فقد أثار الدور الروسي في العالم العربي العديد من التساؤلات والنقاشات، حيث ظهرت المواقف الروسية وكأنها تُبطن العداء والممانعة، أو على الأقل عدم الارتياح تجاه ما يحمله «الربيع العربي» من تطورات ومتغيرات جديدة.[٢١]

كانت مواقف السياسة الروسية في المنطقة العربية لافتة، مع استمرار دعمها للنظام السوري على مدى خمس سنوات، بالإضافة لدعمها للسيسي في مصر بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

ذهبت أنماط التفكير بخصوص التحركات الجديدة لروسيا في الشرق الأوسط إلى مذاهب متعددة، وأحد هذه المذاهب يشير إلى العنوان

العريـــض، وهو «عودة روســـيا»، ومـــا يُتوقع من العـــودة الثانية لروســـيا من تحالفات عســـكرية، ومحـــاور مناهضة للسياســـات الأميركية.[٢٢] في هذا الســـياق جاء التدخل العسكري الروسي في ســـورية في نهاية أيلـــول ٢٠١٥، بذريعة محاربة تنظيـــم «الدولة الإســـلامية»، عقـــب تفجير طائرة ركاب روسية فوق ســـيناء المصرية، مبررةً تدخلها العســـكري بحصولها على طلب رسمي من دمشق للمســـاعدة فـــي محاربة «الإرهـــاب»، بيد أن جل الغارات الروسية استهدفت منذ ذلك الوقت فصائل المعارضـــة –التي توصف بأنها معتدلة– والمدنيين.[٢٣] وعمدت روســـيا إلى اســـتعراض ترســـانتها الصاروخية، واستخدام أحدث طرازات الأسلحة، ما بدا وكأن موســـكو ترغب في تجريب أسلحتها الحديثـــة والترويج لها. وبـــات واضحاً أن التدخل الروســـي في سورية يسعى للمحافظة على النظام ورأســـه، وإجبـــار المعارضـــة، والـــدول الإقليمية الداعمة لها، على القبول بحل سياســـي وفق رؤية النظام السوري وشـــروطه، عبر فرض وقائع على الأرض، وإلا فالانتقـــال إلى الخطة «ب»، القاضية برسم حدود «سورية المفيدة»،(*) وضمان مصالح الكرملين مـــع النظام الحالي، والمتمثلة في القاعدة البحرية في ميناء طرطـــوس، وعقود النفط والغاز الموقعة في نهاية ٢٠١٣ لاستغلال الحقول البحرية الضخمة مقابل الشواطئ السورية.[٤٢]

واضـــح، إذن، أن مســـاعدة روســـيا للنظام الســـوري، وتزايد نشاطها العسكري في سورية يدخـــلان في هـــذا الإطـــار (أي العـــودة).[٢٥] والواقـــع، أن الأزمة في ســـورية كانت كاشـــفةً لفاعلية الدور الروسي في المنطقة العربية، لجهة استعادة روســـيا مكانتها كقوة كبرى مؤثرة في شؤون المنطقة، خاصة بعد المبادرة التي أطلقتها لتدمير الأسلحة الكيماوية السورية، مقابل وقف الضربة العسكرية الأميركية لسورية وعقد مؤتمر جينيف٢. ومع التطـــورات الجارية على الأرض تبدو روسيا وكأنها تقود مسار الأحداث، بعد أن سلّمت القوى الدولية والإقليمية الأخرى بالرؤية الروسية، القائمة على ضرورة الانتقال السلمي للسلطة، كطريق وحيد لتســـوية الأزمة السورية واحتـــواء تداعياتها الكارثيـــة.[٢٦] وقد لا ينقذ الروس بشاراً، لكنهم يحولون سورية إلى معقل روســـي مُهم، وجزء من صراعهم الدولي، سواء ضد الجهاد العالمي، أو فـــي المواجهة المتجددة بينهم وبين الولايات المتحدة.[٢٧]

٣) قوى دولية صاعدة:

عطفاً على التراجع الأميركي الملحوظ في الشرق الأوسط، من الواضح زيادة حرية التحرك لكل من روســـيا والصين في تمركزهما الإستراتيجي في المنطقة، كما هو ملحوظ اليوم بالدرجة الأولى في

(*) مفهوم «ســـورية المفيدة» يعود إلى عهد الانتداب الفرنســـي عام ١٩١٦. تُعـــرف منطقة ســـورية المفيدة حالياً بأنها تلك المناطق التي اضطرت قوات الأســـد إلى الانســـحاب إليها بسبب نقص الطاقات البشـــرية، وهي مجموعة المناطق التي تمتد من دمشق إلـــى القلمون، وحمص، ودرعا، وحمـــاة، وصولاً إلى طرطوس، واللاذقية، وحتى الحدود التركية، ولا تزيد مســـاحة هذه المناطق على ٢٥٪ من مجمل مساحة سورية.

الحالة السورية، حيث استخدمت كل من روسيا والصين حق الفيتو في ثلاث مناسبات، ضد مشروع قرار مجلس الأمن فيما يتعلق بسورية، وذلك «من أجل وضع حد للسياسات الغربية ولرسم وضع عالمي جديد». [٢٨]

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى للدور الأميركي والروسي في العالم العربي، فإن قوى دولية أخرى آخذة في الصعود، بدأت تحتل مواقع مهمة على مسرح أحداث المنطقة. وظهرت هناك فرصة للاعبين خارجيين جدد للمشاركة في المنطقة – خاصة الهند والصين. وغالباً ما سيغيّر ذلك نمط التفاعل في المنطقة، من كونها منطقة يهيمن عليها الغرب، إلى منطقة تعكس الوضع الجغرافي بين الشرق والغرب. وفي هذا الصدد يقول روبرت كابلان: إن المحيط الهندي سوف يكون مركزاً لتنافس القوى والنفوذ في القرن الحادي والعشرين، في ظل استمرار صعود نجم الصين والهند. ومن المرجح أن يلعب الشرق الأوسط، والخليج على نحو خاص، دوراً محورياً في تلك المساحة الجديدة من التنافس، وسوف تمنح الروابط التجارية الطويلة بين منطقة الخليج والمحيط الهندي دوراً محورياً للمنطقة. [٢٩]

في دراسة للمفكر السياسي الأميركي Mearsheimer حملت عنوان: «America Unhinged» (أميركا المعتوهة)، يقول فيها: «إن نخب الأمن القومي الأميركي تتصرف على افتراض أن كل زاوية وركن من أركان المعمورة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة، وأن هناك تهديدات لمصالح الولايات المتحدة في كل مكان». ويجادل بأن التهديد الوحيد الخارجي الذي يواجه مستقبل القوة الأميركية والتوازن الدولي القائم حالياً، يتمثل بالصعود المتزايد للصين في منطقة شرق آسيا وما وراءها، ويرى أن القرن الحادي والعشرين سيشهد صراعاً قوياً بين الصين وأميركا، حول الاستحواذ على النفوذ والتمدد، والتمتع بوضعية «المُهيمن الإقليمي» في مناطق مثل الباسيفيكي وشرق آسيا. [٣٠]

لكن في المقابل، لا ينبغي التعويل كثيراً على تنامي الدور الصيني بشكل يبشر بتحولات في موازين القوى الدولية. ذلك أن الدور الصيني وإن بدا قوياً من خلال وقفات صينية برزت أخيراً، فإن نفوذها السياسي في المنطقة العربية، كما الدولي، لا يزال محدوداً، أي أن قدرة الصين على توجيه الأحداث الاستراتيجية الدولية لا تزال قاصرة، قياساً بالولايات المتحدة. [٣١]

ثانياً: النظام العربي ودول الجوار الإقليمي

لعبت دول الجوار الإقليمي دوراً بارزاً في اختراق النظام الإقليمي العربي عقب اندلاع «الثورات العربية»، تمثل ذلك في أكثر من بُعد. «البعد الأول، هو تدفق مقاتلين أو مرتزقة إلى البلدان التي تعاني الصراعات، وبالذات إلى سورية وليبيا واليمن. أما البعد الثاني، فهو تفاقم الاختراق والذي نتج عن حالة الارتباك والضعف العربيين. أما البعد الثالث، فهو البعد الإقليمي، ومن الواضح في الإطار الإقليمي لهذا

النظام أنه يواجه مشـروعين إقليميين للهيمنة، هما: المشروع الإيراني والتركي». [٣٢]

١) الدور التركي:

اعتمـدت السياسـة الخارجيـة التركية في السـنوات الأخيـرة على مجموعة مـن المبادئ، أهمها «العمق الاسـتراتيجي» و«صفر مشاكل» مع الجيران. ومع اندلاع «الثورات العربية» اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ما يجري في العالم العربي «مسـاراً طبيعياً للأمور»، وأن التغييرات التي تشـهدها دول الشـرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشدداً على وجوب ابتعـاد الزعماء العرب عن الوقـوف أمام رياح التغيير. وقد مثلت هذه الرؤية منطلقاً أساسـياً لصياغـة مبادئ السياسـة الخارجيـة التركية فـي تعاطيها مع «الثـورات العربية»، وأهم هذه المبـادئ: أولاً، احترام إرادة الشـعوب ورغبتهم فـي التغييـر والديمقراطيـة والحريـة؛ وثانياً، الحفاظ على استقرار الدول وأمنها، وضرورة أن يتم التغيير بشـكل سلمي؛ وثالثاً، رأت تركيا أنه لا يوجـد أي تناقض بـين تأكيدها على المطالب الديمقراطية، التي تتطلب أحياناً مواجهة الأنظمة القمعية، وبين مبدئها المتمثل في «صفر مشاكل مع الجيران»؛ ورابعاً، رفض التدخل الأجنبي في الدول العربية، لأن مستقبل هذه المنطقة يجب أن يتحدد بأبنائها. [٣٣]

والحاصـل، أن «الثورات العربيـة» قد أدت إلى إعادة اسـتدعاء الـدور التركي «كنموذج»، مـع تجدد الجدل حول كيفية ومدى الاسـتفادة من الخبرة التركيـة، بخاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بـين الديني والسياسـي. [٣٤] وفي هذا السـياق، اعتبرت اتجاهـات عريضة في بعض الأدبيـات التركيـة، أن «الربيـع العربـي» من شـأنه أن يُسـهم في تعزيز قـدرة تركيا على وضع إسـتراتيجية «العثمانية الجديدة» موضع التطبيق، والتي تستند إلى ركيزتين أساسيتين: أولاهما، أن تركيا لا تسـعى لاستغلال أحداث المنطقة لمحاولة السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسـية العربية الجديدة، وإنما تسعى لدعم عمليـة التحول الديمقراطي فـي الدول العربية، وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانية. وثانيهما، التركيز على الدبلوماسـية والقوة الناعمة (Soft Power)، من أجـل تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسـي، ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافي، بما يضمـن مصالح تركيا فـي أن تتحول إلى قوة إقليمية كُبـرى، [٣٥] بالنظر لما يمثله النظام التركي من نموذج سياسـي واقتصادي مُلهم، لدى التيارات السياسـة الصاعدة للحكم حديثاً في بلدان «الربيع العربي».

لكن فـي المقابل، اتضح من رصد التحركات التركية في المنطقة، خلال مرحلة ما بعد الثورات، أن هناك تركيزاً تركياً على دعم جماعة الإخوان المسـلمين وبقية التيارات الإسلامية، وذلك عبر تشجيعها على العمل السياسي وفق منهج يتسم نسـبياً بالبرجماتية، من خلال الاسـتفادة من الاستشـارات واللقاءات السياسية التي عقدتها

تركيـــا مع الكثير من هـــذه التيارات. وقد تجلَّى ذلك في حديث أردوغان عـــن العلمانية التركية، فـــي أثناء زيارته لكل من مصـــر وليبيا وتونس، وأن العلمانيـــة لا تختلف أو تتناقض مع الهوية الإسلامية، مما جلب عليه عاصفة من الانتقادات من التيارات الإسلامية نفسها.[٣٦]

إلا أنه بعد الموقف الذي تبنته حكومة أنقرة تجاه ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في مصر، بات واضحاً أن السياسة الخارجية التركية تجاه مصر، والمنطقة العربية عموماً، تعوزها الحصافة؛ فهي تتجه من سياسة «تصفير المشاكل» إلى سياسة «تصفير العلاقات» مع الدول العربية.

ففي دراسة حول السياسة التركية الفاشلة تجاه «الربيع العربي»، طرح الكاتب الســـؤال المركزي: لماذا فشلت سياسة أردوغان الإقليمية؟ ويفند ثلاثة مستويات لتحليل تلك السياسة هي: على المستوى الفردي: ضعفت سياسة أردوغان الخارجية تجاه «الربيع العربي» بســـبب اعتمـــاده على الخطاب الشعبوي، بدلاً من اتباع إستراتيجية جيدة تجاه الشرق الأوسط، وقد اســـتخدم أردوغان قضايا السياســـة الخارجية لتنشـــيط دائرته الانتخابية المحلية وتوســـيعها، وحاول اســـتبدال السياسة «الكمالية» (نسبة لكمال أتاتورك) بسياسته «حكم الرجـــل الواحـــد». وعلى المســـتوى الوطني: فإن تركيا ليست لديها القدرة السياسية والاقتصادية للعب دور قيادي في منطقة الشـــرق الأوسط. أما المستوى الدولي: فيتمثل في عدم قدرة تركيا على تطوير أجنـــدة إصلاحية للانتفاضـــات العربية، ترتكز إلـــى عاملين دوليين: أولهمـــا، تنامي نفوذ الكتلة الشيعية بقيادة إيران والكتلة السنية بقيادة المملكة العربية الســـعودية. وثانيهما، غياب الدعم الغربي لعملية الدمقرطة في العالم العربي بشكل عـــام، وللسياســـات الإقليمية التركيـــة على وجه الخصوص.[٣٧] ويخلص الكاتب في نهاية تحليله لنتيجـــة مفادها «أن تركيا غير قادرة على تحقيق الهـــدف الرئيس فـــي تغيير النظام في ســـورية، وعلاقتهـــا الآن مع مصر أســـوأ بكثير مما كانت عليه في عهد مبارك».[٣٨]

٢) الدور الإيراني:

ما يميز التدخل في الحالة الإيرانية عن الحالة التركية، أن إيران تتبنى خطاباً شـــعبوياً معادياً للإمبريالية والصهيونية يبدو جذاباً لفئات واسعة في العالم العربي، وتربطها علاقات جيدة بفاعلين دوليـــين وآخرين مـــن غير الدول داخـــل العالم العربي، علاوة على إضفـــاء صبغة طائفية على تدخلاتها في النظام الإقليمي العربي. ومن ناحية أخـــرى، فإن إيران لها أطمـــاع واضحة ومعلنة فـــي العالم العربي، ليس هنـــا مجال تفصيلها، لكن يكفي القول: إن النفوذ الإيراني تمدد خلال السنوات الخمس الماضية ليشمل أربع عواصم عربية هي: بغداد، وبيروت، وصنعاء، ودمشـــق. وفي هذا الســـياق يرى جميـــل مطر، أن نجاح أميـــركا في التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، قد تم نتيجة لتوســـع النفـــوذ الإقليمي والدولي الذي حققته إيران بســـبب وجودها في سورية،

وبالتالي في لبنان. فإيران كانت، ولا تزال، موجودة في العراق، ونفوذها كان متصاعداً في منطقة الخليج، لكنها لم تحقق هذا الاختراق في النظامين الدولي والعربي إلا حين استضافتها الدولة السورية.[٣٩]

وفيما يخص «الثورات العربية»، اتسمت السياسة الإيرانية بازدواجية واضحة؛ فعندما انطلقت شرارتها وأطاحت بالأنظمة في تونس ومصر واليمن وليبيا، بدأت إيران بالترحيب بهذه التغيرات واعتبرتها «متعلقة بكرامة الشعوب»، بل وربطتها بما أسمته «الصحوة الإسلامية»، وأن هذه الثورات استلهمت حِراكها السياسي من الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. ثم بدأ الموقف الإيراني يتجه نحو الانتقائية في نظرته، بعد أن وصلت موجة الثورات إلى سورية، فتحول الترحيب بالحراك السياسي إلى نبرة الإيمان بـ«المؤامرة» عند الحديث عن الأزمة السورية.[٤٠] كما عدَّت إيران، للوهلة الأولى، ظهور الإسلاميين في المشهد السياسي الحاكم في أحداث الثورات امتداداً للثورة الإسلامية، أو صحوة إسلامية في المنطقة، كما أطلق عليها مرشد الثورة آية الله علي خامنئي. ولكن هذا التفسير لم يكن مقبولاً لدى الشعوب التي شهدت هذه الثورات وأشعلتها.[٤١]

ولعل الانغماس الإيراني في الأزمة السورية مرده أن سقوط النظام في سورية يعني بالنسبة لإيران أحد الاحتمالات الثلاث: سيطرة إسلاميي القاعدة على الحكم، أو انتشار الفوضى وتقسيم سورية، أو إعادة تشكيل السلطة وفق ما تريده دول الخليج وتركيا والولايات المتحدة، وفي كل هذه الاحتمالات سوف تشعر إيران بالخسارة الإستراتيجية من فقدان النظام الحالي في سورية. فإيران لا تنظر إلى ما يجري في سورية باعتباره معركة داخلية فقط، ولا كما يعتقد البعض – بتبسيط – أنها تعبير عن خلفيات طائفية وحسب، بل ثمة هدف استراتيجي لدى الغرب تقرأه إيران وهو «تحقيق انتصار استراتيجي على إيران وتوجيه ضربة لها».[٤٢] على هذا الأساس، يظهر لإيران موقع بارز في مستقبل سورية في الاحتمالات كلها، سواء برحيل بشار الأسد أو بقائه، ذلك أنه من خلال الحفاظ على منطقة «سورية المفيدة»، تتمكن إيران من التفاوض بارتياح حول وضعها في سورية، ومن ثمّ تموضعها في الملفات العربية السائلة في اليمن، ولبنان، والعراق. لذلك، ليس غريباً أن تشكل سورية بالنسبة لإيران أهمية إستراتيجية تفوق – ربما– أهمية الأراضي الأحوازية.[٤٣]

هذا «القلق» من النفوذ الإيراني في شمال شبه الجزيرة العربية، والعراق، والشام، وصولاً إلى التأثير في اليمن، عبر الحوثيين، دفع السعودية وتركيا أيضاً إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية للإطاحة بالنظام السوري، عبر تسليح المعارضة، أو بتدخل عسكري إقليمي أو دولي، لتحويل دمشق من حليف لطهران إلى خصم مضاد، بما يشكل حائط صد لدورها الإقليمي المتعاظم.[٤٤] ويزيد من خطورة هذا

«التشابك العلائقي» بالنسبة للرياض وأنقرة، إصرار طهران على عدم التراجع عن برنامجها النووي على الرغم من الاتفاق الذي وقعته مع القوى الدولية مؤخراً، ومساعاها لتحقيق هدف الحصول على مكانة القوة الإقليمية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط (وفق مشروع رؤية ٢٠٢٠ الذي أعده مجلس تشخيص مصلحة النظام)، وعدم التوقف عن مساعي تعميق دورها في العراق، ووقوفها المؤيد لنظام الأسد.[٤٥]

وصل التدخل الإيراني في البلدان العربية إلى حد غير مسبوق، حين هاجمت أجهزتها الرسمية والإعلامية، وكل الأطراف الشيعية التابعة لها (في العراق، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن)، بشدة إقدام الحكومة السعودية على إعدام المواطن السعودي نمر باقر النمر المتهم بالإرهاب، وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إن «السياسة اللامسؤولة للحكومة السعودية ستدفع بسببها ثمناً باهظاً».[٤٦] وبالمنطق نفسه شنت إيران وحلفاؤها حملة شعواء على الحكومة البحرينية، حين أسقطت الجنسية عن أحد مواطنيها (عيسى قاسم)، فقد صرح قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني بأن «الإجراء الذي اتخذته البحرين ضد الشيخ عيسى قاسم من الممكن أن يشعل النار في المنطقة»، وأن ما حدث لا يترك خياراً للناس سوى اللجوء إلى المقاومة المسلحة.[٤٧] من الواضح، إذن، أن إيران تتعامل مع نفسها باعتبارها المرجعية العليا لأتباع الطائفة الشيعية في العالم، وباعتبارهم رعايا إيرانيين، وتتعامل مع الأحداث بدرجة منفلتة من الخطاب الطائفي شديد الاحتقان.

ومع بداية عام ٢٠١٦، لوحظ تراجع في الدور الإيراني في الملف السوري. وهذا في رأي الباحث عائد لثلاثة أسباب: الأول، توقيع إيران على الاتفاق النووي مع الدول الكبرى (مجموعة ٥+١)، مما أعطاها الشعور بالانتصار المرحلي، وبالتالي خفف من حدة مواجهتها لحين، ورفع الحصار المفروض عليها منذ عقود. والثاني، التدخل العسكري الروسي في سورية، الأمر الذي جعل الوجود الإيراني أقل أهمية من ذي قبل، فقد حوّل الانخراط الروسي العسكري المباشر شكل الصراع، من صراع أطرافه وأدواته الأساسية إقليمية، إلى صراع مباشر بين إرادات دولية، الأمر الذي استتبع بالضرورة خصماً من رصيد اللاعبين الإقليميين، وعلى رأسهم إيران.[٤٨] أما السبب الثالث، فمرده العملية العسكرية «عاصفة الحزم» التي قوضت من نفوذ حلفاء طهران في اليمن. وليس بعيداً عن هذا الرأي، ثمة من يعتقد أنه إذا تطور «الربيع العربي» أبعد من ذلك، فمن المتوقع أن تجد إيران نفسها في موقف دفاعي إلى حد ما،[٤٩] وبالتالي تراجع دورها في المنطقة العربية.

وخلاصة القول، إن السمة الغالبة على النظام الإقليمي العربي هي «مأسسة الدور الخارجي». فبعد أن أعطت جامعة الدول العربية «الشرعية» و«الرخصة» للتدخل الأجنبي في ليبيا، تنوع

الـدور الخارجـي ما بـين التدخل العسـكري الروسي والإيراني في سورية، والتدخل الأميركي الغربي مـن خلال ما يسـمى التحالف الدولي ضد «داعش» في العراق وسـورية، والتدخلات العسـكرية والاسـتخباراتية لدول حلف شمال الأطلسـي في ليبيـا. أضف إلى ذلـك الأدوار الإيرانية والتركيـة في عدد من البلدان العربية. وهكـذا، فقد أصبح الخارج عنصراً تكوينياً في عملية صنع القرار العربي بشكل مباشر. ويمكن حصر أهـم الآثار الناتجة عن تلـك التطورات على الوطن العربي في: اسـتمرار الانكشـاف الأمني على المسـتويين الوطني والقومي، وتزايد مصـادر التهديد وتداخلهـا وتنوعها، وتواصل تدويل القضايا والأزمات العربية، واتساع نطاق التدخـل الخارجي المباشـر وتداعياته، وتذبذب المواقف العربية بصدد علاقاتها الدولية.[٥٠]

المحـور الثانـي: تداعيـات «الثـورات العربية» على النظام الإقليمي العربي

لم تسـقط الثورات نظم الاستبداد والفساد فقـط، لكنها أسـقطت أيضـاً المحـاور التي أسسـتها: «محور الاعتدال» و«محور الممانعة»، ووضعت نهاية لحالة الاستقطاب التي نتجت عن تلـك المحاور. لكن بقاء النظـام العربي على ما هو عليه حال دون قدرته على التكيف مع الواقع الجديد، الذي فرضته «الثورات العربية.»[٥١] وفي هذا المحور يسـعى الباحـث لإلقاء الضوء على تطورات الأوضاع الداخلية في النظام الإقليمي العربي، في أعقاب تلك الثورات.

أولاً: الجامعة العربية في غمار الحراك الثوري:

دهمت أحداث «ثورات الربيع العربي» جامعة الـدول العربية كمـا دهمت النظم السياسـية الحاكمة على حد سـواء. فالجامعة التي نشأت على أسـاس أنها تمثـل «الـدول» العربية، لم يكـن يخطر ببال مؤسسـيها الأوائل أن يصبح هناك وزن معنوي للشـعوب العربية، فضلاً عن انخراطهـا في حراك ثوري ضـد أنظمة الحكم القائمـة. كمـا أن الجامعة التي ظلت أسـيرة لمبدأي: «سـيادة الدول الأعضاء» في الجامعة، و«عدم التدخل في الشؤون الداخلية» للأعضاء، وجدت نفسـها مضطرة للتعامل مع مستجدات الأوضاع العربية، بعد انـدلاع موجة الثورات. وبقدر ما أتاحت الموجة الثورية من فرص لإعادة إحيـاء الجامعة العربية، وتعزيـز العمل العربي المشـترك، بقدر ما وضعت أمامها تحديات من نوع آخـر. وهنـا يمكن رصـد وتحليل بعض المواقف التي أثّرت بشـكل رئيـس على النظام الإقليمي العربي.

اتخذت الجامعة العربيـة مواقف متباينة من أحداث الربيع العربي. ففي الوقت الذي لم تعلق فيه على ثورتي تونـس ومصر، وتجاهلت تماماً ما شـهدته البحرين واليمن، بادرت إلى اتخاذ موقف جزئـي إزاء ليبيا، أتبعتـه بمواقف غير مسبوقة تجاه الأحداث في سورية.[٥٢]

خصوصية الحالة السورية:

سادت في الأوساط الأكاديمية والبحثية، لسنوات طويلة، نظرية أو مقولة ترى أن الاقتراب الجيواستراتيجي من مركز الصراع العربي- الإسرائيلي يحفظ للأنظمة سلامتها، ويقيها «شر» السقوط تحت ضغط شعوبها. وهذه النظرية تقوم على مسلمة ضمنية: «أن الأنظمة العربية، المنهمكة باحتمال الصراع المباشر مع العدو القومي، تتمتع بفترة سماح مستمرة من شعوبها، التي تُغلِّب إلزامات هذا الصراع على حقوقها الأساسية في الحرية والكرامة والعمل والأجر». لذلك تجيز هذه الشعوب تشكيل الأنظمة الاستبدادية حتى لو آل بها ذلك إلى التضحية بشروط المواطنة.[٥٣] ومن هنا جاءت خصوصية الحالة السورية.

اتسم موقف الجامعة في بداية الأزمة السورية بالتجاهل والحياد السلبي. ففي حين كان نظام القذافي ممقوتاً من أغلب الدول العربية ومعزولاً إلى حد بعيد، كان الوضع في سورية مختلفاً، إذ إن سورية تعد تاريخياً وثقافياً من الدول العربية ذات الأهمية الكبرى، كما أنها تعد مهداً للحركة القومية العربية. وقد عرف نظام الأسد كيف يظهر أمام الشعب السوري، والشعوب العربية عامة، ويسوق نفسه كنظام مدافع عن الحقوق العربية ضد الهيمنة الغربية، معتبراً نفسه رأس الحربة في منظومة المواجهة، أو ما سمي بـ«محور الممانعة».[٥٤]

لكن موقف الجامعة العربية تطور تجاه الأزمة السورية تطوراً نوعياً، حين اتخذت الجامعة قراراً بتجميد عضوية سورية في الجامعة، في تشرين الثاني ٢٠١١، وذلك بموافقة ١٨ دولة عربية، ومعارضة كل من لبنان واليمن، وامتناع العراق عن التصويت.[٥٥] ولا شك في أن السعودية وقطر قد لعبتا دوراً محورياً في الدفع باتجاه تجميد عضوية سورية في الجامعة.[٥٦] ولعل التطور الأبرز جاء في ٢٦ آذار ٢٠١٣، حين أكدت الجامعة على «حق كل دولة وفق رغبتها في تقديم كافة وسائل الدفاع عن النفس بما في ذلك العسكرية لدعم صمود الشعب السوري والجيش الحر».[٥٧] لكن هذا الحراك السعودي القطري لم يكن عائداً -على أي حال- لحماسة تلك الدول لتعزيز الديمقراطية، أو انحيازاً للحراك الثوري في سورية، حيث إن سلوكهما تجاه الحراك الشعبي في البحرين وغيرها ينفي عنها «شبهة الثورية».

وثمة مجموعة من الملاحظات حول إدارة الجامعة العربية للأزمتين الليبية والسورية، أهمها: ١- أن الجامعة انطلقت في مواقفها من الأزمتين: الليبية والسورية من دوافع سياسية، مع تجاهل تام للأسس القانونية الحاكمة في ميثاق الجامعة والوثائق الأخرى، والتي تلزم بإبقاء الخلافات العربية العربية داخل المظلة العربية. ٢- سارعت الجامعة إلى منح غطاء سياسي لتدخل حلف الأطلسي عسكرياً في ليبيا، بعد أن كانت قد جمدت عضويتها في الجامعة. ٣- قامت الجامعة بتجميد عضوية ليبيا

وسورية في الجامعة، ومنعهما من المشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة، الأمر الذي أدى إلى انقطاع قنوات التواصل والضغط المباشر على النظامين، وغياب عنصر التدقيق والموضوعية في استسقاء مصادر المعلومات حول التطورات الميدانية على الأرض. ٤- جاء موقف الجامعة من جماعات الثوار والمعارضين السياسيين في ليبيا وسورية متعجلاً للغاية، حيث تبين لاحقاً أنه لم يكن لدى الجامعة العربية، عند بداية تعاملها معهم، معلومات كافية عن الخلفية التنظيمية والعقائدية لجماعات الثورة والمعارضة، وأجنداتها ومشاريعها السياسية البديلة.[٥٨]

خلاصة القول: إن الجامعة العربية تعاملت مع ظاهرة «الثورات العربية» بطريقة انتقائية، وبغير أسس أو معايير واضحة. ويمكن رصد منحنى تطور موقف الجامعة من «الثورات العربية»، بأنها تدرجت من «الحياد السلبي»، إلى «التدخل الجزئي»، إلى «الانخراط الكامل» فيها.[٥٩]

ثانياً: انتقال مركز الثقل السياسي في النظام الإقليمي العربي إلى دول الخليج

الملاحظة الرئيسة في سياق تحليل واقع النظام الإقليمي العربي في أعقاب «الثورات العربية»، أن تلك الثورات اقتحمت دول القلب في النظام العربي (مصر وسورية تحديداً). ولعل واحدة من أهم نتائج «الثورات العربية» هي تحول مركز الثقل السياسي في النظام الإقليمي العربي نحو دول الخليج العربي، بقيادة العربية السعودية وقطر. وساعد في تنامي هذا الدور الخليجي تسلّم دولة قطر الرئاسة الدورية للجامعة العربية في الفترة (٢٠١١-٢٠١٢)، وهي الولاية الثانية غير المسبوقة لقطر.

كان الدور الخليجي في السياسة الإقليمية قد بدأ بالتصاعد تدريجياً مع تزايد القدرة المالية لهذه الدول. وخلال العقود الأخيرة أتاح صعود اقتصادات الدول الخليجية، وخروج العراق من المعادلة العربية، الفرصة لكل من السعودية وقطر والإمارات للعب أدوار إقليمية مهمة، ساعد على بروزها وجود رغبة حقيقية لدى قادة هذه الدول في لعب أدوار إقليمية ودولية أكبر. وشهدت الأعوام الأخيرة دخول الدول العربية المحورية في تحولات سياسية كُبرى، أنهكتها وأضعفت اقتصاداتها، وهمشت أدوارها الإقليمية؛ فأصبحت مصر مرتهنة للسياسات الخليجية، وسورية مرتهنة للسياسات الإيرانية، ممّا قزَّم من الأدوار التي كانت تلعبها هاتان الدولتان القائدتان. فأصبحت الفرصة سانحة لدول خليجية عدة لملء الفراغ العربي.[٦٠]

ومع اندلاع موجة «الثورات العربية»، لعبت قطر دوراً حيوياً في الأشهر الأولى الصاخبة من «الربيع العربي». إذ بلورت، عبر شبكة الجزيرة الفضائية، سرديات الاحتجاج البازغة، وعبأت الدعم العربي، بداية لصالح التدخّل الدولي في ليبيا في آذار ٢٠١١، ثم لاحقاً لفرض العزل الدبلوماسي على نظام بشار الأسد في سورية.[٦١] كما قرّرت على نحو مماثل دعم الإسلاميين في المنطقة، نظراً إلى

اعتياد الحكومة القطرية، منذ فترة طويلة، توفير ملاذٍ للإسلاميين والمعارضين السياسيين من مختلف أرجاء العالم العربي والإسلامي، وإلى البراغماتية في الحسابات السياسية القطرية الإقليمية. وقد تقاطعت هذه العوامل في علاقة قطر الوثيقة – ولكن المثيرة للجدل – بجماعة الإخوان المسلمين.[٦٢]

شكلت دول مجلس الخليج العربي، خلال الأعوام الخمس الماضية، النظام العربي الفرعي الوحيد القادر على التحرك في دول الثورات، والتدخل في مناطق الأزمات. ولعل أهم تغيّر في النظام الإقليمي العربي على أثر الثورات هو سقوط مفهوم «قيادة النظام»، والدخول في حقبة من «الإدارة لوضع إقليمي» قامت بها دول مجلس التعاون الخليجي كحل مؤقت لغياب قيادة النظام؛ فبشكل عام قضت الثورات على احتمال استنهاض مثلث القلب في قيادة النظام العربي (مصر والسعودية وسورية)، ولا يبدو أنه بالإمكان استرجاع أضلاع هذا المثلث في المستقبل المنظور. وكان جديد النظام العربي بعد الثورات أنه على الفور استعاض عن ذلك بما يمكن تسميته «إدارة مؤقتة» لوضع إقليمي متغير وليس قيادة لنظام، تمثلت في الإدارة الخليجية للإقليم (السعودية ومعها باقي دول مجلس التعاون) مع بقايا دور مصري، وممهورة بخاتم الجامعة العربية. وكان الإعلان عن «خلجنة» الجامعة العربية بالتصاقها بدول مجلس التعاون الخليجي، أو «قطرنتها» بالتصاقها بدولة قطر، مرحلة كاشفة عن حالة النظام العربي ووضعيته الانتقالية. وتؤكد المستجدات العربية أن الإدارة الخليجية للنظام العربي سوف تبقى لفترة، في ظل ما يتوقع من طول الأزمة والصراع في سورية، الذي أصبح ذا معادلة صفرية لدول الخليج وللنظام السوري على حد سواء.[٦٣]

ولعل من المهم الإشارة إلى أن النظام الإقليمي العربي لم يعد له مركز واحد واضح، أو مركزان متنافسان كما كان الحال من قبل، فالواقع أنه أصبح مفككاً تتجاذبه القوى والمحاور. فالصعود الخليجي لم يجعل من السعودية مثلاً مركزاً أوحد للإقليم، وإنما جعل منها مركز ثقل في إقليم مفكك، تحظى فيه بعض الدول غير العربية بمركزية وحضور يتجاوز حضور الكثير من الدول العربية.[٦٤]

تجلى هذا الحضور بأوضح صورة من خلال قيادة السعودية للتحالف العسكري في عملية «عاصفة الحزم»، التي بدأت في ٢٦ آذار ٢٠١٥، في اليمن ضد جماعة «الحوثيين»، والرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح والقوات الموالية له.[٦٥] من جهتها، أعلنت تركيا تأييدها لعملية «عاصفة الحزم»، معلناً إمكانية تقديم دعم لوجستي واستخباراتي للتحالف.[٦٦] وعليه، ينظر البعض للتهديد الإيراني باعتباره عاملاً موحداً في العالم العربي،[٦٧] ويعزز ذلك أن توقيع الاتفاق النووي الإيراني، بين إيران ومجموعة (٥+١) في فينا في تموز ٢٠١٥، قد

وضع الرياض ودولاً خليجية أخرى مع إسرائيل في مربع واحد وهو الاستياء من هذا الاتفاق.

في هذا السياق أيضاً يأتي الصراع على سورية. فقد أثبتت الحرب الأهلية السورية، بالفعل، أنها حرب بالوكالة بين السعودية وإيران؛ فالنظام السعودي يعتقد أن إيران قد تستغل عدم الاستقرار في الدول العربية لتوسيع نفوذها في المنطقة. أضف إلى ذلك، أن سقوط نظام الأسد قد يضعف قوة إيران الإقليمية الحالية. وهكذا، في حين أن النظام السعودي دعم المعارضة وأطلق المبادرات ضد نظام الأسد، دعمت إيران القيادة السورية بالسلاح ووحدات من المقاتلين.[٦٨]

إلا أن هذه الحالة من القيادة الإقليمية الجديدة غير مرشحة للاستمرار، نظراً لموقف دول الخليج المتحفظ على السياسة القطرية، وقد وضح هذا التحفظ وازدادت حدته لدرجة التوتر، الأمر الذي دعا دول الخليج العربي إلى سحب سفرائها من قطر والتهديد بقطع العلاقات معها، نتيجة للسلوك السياسي لقطر في بعض البلدان العربية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن تلك الدول تفتقر – لأسباب عديدة – لمقومات الدول/القوى الإقليمية.

وفي هذا الصدد، تفيد بعض الدراسات بأن مصر من بين دول «الربيع العربي» هي فقط الوحيدة المؤهلة كقوة إقليمية محتملة، وفي الوقت نفسه، فإن من بين أولئك الذين يعارضون «الربيع العربي»، السعودية هي الوحيدة القادرة على لعب دور رئيس في الشؤون الإقليمية.[٦٩] لكن فرصة ظهور مصر كقوة إقليمية تعتمد على: أولاً، عملية التحول المستدامة، التي من شأنها أن يُنظر إليها باعتبارها نموذجاً ناجحاً يُحتذى به في العالم العربي. وثانياً، إذا كانت مصر تسعى لبدء التنمية الاجتماعية والاقتصادية الناجحة، التي تضعها في موقف للحاق بركب القوى الناشئة الناجحة على الصعيد العالمي. إذا كان هذا السيناريو هو المرجح أم لا فهو أمرٌ قابل للنقاش، حتى لو تحقق فلن يتحقق إلا على المدى الطويل.[٧٠]

ثالثاً: الحرب على «الإرهاب»

لا شك في أن تفشي ظاهرة الإرهاب وتناميها في أعقاب «الثورات العربية»، أصبحا يتصدران جدول أولويات النظام العربي، على حساب الكثير من القضايا الأخرى. فقد أربك صعود تنظيم «داعش» الحسابات السياسية للقوى المحلية، والإقليمية، والدولية، مثلما قاد إلى تدخل الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط مجدداً، عبر قيادة تحالف دولي مضاد، وذلك على أنقاض ما خلفه الاحتلال الأميركي من دولة عراقية «فاشلة»، وإذكاء النعرات الطائفية والمذهبية.[٧١]

ففي يوم ٢٩ حزيران ٢٠١٤ أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» قيام «دولة الخلافة الإسلامية»، وتمكنها من فرض هيمنتها على مساحات واسعة من سورية والعراق تتجاوز خمسة أضعاف الدولة اللبنانية. ويعد «داعش» تطوراً شديد الخطورة على مستقبل النظام

العربـــي كله، لأن هذا التنظيـــم أخذ يتقوى على حســـاب تنظيم «القاعدة» في العراق وســـورية، وأخذ يمثل قوة جذب لمقاتلي التنظيمات الجهادية (الســـلفية الجهادية) في أنحاء عربية وإسلامية وعالميـــة واســـعة، وأخذ يمثل تهديـــداً للمصالح الأميركيـــة خاصة والغربية عامة، ما دفع الإدارة الأميركية إلى تشـــكيل «تحالف دولي- إقليمي» لمحاربة «داعش» في العراق وسورية.[٧٢] وهناك مَن يرى أن ظاهرة «داعش» ليست سوى مؤشر ضمني على انهيار النظام الإقليمي.[٧٣]

وعلى الرغم من مرور أكثر من عام تقريباً على تشكيل التحالف الدولي، منذ إعلانه بباريس في أيلول ٢٠١٤، متســـلحاً بقـــرار أممي، فإن ثمة تســـاؤلات تحيط بالإنجاز الـــذي تحقق لاحتواء تنامي نفوذ تنظيم «داعش»، والقضاء عليه.[٧٤] بخاصة بعد إقرار وزير الدفاع الأميركي، آشتون كارتر، بأن الولايات المتحدة لا تملك إستراتيجية لمواجهة تنظيـــم «داعش»، بعد ما يزيد على عام من إعلانها تحالفاً دولياً واسعاً ضده!.[٧٥]

وعليـــه يمكـــن المجادلة بأن اســـتقرار النظام الإقليمي العربي أصبح مرهوناً بوضع التنظيمات الجهادية المتطرفة وعلى رأســـها «داعش»، سواء في العراق، أو ســـوريا، أو شبه جزيرة سيناء، أو ليبيا، فكلها مناطق شديدة التوتر أمنياً. ولا يبدو أنه يمكن اجتثاث هذه الظاهرة في المدى القصير، وعليه، فإن العالم العربي سيظل يعاني من ظاهر الإرهاب المنظم، الأمر الذي سيؤثر بشكل مباشر على استقرار المنطقة العربية وأمنها.

خلاصة القول، بعد مرور خمس سنوات على اندلاع موجة «الثورات العربية»، يمكن توصيف الوضع القائم حالياً في النظام العربي بما يلي: أنصاف ثـــورات أو أقل، صراعات داخل الدولة الواحدة بين خصوم متناحرين، وتدخل خارجي ظاهر على جميع الصُعد عربياً وإقليمياً ودولياً، وزخم إرهابي غير مســـبوق يستند إلى مقاتلين من داخل الوطن العربي وخارجه، وخطر حقيقي مـــن تنظيم «الدولة الإســـلامية» علـــى عدد من الدول العربية. ولقد ترتبت نتيجةً لكل ما ســـبق حالة من الاســـتقطاب الحاد في النظام العربي، جعلـــت التوصل إلى تســـويات لهذه الصراعات أمراً مســـتحيلاً في المـــدى القريـــب، وبالتالي فهي مســـتمرة ولو إلى حـــين في إحداث آثارها التدميرية في بنيـــة النظام العربي. وتتمثل هذه الآثار بمشـــهدين محتملين، أولهما: الإضعاف البـــيّن الذي أصاب عدداً غيـــر قليل من البلدان العربية كسورية والعراق وليبيا واليمن، وبدرجة أقـــل لبنان ومصـــر، وثانيهما: مشـــهد التجزئة المخيف الذي يهدد النظام العربي.[٧٦]

المحـــور الثالـــث: النظـــام الإقليمـــي العربي والقضية الفلسطينية

تفيـــد دروس التاريـــخ السياســـي الحديـــث والمعاصـــر للمنطقـــة العربية بـــأن تاريخ النظام العربـــي وتطـــوره في مختلف مراحلـــه، لا يُمكن فهمه بمعـــزل عن القضية الفلســـطينية، كما أن

تاريخ القضية الفلسطينية وتطورها، يصُعب فهمه أيضاً بمعزل عن فهم تاريخ النظام العربي وتطوره. ولهذا قيل: «إن العلاقة بين النظام العربي والقضية الفلسطينية قوية ومتبادلة، للدرجة التي يصعب فيها معرفة أيهما المُتغيّر الأصيل، وأيهما المُتغيّر التابع». كما أن الصراع العربي الإسرائيلي عادةً ما يُعاد تشكيله، مع كل الأحداث الكُبرى في المنطقة.[٧٧] انطلاقاً من هذه المسلمة، فمن الطبيعي أن تلقي التطورات الحاصلة في النظام الإقليمي العربي بظلالها على الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية.

أولاً: إسرائيل والتحولات الجديدة في العالم العربي

أثار اندلاع «الثورات العربية» المخاوف الإسرائيلية من تحوّل المنطقة المستقرة نسبياً في العقدين الماضيين ضدها. ووجدت الحكومة الإسرائيلية نفسها، في البداية، أكثر عزلة من أي وقت مضى. ووجد الفلسطينيون الطاقة الجديدة، ولكن من غير الواضح كيف يمكن أن تساعد في التقدم نحو تسوية تفاوضية مع إسرائيل. [٧٨]

ولطالما مثل الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية حجر الزاوية في أي تحالف إقليمي عربي. فقد بلور محورا الممانعة والاعتدال – مثلاً – تصورات مختلفة حول طبيعة الصراع ومركزية القضية الفلسطينية.

وأما بعد اندلاع الثورات العربية وما تلاها من تطورات، فقد غرقت دول المنطقة في شؤونها الداخلية بشكل غير مسبوق، ولم تعد القضية الفلسطينية تحمل نفس الخصوصية والجاذبية التي كانت تحظى بها من قبل. فجميع الساحات العربية مشتعلة ويسقط فيها الشهداء، والقضية الأهم على أجندة صناع القرار في المنطقة هي كيف يمكنهم إسقاط نظام ما، أو كيف يمكنهم الحفاظ عليه، ولم تعد المواجهة مع إسرائيل، أو حتى التسوية معها، هي القضية الأهم على طاولة صانع القرار العربي في هذه المرحلة.[٧٩]

وجدير بالذكر هنا، أن تنامي ظاهرة السلفية الجهادية في العالم العربي، يمثل أكثر من فرصة لإسرائيل. أولها: تدني أولوية هدف تحرير فلسطين في مشروع «داعش»؛ ففلسطين ليست ضمن هذه الأولويات، أو هي بالتحديد هدف نهاية المطاف بعد إسقاط دول الكفر، وإقامة الدولة الإسلامية، ثم التمدد نحو الخارج لفرض دولة الخلافة على العالم الإسلامي. وثانيها: أن مشروع «داعش» الذي يجعل أبرز أولوياته إسقاط الدول العربية –باعتبارها دولاً كافرة – يُعتبر قوة مضافة للكيان الصهيوني؛ لأنه عندما يستهدف الدول فإنه يستهدف – بطبيعة الحال– الجيوش النظامية لتلك الدول. أما ثالثها: فيرجع إلى تناغم مشروع إقامة «الدولة الإسلامية» وانسجامه مع المشروع الصهيوني لإقامة «الدولة اليهودية» في فلسطين.[٨٠]

وتحت عنوان «نحو نظام إقليمي جديد»، كتب

البروفيسور أيال زيسر: في الوقت الذي تواجه فيه مصر تهديداً متزايداً من الإرهاب الإسلامي المتزمت بصورة «داعش» في شبه جزيرة سيناء، وتقف المملكة العربية السعودية الآن على خط النار الإيراني وفي مواجهة مباشرة مع طهران، يصبح مستقبل المنطقة بأكملها على المحك – بين طموحات الهيمنة الإيرانية وتهديد «داعش». ونظراً لهذا الوضع تزداد أهمية إسرائيل.[٨١]

وفي مؤتمر خاص أقامه معهد الأبحاث القومي الإسرائيلي، هو الأول من نوعه، عن ظاهرة «الدولة الإسلامية»، جاء فيه أن داعش تحقق نجاحاً كبيراً في الشرق الأوسط، لكنها لا تشكل خطراً كبيراً على إسرائيل، حتى لو صار لها حدود مع إسرائيل. وأشار بعض الباحثين إلى أن نجاح الدولة الإسلامية يثبت أمراً مهماً من ناحية إسرائيل، وهو أن تقسيمات اتفاقية «سايكس- بيكو» بدأت تنهار.[٨٢] لذلك، يرى البعض أن إسرائيل تستثمر الإرهاب في المنطقة العربية؛ فإسرائيل تقف في مركز وسط بين «داعش» وإيران، وترى أن الرغبة في إضعاف «داعش» يجب ألا تعني تأهيل نظام الأسد بدعم إيراني. إن بقاء الوضع على ما هو عليه هو في مصلحة إسرائيل، التي استطاعت أن تتكيف معه عبر التقارب مع روسيا (الضامنة لنظام الأسد وحلفائه)، واستمرار العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة (الضامنة للتيارات المعارضة للأسد).[٨٣]

في السياق نفسه (استثمار الإرهاب)، جاء إقرار الكنيست الإسرائيلي لـ«قانون الإرهاب»، في منتصف حزيران ٢٠١٦، الذي يمنح بموجبه وزير الدفاع الإسرائيلي سلطة احتجاز الأراضي التابعة لمنفذي عمليات ضد إسرائيليين، ويخوّل السلطات الأمنية صلاحية مصادرة الأموال والممتلكات من الأفراد، والكيانات المشتبه في ارتكابها جرائم تتعلق بـ«الإرهاب»؛ وهذا يستهدف قمع المعارضة العربية داخل إسرائيل. وقد عبَّر رئيس لجنة الدستور في الكنيست عن سعادته الغامرة بهذا القانون قائلاً: «هذا هو يوم الاستقلال الإسرائيلي». من جانبه وصف عضو الكنيست أحمد الطيبي هذا القانون بأنه «شديد القسوة وغير مقبول»، وعلق أيمن عودة رئيس القائمة العربية المشتركة على القانون بالقول: «إن الإرهاب الحقيقي هو الاحتلال، الذي لم ينته بعد».[٨٤]

تيران وصنافير:

النقطة الأخيرة التي يجدر الالتفات إليها في هذا الموضوع هي جزيرتا تيران وصنافير. فقد أقرت مصر، في نيسان ٢٠١٦، بأن جزيرتي تيران وصنافير الواقعتين في البحر الأحمر أرضٍ سعودية، وتتحكم الجزيرتان في مدخل خليج العقبة وميناءي: إيلات والعقبة في إسرائيل والأردن. وكانت مصر والسعودية قد اتفقتا أيضاً على إنشاء جسر يربط بينهما عبر البحر الأحمر.[٨٥] ويُثار هنا تساؤل حول تأثيرات هذه الخطوة على إسرائيل؟ وفقاً للمعلومات الإسرائيلية فقد جاءت تلك الخطوة غير مفاجئة لإسرائيل؛ فمصر من

جانبها كانت حريصة على شرح قرارها لإسرائيل، لتبديد أي مخاوف حول تأثير هذا الأمر على حرية الملاحة في البحر الأحمر. وقد فعل السعوديون الشيء نفسه – وفقاً لوزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون– «وإن كان ذلك على طريقتهم الخاصة»، مع التأكيد على عدم توقع وجود تنسيق مباشر مع إسرائيل (وهو أمر لا لزوم له). لكن المهم في الأمر، أن المملكة العربية السعودية تتعهد الآن بالتمسك بممارسة الالتزامات التي تعهدت بها مصر، في ظل معاهدة السلام مع إسرائيل (التي كانت جزيرتا تيران وصنافير جزءاً منها)، بما يعني أن مكانة إسرائيل في المنطقة لم يعد يُنظر إليها من قيادة المملكة باعتبارها شذوذاً يجب تصحيحه.[٨٦] كما أن الاتفاق بين مصر والسعودية حول بناء الجسر المزمع إنشاؤه ليربط مصر مع السعودية، يأخذ في الاعتبار المصالح الإسرائيلية، وضمان استمرار منفذها إلى البحر الأحمر وفقاً لكامب ديفيد.[٨٧]

ثانياً: عملية التسوية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية

هناك مؤشرات عدة دالة على أن القضية الفلسطينية لم يعد لها مكان على جدول أعمال النظم العربية المزدحم بقضايا أخرى. وأن هناك إلحاحاً من جانب أوساط عربية عدة على أن إيران هي المصدر الرئيس لتهديد الأمن القومي العربي، وأن مواجهته تستدعي تشكيل تحالفات إقليمية على أسس مختلفة، تسمح لإسرائيل بأن تلعب دوراً فاعلاً فيها. ومن الطبيعي، في ظل هذه الأوضاع واستمرار النزعة التوسعية لإسرائيل، أن تثور شكوك كثيرة حول جدية الدعوات التي تستهدف إعادة إحياء النظام الإقليمي العربي، والذي ارتبط وجوداً وتطوراً ومصيراً بالقضية الفلسطينية، وبالتصدي للأطماع الصهيونية في المنطقة.[٨٨]

وفي دراسة لـ «ماكس سنجر» حملت عنوان «استراتيجية السلام مع الفلسطينيين»، خلص فيها إلى أن السلام غير ممكن الآن، لأن المجتمع الفلسطيني غير مُهيأ، وهذا يمكن أن يُعرف من خلال تصريحات القادة الفلسطينيين وأفعالهم، وتأكيدهم على إنكار التاريخ اليهودي في هذه الأرض. ويضع مجموعة من التدابير، التي يمكن استخدامها للعمل من أجل السلام في المستقبل، أهمها: رفض إنكار الفلسطينيين للاتصال التاريخي لإسرائيل بأرض «إسرائيل»؛ إعادة توطين «اللاجئين» الفلسطينيين خارج «إسرائيل»؛ تعديل برامج المساعدات للحد من استخدام الفلسطينيين للأموال الأجنبية لدعم البنية التحتية للإرهاب، وتعليم الكراهية؛ تشجيع النقاش الحر والصحافة الحرة في المجتمع الفلسطيني؛ مناقشة الأراضي المحددة التي يحتاجها الفلسطينيون حقاً، لفعالية تقرير المصير وإقامة الدولة.[٨٩] وفي محاولة للتنصل من استحقاقات عملية السلام، يرى «ايفرايم إنبار»، مدير مركز بيجن–السادات للدراسات الاستراتيجية (besa) «أن الرئيس محمود عباس جزء من المشكلة وليس من الحل».

وفي معرض تبريـره لهذا الادعـاء، يقول: «على الرغم من وجود الكثيرين في المجتمع الدولي ممن يرون الرئيس الفلسطيني محمود عباس، كشريك جدي للسـلام، فإن كلمات الرئيس الفلسـطيني وتصرفاته، تثبت أنه ليس مهتماً بشـيء، سـوى الخراب لدولة إسرائيل». [٩٠]

وفي خطوة لافتة للانتباه، بدا الرئيس السيسي في خطاب ألقـاه يوم ١٧ أيار ٢٠١٦، كما لو أنه يتدخل في السياسـة الإسرائيلية الداخلية، داعياً (عند الطلب؟) يسار الوسط للانضمام إلى حكومة وحدة وطنية إسرائيلية موسعة. هذه الخطوة ولَّدت رد فعـل إيجابي لافتاً للنظر في تـل أبيب. ومن جانبه تحدث نتنياهـو عن الجهود المكثفة الجارية لإحياء جهود السـلام، بمسـاعدة مـن اللاعبين الإقليميين الرئيسـيين. لكن صناع السياسـة في إسرائيل لديهم ما يكفي من الأسباب ليكونوا قلقين حول مبادرة السـلام الفرنسية. فلأسباب عديدة، أظهـر القادة الفرنسـيون حرصهم علـى إقرار مخططات لدعم المطالب الفلسـطينية، وهذا يقود لفرض «متغيرات» معادية للمصالح الإسـرائيلية. وباختصار، فإن رد الفعل الإسـرائيلي على هذا الحـراك الدبلوماسـي يعكس ضـرورات أمنها، فضلاً عن شـعورها المُكتشـف حديثاً من كونها لاعبـاً إقليمياً مهماً، بـدلاً من كونها دولة صغيرة محاصـرة في بحرٍ معـاد. [٩١] وكانـت الحكومة الإسـرائيلية قد رفضت المبادرة الفرنسـية التي طرحتها باريس مؤخراً، لإحياء عملية السـلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقال بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء نتنياهو: إن «موقف إسرائيل الثابت هـو أن الطريق الأفضل لحل الصراع مع الفلسـطينيين يكون بإجراء مفاوضات مباشـرة وثنائية». [٩٢]

شـجعت الظروف والتطورات الأخيرة نتنياهو، أيضاً، على إعلان رفضه لمبادرة السـلام العربية، التي أقرتها الجامعـة العربية في بيروت في آذار ٢٠٠٢. وعزا نتنياهـو موقفه هذا إلى ما وصفها بـ«العناصر السـلبية التي تتضمنهـا المبادرة»، والتي تتمثل بانسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ ومنها هضبة الجولان، وقضية اللاجئـين الفلسـطينيين. وقد اشـترط «أن تقوم الدول العربية بإدخال تعديلات على مبادرة السلام العربية وفقاً لمـا تطلبه إسـرائيل».[٩٣] وأضاف: ولكن إذا طرحوا المبادرة وقالوا «Take it or leave it» فسنختار أن نقول لهم «Leave it». [٩٤]

ثالثاً: الانقسام الفلسطيني في ظل الواقع العربي الراهن

فـي ظل هذه الظـروف الإقليميـة والمحلية، يثور السؤال حول مصير المصالحة الفلسطينية الداخلية وبالتالي مستقبل قطاع غزة السياسي؟ وعلى الرغم مـن أن محاولة التنبؤ في مثل هذه الظروف، التي تعُجّ بالفوضى الأمنية، والسيولة السياسـية، واللانظام، قد تبدو مغامرة، وعملية محفوفة بمخاطر الانزلاق في شـطط التخمين، فإن عدداً من الشـواهد والأحـداث، قد يعطي مؤشرات على استشراف المستقبل.

يمكن تلخيص أهم التطورات التي لحقت بالقضية الفلسطينية، خلال فترة الدراسة، في ثلاث سمات: الأولى، تراجع الاهتمام بها من جانب غالبية الدول والشعوب العربية التي ركزت على مشاكلها الوطنية. والثانية، تعزيز مكانة القضية الفلسطينية دولياً، حيث توالت الاعترافات بالدولة الفلسطينية، ورُفع علم فلسطين في الأمم المتحدة في أيلول ٢٠١٥. وصاحب ذلك نمو في حركة المقاطعة العالمية لإسرائيل (BDS) على مستويات مختلفة. والثالثة، احتمالية تجدد الانتفاضات وتأسيس مسارات جديدة، في ظل تزايد الاعتداءات الإسرائيلية، واستمرار التعنت الإسرائيلي في المفاوضات. أما السمة الرابعة، فهي غياب المرجعية الوطنية بسبب استمرار الانقسام الفلسطيني، وتعثر جهود المصالحة الواحدة تلو الأخرى، وآخرها اتفاق الشاطئ الموقع في نيسان ٢٠١٤.[٩٥] ولعل السمة الأخيرة تُمثل خطراً شديداً على القضية الوطنية برمتها، في ظل حصار إسرائيل لقطاع غزة ومحاولة عزله وسلخه عن سياقه الوطني.

وتتبلور المقاربة الإسرائيلية في التعامل مع قطاع غزة – وفق تجربة الماضي– في ضوء ثلاث احتمالات مستقبلية ممكنة لقطاع غزة، وهي: الأول: العودة للمرحلة ما بين (١٩٤٨–١٩٦٧)، وضع قطاع غزة تحت السيطرة المصرية، دون تفاعله مع الضفة الغربية. والثاني: العودة للمرحلة ما بين (١٩٦٧–٢٠٠٥)، فترة احتلال قطاع غزة، والتي سمحت بزيادة التفاعل بين السكان الفلسطينيين في غزة والضفة، والثالث: الحفاظ على الوضع القائم ما بعد العام ٢٠٠٧،[٩٦] أي بعد سيطرة حماس على غزة. من جهته أكد «جيورا أيلاند»، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، ضرورة أن ترتكز السياسة الإسرائيلية على إدراك غزة بوصفها دولة مؤقتة بكل معنى الكلمة، لديها حدود جغرافية واضحة، وحكومة مستقرة، وسياسة خارجية مستقلة. وبالتالي «الوقت الآن أكثر ملاءمة، لتشكيل سياستنا نحو غزة».[٩٧]

واضح، إذن، أن الهدف الإسرائيلي تجاه قطاع غزة الساعي لتحويله إلى كيان سياسي يحظى بقبول واعتراف إقليمي ودولي، هو أيضاً الهدف الذي تسعى إليه حركة حماس. فوفقاً لوليد العوض، القيادي في حزب الشعب الفلسطيني «هناك مشاريع لدى البعض في حركة حماس تستهدف الانتقال من مربع الانقسام إلى مربع الانفصال عن الضفة».[٩٨] وفي كل الأحوال، ستظل لإسرائيل حساباتها النابعة من صميم مصالحها وحسابات أمنها، والتي لا تتوقف عند من يحكم القطاع أو الضفة، بل تتوقف طويلاً ومليّاً عند من يوفر لها «البضاعة» التي تحتاجها (الأمن)، بصرف النظر عن الغلاف الديني والسياسي والأيديولوجي الذي سيحيط به.[٩٩] بما يؤدي في المحصلة إلى وأد الحلم في إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وتحويل أراضي السلطة الفلسطينية إلى كانتونات معزولة. إنه باختصار، سيناريو الفشل والانتحار!.

وما يعزز حدوث هذا السيناريو هو أن حركة حماس تخشى الآن، أكثر من السابق، من أن هدف حركة فتح من المصالحة هو استعادة قطاع غزة إلى الشرعية عبر صناديق الاقتراع، في مرحلة تآكلت فيها شرعية حماس وشعبيتها، ولم تُقدّم خلال فترة حكمها ما يُسعفها أمام جماهير غزة، وبخاصة لأولئك الذين أصبحوا بلا مأوى نتيجةً للحروب الإسرائيلية المتتالية. هذا فضلاً عن عناصرها، الذين وجدوا أنفسهم يهبطون بسقف التوقعات التي عاشوها خلال سنوات الانقسام، من مجاهدين في حكومة «ربانيّة»، إلى مجرد أرقام في طابور الباحثين عن اعتمادات مالية لدى حكومة السلطة في رام الله (حكومة دايتون)، ما قد يبدو محاولة للإذلال والتنكيل بالحركة أمام مناصريها. والمُتغير الجديد والمهم في هذه المعادلة، هو عودة القيادي المفصول من حركة فتح «محمد دحلان» إلى واجهة المشهد السياسي في قطاع غزة من جديد. فتحالف دحلان – حماس في الفترة الحالية لا يبدو مفهوماً إلا في سياق العداء المشترك للرئيس محمود عباس. وتجربة «اللجنة الوطنية للتكافل الاجتماعي» التي تُشرف على توزيع المنح والمساعدات الإماراتية، تعكس بوضوح نجاح تجربة التعاون بين حماس و«جماعة دحلان» في غزة.

خاتمة:

إذا كانت اتفاقية سايكس- بيكو (سيئة الصيت) قد استهدفت تمزيق الجغرافيا السياسية للعالم العربي، وتحويله إلى كيانات وطنية/قطرية، فإن الواقع العربي بعد مرور مئة عام على تلك الاتفاقية أصبح – ربما – أكثر قتامةً مما كان يُخطط له مهندسو التقسيم والتفتيت الأوائل. فالوطن العربي يتعرض اليوم «لخطر التفكك الذي يستهدف تجزئة الكيانات «الوطنية» القائمة إلى كيانات سياسية أصغر، تنشأ على حدود الهويّات الأنثروبولوجية: الدينيّة، والطائفيّة، والمذهبيّة، والعرقية، والعصبويّة القَرابية».[١٠٠] وهي كيانات تُرسم حدودها بالدم العربي.

أفسحت حالة الفوران والهيجان في العالم العربي المجال لبروز قوى إقليمية مثل تركيا وإيران، وفاعلين من غير الدول كـ«داعش»، والحوثيين، بالإضافة لحزب الله. وتصاعد البعد الطائفي في السياسة الإقليمية، وتزايد قلق الحكومات العربية من الأخطار الداخلية والخارجية، واتساع دائرة الصراع في العديد من الساحات العربية، ووجود مقومات الحروب بالوكالة، واستمرار تصاعد الصراعات القائمة بشكل مقصود أو غير مقصود. وإذا كانت التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي العربي، قبل اندلاع الثورات، قد تحددت وفقاً لمحوري: «الممانعة» و«الاعتدال»، فإن خارطة التحالفات العربية قد اتسعت بعد الثورات لتشمل محورين جديدين هما: محور جماعة الإسلام السياسي (يتزعمه التنظيم الدولي للإخوان المسلمين)، ومحور التنظيمات الجهادية السلفية (ويتزعمه تنظيم داعش). ويتضح من خلال الدراسة،

أن النظـــام الإقليمي العربي يفتقـــر لقوة دولية أو إقليميـــة، قادرة بمفردهـــا، أو عبر مصفوفة تحالفـــات، أن تفـــرض هيمنتها وتقـــود المنطقة نحو تســـويات سياســـية، ولا يبدو –على المدى المنظور على الأقل– أن طرفاً ما يســـتطيع فعل ذلك. وعلى الرغم من أن «الربيع العربي» زاد من فرص تصاعد قوة/قوى إقليمية عربية، فإن هذا الاحتمال له متطلباته التي تفتقر إليها الســـاحة العربية حتى الآن.

لا شـــك في أن إســـرائيل تســـتثمر الوضع العربي الراهن وتســـتغله أحسن استغلال. فمع اســـتمرار حالة الاستنزاف الداخلي في البلدان العربية وانهماكها في قضاياها الداخلية؛ يستمر تراجع الاهتمام بالقضية الفلســـطينية، ويستمر الانقسام الفلســـطيني إلى أجلٍ غير معلوم، ولا تتراءى في الأفق حلول سياسية جادة إلا ضمن صفقـــة إقليمية قد تكون على حســـاب القضية الفلســـطينية. والخلاصة هي أنـــه في ظل هذه المرحلة السياســـية الحرجـــة التي تمر بها الأمة العربية، والتي تعج بالفوضى، وتتسم بديناميات «التفكك والانقســـام»؛ تفكك الـــدول القومية في المنطقة، وليس مشـــهد العراق وســـورية وليبيا واليمن عنـــا ببعيد، فليس مســـتغرباً أن يَطال المشروع الوطني الفلســـطيني شيئاً من فوضة المنطقة، لاســـيما وأن عوامل التفتت ومحددات الانقسام ليســـت فلسطينية صرفة، بل تجد من يُغذيها ويُنميها من الداخل والخارج.

لذلك، فإن خيارات مســـتقبل القضية الوطنية الفلسطينية مرتبطة بما يحدث من تفاعلات على المســـتوى الإقليمـــي والدولـــي، ولا تتحدد كلها بالضرورة وفقاً للرؤية أو الرغبة الفلسطينية. كما لا يُمكن الحديث عن مستقبل القضية الفلسطينية وقطاع غزة بمعزلٍ عن المخططات الإســـرائيلية. وهذا لا يعني –بالطبع– التقليل من أهميّة الدور الوطنـــي في تحديد أي مســـتقبل تريده الحركة الوطنية الفلسطينية، وإنما يعني أيضاً أن ليس كل أوراق اللعبة السياسية في اليد الفلسطينية. وبعبارة أخرى، قد لا يكون متاحاً للفلســـطينيين في هذه المرحلـــة أن يختاروا ما يريدون، لكنهم بالتأكيد يستطيعون أن يرفضوا ما لا يريدون.

الهوامش:

١. مصطفى علوي، «التحرك الياباني والتوازن الجديد في آسيا». مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (٥٦)، ١٩٧٩، ص ٦٨.

٢. Louis Gantory and Steven Spiegel, The International Politics of Regions: A comparative Approach. Englewood Cliffs, New jersey, 1970, pp. 2-4.

٣. جميل مطر وعليّ الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية والعربية**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٠.

٤. مسلم عمران، «تحولات النظام الإقليمي العربي (١-٢)». الخليج أون لاين، ٢٠١٥/٩/٣، على الرابط: http://alkhaleejonline.net/articles/1441268805742610600/%84%D8%A7%D8%88%D9%D8%AA%D8%AD%D986%D8%B8%D8%A7%84%D9%%AA-D8%A7%D982%D%84%D8%A5%D9%85-%D8%A7%D9%%D9%8A-%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%9/8A-1%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9

٥. أحمد محمد أبو زايد، «محددات السياسة الخارجية المصرية: بعد ثورة ٢٥ يناير». مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٩١)، أيلول ٢٠١١، ص ١٣٠.

٦. نادية سعد الدين، «الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط». ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٣)، كانون الثاني ٢٠١٦. متوافر على موقع المجلة، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/UI/Front/Issue.aspx?IssueID=74

٧. محمد السعيد إدريس، «مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية (٢-٢) .» المركز العربي للبحوث والدراسات، ١٨ كانون الثاني ٢٠١٥، على الرابط: http://www.acrseg.org/36543

٨. عليّ الدين هلال، «حال الأمة العربية، ٢٠١٥-٢٠١٦: العرب وعام جديد من المخاطر». مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٤٧)، أيار ٢٠١٦، ص ١٣.

٩. Allen L. Keiswetter, «The Arab Spring: Implications for US Policy and Interests». The Middle East Institute, Jan 13, 2012. Available At: http://www.mei.edu/content/arab-spring-implications-us-policy-and-interest

١٠. Shadi Hamid, «Islamism, the Arab Spring, and the Failure of America's Do-Nothing Policy in the Middle East». The Atlantic, Oct 9, 2015. Available At: http://www.theatlantic.com/international/archive/2015/10/middle-east-egypt-us-policy/409537/

١١. Gregory Aftandilian, «United States Foreign Policy Towards the Arab Spring». *THOUGHT PAPER*, Middle East Center for Peace, Development and Culture, University of Massachusetts Lowell, 2012, p. 26.

١٢. Martin Beck, «The Concept of Regional Power as Applied to the Middle East», In: H. Fürtig (Ed.), **Regional Powers in the Middle East: New Constellations after the Arab Revolts.** Palgrave Macmillan US, 2014, pp. 17-18.

١٣. Seth G. Jones, «The Mirage of the Arab Spring: Deal With the Region You Have, Not the Region You Want». *Purchase Article*, Foreign Affairs, January/February 2013 Issue. Available At: https://www.mirage-/03-12-foreignaffairs.com/articles/syria/2012arab-spring

١٤. مالك عوني، «انتهاء الإمبراطورية: القوة العسكرية واستراتيجيات بناء النفوذ الدولي». مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، العدد (٢٠٢)، تشرين الأول ٢٠١٥. متوافر على موقع المجلة، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/6532.aspx

١٥. كريم المفتي، «مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية». المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان (٤٧-٤٨)، صيف - خريف ٢٠١٥، ص ٢٣.

١٦. علاء عبد الحفيظ محمد، «تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة». المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان (٤٧-٤٨)، صيف - خريف ٢٠١٥، ص ١٨.

١٧. علاء الجديدي، «مصالح لا محاور: فرص وقيود العلاقات الروسية- المصرية بعد ٣٠ يونيو». مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (١٩٥)، كانون الثاني ٢٠١٤. متوافر على موقع المجلة، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/3473/من-المجلة/ملف-العدد/مصالح-لا-محاور.aspx

١٨. Mark N. Katz, «Russia and the Arab Spring». Rassian Analysis Digest, No. 98, 6 July 2011, p.4.

١٩. Stephen Blank, «Russia and Central Asia Fight The Arab Revolutions». Central Asia Caucasus Analysis, Vol. 13, No. 13, 6 July 2011, pp. 6-8. Available At: cacianalyst.org/resources/pdf/issues/20110706Analyst.pdf

٢٠ نوار جليل هاشم، أمجد زين العابدين طعمه، «الموقف الروسي من الثورات العربية: ليبيا، ومصر، وسورية أنموذجاً»، دورية

سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (١٢)، كانون الثاني ٢٠١٥، ص ص١٢٠-١٢٣. على الرابط: http://platform.almanhal.com/Article/35987?ID=Preview.aspx

٢١. عمر كوش، «تساؤلات عدة حول الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي». الاقتصادية، العدد (٦٥٤٢)، ٩ أيلول ٢٠١١. على الرابط: http://www.aleqt.com/2011/09/09/article_578096.html

٢٢. معتز سلامة، «تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة إلى مسرح السياسة العالمية». مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (١٩٥)، كانون الثاني ٢٠١٤. متوافر على موقع المجلة، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/3476/من-المجلة/ملف-العدد/تحركات-مدروسة-.aspx

٢٣. أحلام القاسمي، «بوتين»: التدخل العسكري الروسي منع تقسيم سوريا». الخليج الجديد، ٢٠١٦/٤/٢٠. على الرابط: http://thenewkhalij.org/ar/node/35324

٢٤. سامر إلياس، « التدخل الروسي في سوريا.. الأهداف المعلنة والنتائج الممكنة». الجزيرة نت - المعرفة، ٢٠١٦/١/٦. على الرابط: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/autho85%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%/7/10/rs/20158A%D8%A7%D8%B3%84%D9%D8%A5%D9

٢٥. محمد مجدان، «سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر». المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان (٤٧-٤٨)، صيف - خريف ٢٠١٥، ص ٥٨.

٢٦. نورهان الشيخ، «حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط». مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، العدد الثاني، شباط ٢٠١٤، ص ٩٥.

٢٧. هبة جمال الدين، «هل تخشى إسرائيل الإرهاب أم تستثمره؟». مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (٤٠٢)، نيسان ٢٠١٦. متوافر على موقع المجلة، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/8741.aspx

٢٨. سلامة كيلة، «سوريا: الموقف الروسي وبراغماتيّة المصالح». صحيفة الأخبار، العدد (١٥٩٢)، ٢٢ كانون الأول ٢٠١١. على الرابط: http://www.al-akhbar.com/node/28172

٢٩. اندرو بوين، «العالم العربي بعد الربيع.. أزمة حرجة». موقع المجلة، ٢٩ آذار ٢٠١٢. على الرابط: http://arb.majalla.com/2012/03/

٣٠. John J. Mearsheimer, «America Unhinged». The National Interest, No. 129, Jan/Feb 2014, pp.10-14.

٣١. نادية سعد الدين، مرجع سابق.

٣٢. أحمد يوسف أحمد، «مدخل إلى قراءة إجمالية في المشهد العربي». مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٤٣) ، كانون الثاني ٢٠١٦، ص ٤٦.

٣٣. Ahmet Davutoğlu, «Principles Of Turkish Foreign Policy And Regional Political Structuring». Vision Papers, Center For Strategic Research (SAM), No. 3, April 2012, p 8.

٣٤. صلاح سالم، «أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية». مجلة شؤون عربية، العدد (١٤٥)، ربيع ٢٠١١، ص ص ٦٩-٧٢.

٣٥. Ömer Taşpınar, «The Turkish Model And Its Applicability». In: «Turkey And The Arab Spring: Implications For Turkish Foreign Policy From A Transatlantic Perspective», Mediterranean Paper Series, The German Marshall Fund Of The United States, October 2011, pp. 9-10.

٣٦. رانية طاهر، «الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي». موقع: مجلة رؤية تركية، شتاء ٢٠١٣. على الرابط: http://rouyaturkiyyah.com/tag/%d8%b4%d8%aa%d8%a7%d8%a1-%2013/

٣٧. Ahmet T. Kuru, «Turkey's Failed Policy toward the Arab Spring: Three Levels of Analysis». Mediterranean Quarterly, Published by Duke University Press, September 2015, p. 95.

٣٨. Ibid. p. 114.

٣٩. جميل مطر، «نظام إقليمي عربي بلا سورية وهم كبير». الحياة، ٧ كانون الأول ٢٠١٥. متوافر على الرابط: http://all4syria.info/Archive/276148

٤٠. محمد بن صقر السلمي، «إستراتيجية إيران تجاه الثورات العربية: تكتيك جديد يستثني سوريا واليمن». العربية نت، ١٢ نيسان ٢٠١٥. على الرابط: http://ara.tv/z996z

٤١. محجوب الزويري، «العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي». مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام.على الرابط: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:60g3heTBQ_cJ:www.siyassa.org.eg/NewsQ/5119.aspx+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ps

٤٢. إبراهيم نصر الدين وآخرون، علي الدين هلال (تحرير)، حال الأمة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ١٣٤.

٤٣. محمد محسن أبو النور، «انعكاسات التدخل الروسي على دور إيران في سوريا». مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (٢٠٤)، نيسان ٢٠١٦. متوافر على موقع المجلة، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/112/8752/من-المجلة/تقارير/انعكاسات-

التدخل-الروسي-علي-دور-إيران-في-سوريا.aspx

٤٤. Joseph Holliday, «The Struggle for Syria in 2011: An Operational and Regional Analysis». Middle East Security, Report 2, december 2011, p.23.

٤٥. نادية سعد الدين، مرجع سابق.

٤٦. «إيران: السعودية ستدفع ثمنا باهظا لإعدامها النمر». موقع روسيا اليوم (RT)، ٢/١/٢٠١٦. على الرابط: https:// arabic.rt.com/news

٤٧. «إيران تحذر البحرين من ظهور «مقاومة مسلحة» رداً على سحب جنسية الشيخ قاسم».BBC عربي، ٢١ حزيران ٢٠١٦. على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016160614/06/_iran_general_warns_bahrain

٤٨. محمد محسن أبو النور، «انعكاسات التدخل الروسي على دور إيران في سوريا». مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ٢٠٤، نيسان ٢٠١٦. متوفر على موقع المجلة، على الرابط
/8752/112/http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3
من-المجلة/تقارير/انعكاسات-التدخل-الروسي-علي-دور-إيران-في-سوريا.aspx

٤٩. Martin Beck, op. cit., p.15.

٥٠. عليّ الدين هلال، مرجع سابق، ص ص ١٢-١٤.

٥١. محمد السعيد إدريس، مرجع سابق.

٥٢. محمد بدري عيد، «ضد النظم؟ الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية». مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (١٨٧)، كانون الثاني ٢٠١٢. متوافر على موقع المجلة، على الرابط http://www.siyassa.org.eg/ NewsQ/2070.aspx

٥٣. جاك أ. قبانجي، «لماذا «فاجأتنا» انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية». مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٤)، ربيع ٢٠١١، ص ١٨-٢٠.

٥٤. لؤي المدهون، «الجامعة العربية والأزمة السورية: هل سيتمخض الربيع العربي عن ميلاد جديد للجامعة العربية؟». موقع: قنطرة، ٢٠١١، على الرابط /https://ar.qantara.de content/ljm-lrby-wlzm-lswry-hl-sytmkhd-lrby-lrby-n-myld-jdyd-lljm-lrby

٥٥. «وزراء الخارجية العرب يعلقون عضوية سوريا بالجامعة ويدعون إلى سحب السفراء»، العربية نت، ١٢ تشرين الثاني ٢٠١١. على الرابط: http://www.alarabiya.net/ html.176659/12/11/articles/2011

٥٦. لؤي المدهون، مرجع سابق.

٥٧. البيان الختامي للقمة العربية الـ٢٤ في الدوحة، ٢٦ آذار ٢٠١٣. على الرابط: http://alhourriah.org/article/12915

٥٨. إبراهيم منشاوي، «سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية.. إلى أين؟». المركز العربي للبحوث والدراسات، ٣ آذار ٢٠١٤. على الرابط: http://www.acrseg.org/2585

٥٩. «ورطة الجامعة العربية مع ثورات الربيع العربي». موقع المنصة، على الرابط http://www.almenasa.net

٦٠. مسلم عمران، «تحولات النظام الإقليمي العربي» . مرجع سابق.

٦١. كريستيان كوتس أولريكسن، «قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية». مركز كارنغي للشرق الأوسط، ٢٤ أيلول ٢٠١٤. على الرابط: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=56730#

٦٢. David Roberts, «Understanding Qatar's Foreign Policy Objectives». Mediterranean Politics, Vol. 17, Issue 2, p. 238.

٦٣. معتز سلامة، «التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي ٢٠١١ - ٢٠١٢». معهد العربية للدراسات، ٩ آذار ٢٠١٣. على الرابط: https://www.alarabiya.net/servlet/ 8b40-db889607d888-4cb9-5ec0-aa/pdf/7188bba0

٦٤. مسلم عمران، «تحولات النظام الإقليمي العربي». مرجع سابق.

٦٥. نادية سعد الدين، مرجع سابق.

٦٦. «أردوغان: مستعدون لدعم عاصفة الحزم لوجستياً واستخبارياً». الجزيرة نت، ٣١/٣/٢٠١٥.

٦٧. Tamara Cofman Wittes , «The regional impact of U.S. policy toward Iraq and Syria». Brookings Institution, April 30, 2015. Available At: http://www.30-iraq-/04/brookings.edu/research/testimony/2015 syria-policy-impact-wittes

٦٨. PINAR AKGÜL, «The Policy of Saudi Arabia towards Syria after the Arab Spring». ResearchGate, 9 June 2015, p. 6. Available At: https://www.researchgate.net/publication/280563474_The_Policy_of_Saudi_Arabia_towards_Syria_after_the_Arab_Spring

٦٩. Martin Beck, op. cit., p. 16.

٧٠. Ibid., 18.

٧١. نادية سعد الدين، مرجع سابق.

٧٢. محمد السعيد إدريس، مرجع سابق.

٧٣. Tamara Cofman Wittes , op. cit.

٧٤. Michael Singh, «The Case for Reassessing U.S. Strategy Toward Syria and Against ISIS». The Wall Street Journal, Nov 18, 2015. Available At: http://blogs.wsj.com/washwire/2015/11/18/the-case-for-reassessing-u-s-strategy-toward-syria-and-against-isis/

٧٥. وحيد عبد المجيد، «سياسة أوباما .. أخطاء وأخطار». جريدة الاتحاد الإماراتية، ٤ تشرين الثاني ٢٠١٥. على الرابط: http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=86947

٧٦. أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق. ص ٤٥-٤٧.

٧٧. محمد جمعة، العلاقات العربية-الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورة. كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية والعشرون، العدد (٢٣٠)، ٢٠١٢، ص ٣.

٧٨. Allen L. Keiswetter, Op. Cit.

٧٩. مسلم عمران، «تحولات النظام الإقليمي العربي». مرجع سابق.

٨٠. محمد السعيد إدريس، مرجع سابق.

٨١. أيال زيسر، «نحو نظام اقليمي جديد». نقلاً عن: يسرائيل هيوم، على الرابط: http://hayatfm.ps/term/israel/2121

٨٢. « الدولة الإسلامية» لا تشكل خطراً استراتيجياً على إسرائيل». المصدر، ٢٦ أيار ٢٠١٥، على الرابط: http:// www.al-masdar.net/topic

٨٣. هبة جمال الدين، «هل تخشى إسرائيل الإرهاب أم تستثمره؟». مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد (٢٠٤)، نيسان ٢٠١٦. متوافر على موقع المجلة، على الرابط: http://www. siyassa.org.eg/NewsQ/8741.aspx

٨٤. Jonathan Lis, «Knesset Passes Sweeping Anti-terrorism Law». haaretz, Jun 15, 2016. Available At: htt://www.haartz.com/isreal-news/1.725225

٨٥. «مصر تقر بتبعية جزيرتي تيران وصنافير بالبحر الأحمر للسعودية». BBC عربي، ١٠ نيسان ٢٠١٦. على الرابط: http:// _160410/04/www.bbc.com/arabic/middleeast/2016 egypt_saudi_islands

٨٦. Eran Lerman and Joshua Teitelbaum, «Sailing through the Straits: The Meaning for Israel of Restored Saudi Sovereignty over Tiran and Sanafir Islands». Perspectives Paper, Begin-Sadat Center for Strategic Studies – Bar-Ilan University (BESA) center No. 340, April 17, 2016. Available At: http:// besacenter.org/perspectives-papers/meaning-israel-/restored-saudi-sovereignty-tiran-sanafir-islands

٨٧. Shaul Shay, «Bridge over troubled water - Egypt and Saudi Arabia to build the Red Sea Bridge». Institute for Policy and Strategy (IPS) Publications, Lauder School of Government, Diplomacy and Strategy, IDC Herzliya, April 2016. p. 6.

٨٨. حسن نافعة، القضية الفلسطينية ومستقبل النظام العربي. صحيفة الحياة، ٢٧ نيسان ٢٠١٦. على الرابط: http:// www.alhayat.com/m/opinion/15287744

٨٩. Max Singer, «A Strategy for Peace with the Palestinians », *Mideast Security and Policy* Studies, No. 98, Begin-Sadat Center for Strategic Studies -(besa), Bar-Ilan University, November 2012, pp. 35 Available at: http://www.biu.ac.il/SOC/besa/ .36 MSPS98.pdf

٩٠. Efraim Inbar, «Abbas Is Part of the Problem, Not the Solution». Perspectives Paper, No. 195, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, January 15, 2013. Available at: http://www.biu.ac.il/ SOC/besa/docs/perspectives195.pdf

٩١. Eran Lerman, «Between Paris and Cairo: Balancing Security and Diplomacy». Perspectives Paper, Begin-Sadat Center for Strategic Studies (BESA) Center, Bar-Ilan University, No. 342, May 31, 2016. Available At: http://besacenter.org/perspectives-/papers/342-between-paris-and-cairo

٩٢. «إسرائيل تجدد رفضها للمبادرة الفرنسية للسلام». الجزيرة نت، ٢٠١٦/٤/٢٨. على الرابط: http://www.aljazeera. 28/4/net/news/international/2016

٩٣. «نتنياهو: لا أوافق أبداً على مبادرة السلام العربية». العربية نت، ١٣ حزيران ٢٠١٦.

٩٤. «الجامعة العربية ترفض دعوات نتنياهو لتعديل مبادرة السلام». وكالة قدس برس انترناشونال للأنباء، ١٤ حزيران ٢٠١٦. على الرابط: http://www.qudspress.com/ 20158 =index.php?page=show&id

٩٥. عليّ الدين هلال، مرجع سابق، ص ص ٢٢- ٢٣.

٩٦. Shmuel Sandler, «Israel's Dilemma in Gaza». Perspectives Paper, No. 191, Begin-Sadat Center for Strategic Studies (besa), December 6, 2012. Available at: http://www.biu.ac.il/SOC/besa/docs/ perspectives191.pdf

٩٧. Giora Eiland, «Israel, Do Yourself a Favor And Treat Gaza as a State». Yedioth Ahronoth, translated Available at: http://www. .2012/6/by: AL Monitor, 27 if-they-shoot-/2012/al-monitor.com/pulse/politics/06 they-should-pay.html

٩٨. «وليد العوض: البعض في حماس يعمل على نقل الواقع من الانقسام إلى الانفصال». أمد للإعلام، ٢٠١٥/٦/١١. على الرابط: http://www.amad.ps/ ar/?Action=Details&ID=77066

٩٩. محمد جمعة، «أزمة مفتوحة: خيارات الإدارة المصرية تجاه حركة حماس بعد ثورة ٣٠ يونيو». موقع: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية (RCSS)- القاهرة، ٢٠١٤/٣/٦، على الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/1889

١٠٠. عبد الإله بلقزيز، «آليات التفكيك وظواهره في الوطن العربي». مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٤٣)، كانون الثاني ٢٠١٦، ص ٧٨.

إطلالة على كتاب:
أيامي وأوراقي الدبلوماسية - نبيل الرملاوي

مراجعة قسم الحاج محمد

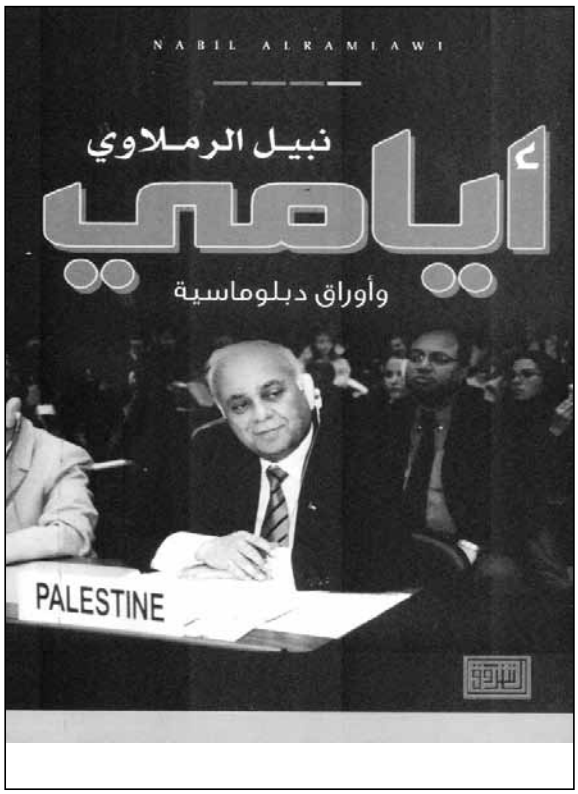

الكتاب: نبيل الرملاوي

الناشر: دار الشروق

تاريخ النشر: ٢٠١٥

أصــدرت دار الشــروق للنشــر والتوزيــع، فــي العــام ٢٠١٥، كتــاب «**أيامـي وأوراقـي الدبلوماسية**» لمؤلفه نبيل الرملاوي، الدبلوماسي الفلسطيني المولود بمدينة يافا عام ١٩٣٧. وهو الكتاب الثاني للرملاوي، حيث أصدر قبله كتاباً عام ٢٠١٤ بعنوان «**الدبلوماسية الفلسطينية: ودبلوماسية الحرب الإسرائيلية أمام القانون الدولي**».

يقــع الكتاب فــي ٤٢٣ صفحة مــن القطع المتوســط، تمتــد فيهــا المذكرات الشــخصية للمؤلف والوقائع الدبلوماســية الفلســطينية في الســاحات الدولية في نحو ٣٤٩ صفحة، يليها ملحق الوثائق والمراســلات الفلسطينية الخاصة بالوضع الدبلوماســي الفلســطيني وتمثيله في المحافل الدولية، وملاحق الصور.

ويتكــون الكتــاب مــن اثني عشــر فصلاً، عنــون الأول والثاني فيمــا وردت بقية الفصول دون عناوين، ومضمونهــا يرد تباعاً على النحو الآتــي: النكبة واللجوء؛ العمل في الكويت لإنقاذ العائلة؛ الفصل الثالث: ويروي تجربة الرملاوي فــي الكويت؛ الفصل الرابع: ويتحدث عن تجربة الرمــلاوي في المغــرب وانخراطه فــي منظمة التحرير الفلسطينية واستكماله الدراسة؛ الفصل الخامــس: وهو عن حياة الرمــلاوي في بيروت وعمله في مركز التخطيط الفلســطيني والدائرة السياســية في المنظمة؛ الفصل السادس: وهو عن عمل الرملاوي الدبلوماسي في لندن؛ الفصل الســابع: ويروي بإسهاب علاقة منظمة التحرير و(إســرائيل) مع الأمم المتحدة، كما يتحدث عن تجربة الرملاوي الدبلوماسية في جنيف؛ الفصل الثامن: عن انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات الدولية؛ الفصل التاســع: ويســرد تجربــة المؤتمر العام الخامــس لحركة التحرير الوطني الفلســطيني «فتح»؛ الفصل العاشــر: عن المعهد الدبلوماســي؛ الفصل الحادي عشر: عن عمــل الرملاوي الدبلوماســي في العلاقات الخارجيــة والدولية؛ الفصل الثاني عشــر: عن الدبلوماســية الفلســطينية والتحديات الكبرى. بالإضافة إلى ملحق الوثائق والصور.

أما مؤلف الكتاب، نبيل سليم الرملاوي، وكما تســرد سيرته المختصرة على غلاف الكتاب فهو مــن مواليد مدينة يافا عام ١٩٣٧، وحصل على شهادة الليسانس عام ١٩٧٠ من المغرب وأتبعها في العام ١٩٧٢ بشهادة الدراسات المعمقة في علــم الاجتماع من كليــة الآداب بجامعة محمد الخامــس في الربــاط، بالإضافة إلى شــهادة التخصص في الدبلوماســية المتعددة من المعهد الجامعي العالي للدراسات الدولية في جنيف في السنة الدراسية ١٩٩٤-١٩٩٥.

أمّا عن خبرته العملية في الحقل الدبلوماسي، فقد عمل رئيســاً لقســم المنظمــات الدولية في الدائرة السياســية لمنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٤-١٩٧٨)، كما عمل ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في لندن (١٩٧٨-١٩٨٣)، وسفيراً مفوضاً فوق العادة لفلسطين لدى الأمم المتحدة فــي جنيــف (١٩٨٣-٢٠٠٤)، والتــي حاولت

طـرده أكثر من مـرة لمطالبتـه الحثيثة بالحق الفلسطيني، وعمل أيضاً مفوَّضاً عامّاً لفلسطين لدى حكومة الاتحاد السويسري، ورئيساً للمعهد الدبلوماسي الفلسـطيني، ومستشاراً لمفوضية العلاقات الدولية في حركة فتح.

هذه الخبـرة الطويلـة لنبيل الرمـلاوي في السلك الدبلوماسي لم تكن وليدة ليلة وضحاها، وإنما نتيجة مشـوار طويل ومضـنٍ ابتدأه منذ صغره بعد تهجيـره وعائلته من مدينة يافا عام ١٩٤٨ ومن شـارع البطمة تحديـداً، وعمره لا يتعدّى السـنوات العشـر إلى مصر، ثم الحياة في معسكر القنطرة الشرقية، ومن ثم في مخيم المغازي ومكـوث العائلة فيه. وقد كان الرملاوي في هذه السن صغيراً على العمل السياسي إلا أن وعيه السياسـي بـدأ يتفتح خلال حياته في المخيم، ونضج واتسـع بعد سـفره إلى الكويت في منتصف الخمسـينيات والتـي انطلق منها إلـى دول العالـم، التي شـهدت انخراطه في العمل السياسي والحزبي من الكويت إلى لبنان وسـورية والمغـرب، ومن بعدهـا الانطلاق إلى الدول الأوروبية كلندن وجنيف وغيرها.

مـن الخـاص نحـو العـام: الذاكـرة الفردية ودورها في توثيق الحكاية الجماعية

يبتـدئ الرمـلاوي كتابه بتقـديم يوجز فيه رسـالة الكتـاب العامّـة الهادفـة إلـى كتابة الحكاية الفلسـطينية بجزئها الدبلوماسـي من أصحابها أنفسهم، فيقول: لذلك وأمام محاولات التزوير الإسـرائيلية لتاريخ فلسـطين وسـرقة تراثها ومحاولات إلصاقه بما يسـمى (الشعب اليهودي)، تأتي الأهميـة البالغة لكتابة التاريخ الفلسطيني من الفلسطينيين أنفسهم. وهو بذلك ينطلق من الخاص والذكريات الشـخصية نحو العـام، فيكتب روايته الشـخصية من خلال ما تسـتعيده ذاكرته لأحـداث النكبة والتهجير من يافا ومن شـارع البطمة تحديداً إلى بيت عمته في العجمي ومن ثم التهجير إلى مصر والمكوث في مخيم القنطرة الشـرقية في بور سعيد التي منهـا توجّهـوا إلى مصر وإلـى مخيم المغازي كمحطة أخيرة.

هذه الرواية وإن كانت شـخصية للحدث إلا أنهـا توثق ما هـو أعم، وهو جـزء من حكاية التهجيـر الفلسـطينية بعـد النكبة والمآسـي الفلسطينية البشـرية والمادية التي نتجت عنها. يؤدي هـذا التداخل المهم بـين الخلصّ والعام إلى إعطاء رواية فلسطينية غير رسمية للتهجير الفلسـطيني تنبثق من الذاكرة الفردية وسعيها نحو تثبيت الذاكـرة الجماعية وتأريخها ما قبل النكبة وما بعدها.

يعطي الرملاوي في كتابه لمحة عامة عن حياة يافـا قبل النكبة، والتي أسـماها الرملاوي بلد الثقافة والفن والمسـرح والصحافة الفلسطينية، وهـي المدينـة التي كانت قد شـهدت بشـائر الحداثـة الفلسـطينية قبل النكبـة، والتي أتت الأخيرة وقضـت عليها. فكتب عن شـوارعها، مثـل شـارع إسـكندر عوض وشـارع جمال

باشا وشـــارع تل أبيب- يافا وشارع العجمي، وأحيائها مثل حي العجمـــي وحي النزهة وحي المنشـــية وحي الجبلية، وســـاحاتها ومدارسها وموقع كل منها، كما كتب عن دور السينما فيها وفرقها الغنائية كفرقة النجادة، وعن الاشتباكات بـــين العصابات الصهيونية والفلســـطينيين في الأشـــهر الأخيرة من العام ١٩٤٧، وهكذا فقد أرخ للمقاومة الفلسطينية ولو بشكل بسيط قبيل النكبة، فيســـرد في كتابـــه كيف تحولت مخازن القمح التـــي يملكها الحاجّان محمد ويوســـف الغلاييـــني إلى مخازن لتخبئة الســـلاح، والتي عـــدَّد أنواعها مثـــل الذخائـــر والقنابل وقذائف مدفعيـــة الهاون أو المورتـــر. ويفترض الرملاوي هنا أن هذا الدعم من الأسلحة مصدره قادم من جماعة الإخوان المسلمين التي ارتبط بها الحاج يوســـف الغلاييني، ومما عزز افتراضه هذا أنه تذكر في صغره أن هناك عدداً من الشـــباب من ذوي البشـــرة البيضاء والعيـــون الزرقاء كانوا يتـــرددون مـــراراً على هذه المخـــازن، التي تقع إلى جانب بيت عائلة الرملاوي، وهم يتوشـــحون الكوفيـــة الحمراء، وكانوا يذهبون مع غيرهم من الفلسطينيين للتدرب على السلاح.

هـــذه النظرة العامة لمدينـــة يافا، والتفاصيل المتعلقة بمخازن القمح التي تحولت إلى مخازن للســـلاح لا يمكن أن يقرَّبها للقارئ إلا شخص عـــاش فيها وخبـــر تجربتهـــا، وكان قريباً منها لدرجة كافيـــة تخوله أن يـــروي حكايتها، وهذا ما يقـــدم لربطها بالحكاية الفلســـطينية الأكبر ويفتح الأســـئلة على إرهاصـــات البداية للنكبة، والاستعدادات العســـكرية البسيطة التي كانت تصل إلى فلســـطين لتوظيفهـــا في الصراع مع العصابات الصهيونية والانتداب البريطاني.

وفي سياق مشابه ولاحق لذلك، يسرد الكتاب تجربـــة حياة البؤس واللجوء التي عاشـــها نبيل الرمـــلاوي مع عائلته بعد النكبـــة، والتي تنطبق على عدد كبير من العائلات الفلسطينية المهجرة إلـــى قطاع غزة. ففي صراعها مـــع البقاء ومع ماكنة الاســـتعمار الصهيونية وقصفها، لم تجد العائلات الفلسطينية اليافاوية إلا البحر للنجاة بعـــد أن أغلقـــت جميع المنافـــذ البريّة الأخرى، فتجمعت في مخـــازن ميناء يافـــا البحري وتم نقلها بعدها إلى بورسعيد في مصر ومن ثم إلى مخيمات قطاع غزة.

وعلى مســـتوى تتابع الســـرد، فـــإن الكتاب فـــي بعض أجزائه يعتمد، بصـــورة عفوية، على تفتيت عنصـــر الزمن في اســـتعادته للذكريات وتســـجيلها، دون التزامه بخط زمني متسلسل، وهذا ما يسبب بعض الإرباك في قراءة الأحداث وتتبعها، ولكن من جهة أخرى قد يكون مردّ ذلك إلـــى طبيعة الذاكرة الشـــخصية واســـتعادتها للذكريـــات التي لا تلتزم بخط زمني متسلســـل وواضح. لذلك، فـــإنّ الكتاب يبتدئ فصله الأول والمعنـــون باســـم «النكبـــة واللجـــوء» باعتراف شـــخصي وبريء من الرملاوي، يعترف فيه بأن فتحي البلعاوي، أســـتاذه في الخمسينيات في مدرســـة مخيم البريج في قطاع غزة، هو معلمه

الأول في التأسيس الوطني. ذلك أن البلعاوي كان يحرص على التعبئة الوطنية والحماسية لطلابه وتبصيرهم بخطر المشروع الصهيوني على فلسطين والفلسطينيين، ويورد الكتاب كيف أنَّ محاضرته في المدرسة حول رفض قرار التوطين عام ١٩٥٤ ساهمت في بدايات تشكيل الوعي الوطني والسياسي لدى الرملاوي الذي كان طفلاً آنذاك. هذا الإسهام قاد الرملاوي إلى أن يبتدئ نشاطاته الوطنية مبكراً، منذ كتابته وتوزيعه أوراقاً تتضمن شعارات وجملاً ترفض مشروع التوطين.

من هنا، كانت انطلاقة نبيل الرملاوي في العمل السياسي، الذي تابعه لاحقاً بانخراطه في حزب البعث العربي الاشتراكي في الخمسينيات والستينيات.

بدايات العمل السياسي والدبلوماسي

بدأ الرملاوي تجربته السياسية والحزبية في العام ١٩٥٨ في الكويت بعد أن سافر للعمل هناك لتأمين مصروف عائلته في مخيم المغازي، وهناك استكمل شغفه بالقراءة والاطلاع، وحقق أمنيته القديمة بالانضمام إلى حزب سياسي، وكان هذا الحزب في بدايته هو حزب البعث العربي الاشتراكي الذي رأى فيه الرملاوي ما يحقق أمل الوحدة العربية والحرية، ويعلي مفاهيم الاشتراكية، كما وجد فيه ما يحقق مشروع التحرير العربي لفلسطين ومقاومة السيطرة الأجنبية. وقد عزّزت الثورة الناصرية في الخمسينيات هذا التوجه نحو المفاهيم الاشتراكية ومشروع القومية العربية الذي شهد آنذاك أبرز محطاته ونجاحاته. ولذلك فإن نشاط الأحزاب القومية والاشتراكية حينذاك كان مستمراً وحثيثاً، وخلال ذلك وجد الرملاوي طريقه نحو التحزب والعمل السياسي، فأثبت جدارته في حزب البعث من خلال قيامه بعديد المسؤوليات التي أسندها الحزب إليه.

ويسهب الكتاب في الحديث عن تفاصيل هذا الانضمام الحزبي وأثره على حياة الرملاوي الشخصية والمشاكل التي تعرض لها بعد انضمامه للحزب. وينطلق الكتاب منها لما هو أعمّ للحديث عن تجربة الأحزاب القومية والعربية في ظل الصحوة الناصرية، والوحدة العربية بين مصر وسورية عام ١٩٥٨، وفشلها لاحقاً، والمشاكل التي واجهت حزب البعث بشكل خاص إلى أن انسحب منه الرملاوي وانضم بعدها إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن الضرورة الإشارة إلى أن الكتاب ليس مذكرات شخصية بحتة، ذلك أن الرملاوي يدمج فيه بين المذكرات الشخصية وبين التعقيب السياسي والتاريخي على الأحداث التي يسردها، وبذلك فالكتاب يربط وبشكل واضح بين توثيقه للحدث الشخصي من عين الفرد ورؤيته وبين توثيقه للأحداث السياسية العربية التي يتطرق إليها الكتاب، مثل الصراع الفكري العربي بين النضال القطري والنضال القومي، وشعلة انطلاق المنظمات الفلسطينية في العام ١٩٦٣،

ودور الحركة الناصرية في دعم حركات التحرر العربية، والمؤتمر القومي السادس لحزب البعث في العام ١٩٦٥، وملاحقة السلطات الكويتية للبعثيين وإخراجهم من أراضيها، وغيرها من الأحداث التاريخية والسياسية العربية.

يستكمل الكتاب روايته بخصوص بدايات العمل الدبلوماسي الثنائي الرسمي للرملاوي، كأحد أعضاء مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الرباط عام ١٩٦٦، والتي تأسست من مجلس ثلاثي بعضوية الرملاوي وهاشم عرفات وإسماعيل خليل. والتي تبعها لاحقاً عمل الرملاوي في رئاسة فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في المغرب، وهذا ما قرّبه أكثر من العمل الميداني الوطني لحركة فتح وأهّله للمشاركة في بعض دوراتها العسكرية المكثّفة.

ويتحدث الكتاب بشيء من الإسهاب عن عملية التطور في حياة الرملاوي السياسية والعملية في العمل الوطني إلى أن التحق في العام ١٩٧٢ بمركز التخطيط الفلسطيني في بيروت ومشاركته مع نبيل شعث في تمثيل الوفد الفلسطيني الذاهب إلى مؤتمر قمة عدم الانحياز في الجزائر في العام ١٩٧٣. والتي تبعتها خطوة نقله إلى الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الانتقال من العمل الدبلوماسي الثنائي إلى العمل الدبلوماسي المتعدد

يتضح من خلال مذكرات الكتاب المزدوجة، كيف انتقل الرملاوي في عمله الدبلوماسي من العمل الثنائي إلى العمل المتعدد، وذلك بعد انضمامه إلى الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، وعمله فيها في رئاسة قسم المنظمات الدولية والمؤتمرات. وساهمت هذه التجربة في بلورة وعي الرملاوي الدبلوماسي وتمتينه، وخاصة من خلال مشاركته في الوفود الفلسطينية الذاهبة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك للمشاركة في دوراتها ومؤتمراتها واجتماعاتها، بالإضافة إلى مشاركته في غير ذلك من المؤتمرات الدولية والعالمية ودورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي منتصف السبعينيات، بدأ الرملاوي عمله الصعب في الدبلوماسية المتعددة، وذلك باعتماده رسمياً ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية في لندن بعد اغتيال ممثل المنظمة السابق سعيد حمامي في العام ١٩٧٦ في لندن. وقد عكس هذا التطور في عمل الرملاوي مرحلة صعبة ليس على صعيده الشخصي فحسب، وإنما على صعيد القضية الفلسطينية، فالتمثيل الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الدولية في تلك الأعوام بعد مرور ما يقرب من عشر سنوات فقط على تأسيسها كان على قدر عالٍ من الأهمية والحساسية لأن ذلك تترتب عليه مسؤوليات عظيمة وجادّة وخاصة في دولة مثل بريطانيا، وهي أحد الأسباب المباشرة للمأساة الفلسطينية في العام ١٩٤٨.

يحتوي الكتاب على تفاصيل عديدة ودقيقة عن تجربة الرملاوي في لندن والمخاطر

والتحديات التي كانت تحف وجوده هناك، ومنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي. ويعد نشاط جماعة أبو نضال، المنشـــق عن حركة فتح، من المخاطـــر الداخلية التي واجهـــت الرملاوي في اغتيال القيادات والوجوه الفلسطينية الفتحاوية، وتحديداً تلك التـــي تخالف رؤيتها وفكرها. وقد قـــاد الحظ الرملاوي للنجاة مـــن محاولات هذه الجماعـــة اغتياله. أما التحديـــات التي واجهته هنـــاك فكان أساســـها نابعاً من كـــون منظمة التحريـــر الفلســـطينية، كممثل شـــرعي ووحيد للشـــعب الفلســـطيني، تحاول أن تثبت وجودها وصفتها الشرعية في دول الغرب الاستعماري.

ويتحدث الكتاب بشيء من التفصيل عن تولي الرملاوي منصب عمادة الســـلك الدبلوماســـي العربي فـــي بريطانيـــا، وموطن الشـــاهد هنا أن بريطانيـــا رفضـــت التعامل مـــع الرملاوي بصفته عميداً للســـفراء العرب بحجة أنه ممثل لمنظمـــة، وبريطانيـــا تتعامل مع الـــدول وليس المنظمات. ويأتـــي هذا التوضيـــح ورفض هذا التمثيل من الرســـمية البريطانية بعد أن اعترف وزيـــر الخارجية البريطاني اللـــورد كارينجتون، ولمصلحتـــه الشـــخصية فـــي الشـــرق العربي، بمنظمة التحرير كممثل شـــرعي ووحيد للشعب الفلســـطيني. هذا الموقف الرافض وضحته عدد مـــن الصحـــف البريطانية مثـــل «الديلي ميل» و«الساندي تايمز».

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن الكتاب يورد عدداً من النجاحات التي حققها الرملاوي في عمله الدبلوماســـي في لندن قبل انتقاله إلى جنيف في العام ١٩٨٣ للعمل لدى الأمم المتحدة وأجهزتهـــا المتخصصة وغيرها مـــن المنظمات الدولية الأخرى غير التابعة لها.

ويســـتطرد الكتاب بتفاصيـــل دقيقة ومرهقة الصراع الفلســـطيني أمام هذه المنظمات لنيل الحق الفلســـطيني في التخلص من الاستعمار واســـتعادته أرضه. فبين الجمعية العامة للأمم المتحـــدة ومجلـــس الأمن ولجنـــة الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان وغيرها مـــن المنظمات أُرهق واســـتنزف الجهد الفلســـطيني الحثيـــث لنيل اعتراف الدول الاســـتعمارية الغربية وغيرها من دول العالـــم بمنظمة التحرير وبدولة فلســـطين وحقها في الســـيادة على أرضها واستعادة ما ســـلب منها، ووقف المد الاستعماري الصهيوني على أراضيهـــا. وعلى الرغم مـــن ذلك كله فإن دولة الاســـتعمار الاستيطاني «إســـرائيل»، لم تلق بـــالاً لا للقانون الدولي ولا لأيّ من القرارات الصـــادرة عن أجهزة الأمم المتحدة، فلم تعر أي أهمية لقرارات مجلس الأمـــن والجمعية العامة الخاصة بالحق الفلسطيني، واستمرت ولا تزال بعنجهيتها وصلفها الاســـتعماري في استعمار الأرض الفلسطينية ومصادرة المزيد منها.

هذه التفاصيل والأحداث التي يوردها الكتاب والتي لا يمكن أن يزوِّدنا بها إلا خبير ومطلّع عليها وعلى تجربتها عن قرب؛ تكشـــف قسوة العملية الدبلوماســـية وملابسات الســـعي لنيل اعتراف دول العالم بفلسطين فيما لا تزال دولة الاحتلال

تمعن في استعمارها لفلسطين وأرضها، خاصة في ظل عـدم التزامها بأي من القرارات الدولية التـي تتخذها أجهـزة الأمم المتحدة بخصوص الاحتلال وانتهاك الأرض الفلسطينية، والكتاب يوضح بشـكل أكبـر كيف أن مجلـس الأمن بعينه لا يبذل أي جهد لإلزام «إسـرائيل» بهذه القرارات، وسبب ذلك تواطؤ الدول الاستعمارية الغربية على القضية الفلسـطينية وعدم جديتها في حل مأساتها، والتي تحققت في النكبة العام ١٩٤٨ وليس في العام ١٩٦٧.

يختم الكتاب حديثه عن أسوأ التحديات التي من الممكن أن تواجه الدبلوماسـي الفلسطيني، وهذا أحدها، حيث إنّ التمثيل الرسمي لفلسطين في المحافل الدولية يمثل حركة تحرير من جهة، ومن جهة أخرى يسـعى هذا التمثيل بالطريقة الدبلوماسـية والقانونية لتثبيت هـذا التمثيل، وفـي ذلك أقصى درجـات الصعوبة والتناقض أيضاً، حين يطلب من الطرف المظلوم والمستعمَر أن يثبـت حقـه بالقانون الـذي تصوغه أيضاً الدولة الاسـتعمارية التي سببت نكبته، إضافة إلـى الضغوط الهائلة التي تواجه الدبلوماسـي الفلسـطيني وخاصة إذا كانـت هناك هوّة بينه وبـين مرجعيته الرسـمية فـي الأرض المحتلة أو فـي وزارة خارجية الدولة التي تسـتضيف الدبلوماسي.

وفي إجمال القول حول هذا الكتاب التوثيقي المهـم، إن جـاز التعبير، أنّ الكتـاب بمذكراته الشـخصية والعامـة ووثائقـه التـي أوردها ومراسلاته، يمثل أرشيفاً فلسطينياً مهماً يفصح عـن بعض الجوانب غير المعلن عنها في العملية الدبلوماسية أو تلك التي تحتاج إلى مطّلع قريب علـى تجربتهـا لروايتها، وهـو يعكس صراع ونضال رجل ونضال شعب بأكمله لا يزال يكتب حكايته.

الكتاب: الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي.

الكاتب: فوزي جرجس (محرراً)

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت

تاريخ النشر: نيسان ٢٠١٦.

عدد الصفحات: ٤٧٨

هذا الكتاب واحد من أهم الكتب الشاملة التي تفحص بدقة وشمولية الانتفاضات الشعبية العربية (٢٠١١ – ٢٠١٢). لقد كتب الكثير عن تلك الانتفاضات منذ الأشهر الأولى لاندلاعها، وانقسمت تلك الكتابات بين نظرتين إيجابية وسلبية، فجاء قسم كبير منها متسرّعاً ما لبثت تطورات الأحداث أن أظهرت قصوره في التحليل والتفسير وتقدير المستقبل. يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من البحوث المعمّقة والقراءات المتأنيّة والدقيقة حول أسباب الانتفاضات ومحركيها وتأثيراتها في الأوضاع السياسية العربية الداخلية، والإقليمية والدولية، ويعالج الانتفاضات العربية كلاً على حدة بأبعادها الداخلية ووفق آليات التعبئة الشعبية الذاتية، في ظل أزمة السلطة السياسية في كل من تلك الحالات، وفشل التنمية الاقتصادية لديها وفي ظل الأنواع الجديدة من التعبئة والنشاط التي أطّرت تلك الانتفاضات، ولا سيّما، حركات الشباب وتكنولوجيا الاتصالات، وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي. كما يعالجها في إطار المشهد الأوسع على المستويين الإقليمي والدولي. يقع الكتاب في عشرين فصلاً، ساهم في وصفها نخبة من الباحثين العرب والغربيين. إن التحليل الدقيق والتفكير المعمّق في آفاق التغيير الديمقراطي في المنطقة يوفران سمة مميزة لهذا الكتاب.

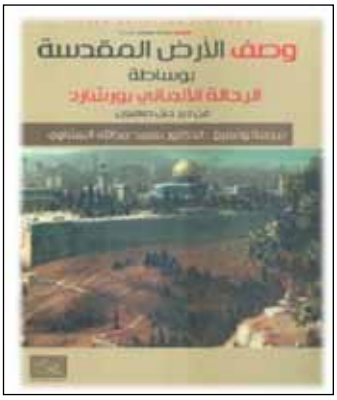

الكتاب: وصف الأرض المقدسة بوساطة الرحالة الألماني يورشارد

الكاتب: سعيد البيشاوي

الناشر: دار الشروق، عمان.

تاريخ النشر: ٢٠١٦

عدد الصفحات: ٢١٥

حضر بعض الرحالة الغربيين إلى الأراضي المقدسة من أجل الكتابة عنها ووصف المدن والقرى والقلاع والسهول والجبال والأنهار في تلك البلاد. وشهدت هذه المنطقة تدفق عديد من الرحالة والحجاج الغربيين في عصر الحروب الصليبية ٤٩٢– ٦٩٠هـ / ١٠٩٩ – ١٢٩١م. كتب هؤلاء عن الحياة الاقتصادية في الأراضي المقدسة وحياة

سـكانها السياسـية والاجتماعية، كما تعرضوا لوصف تطورها العمراني.

في المقابل، جعل الرحالـة والحجاج الغربيون جـل اهتمامهم منصباً على زيارة الأماكن الدينية المسـيحية ووصفها كما شاهدوها على الطبيعة، وكثيـراً ما كان يلجؤون إلـى الاقتباس من كتاب العهـد القـديم والجديد عن درايـة ومعرفة بهما. وبشكل عام، فإن أدب الرحلات الغربي على علاته وانزياحـه نحـو المقاربة الصهيونيـة، وفي مرات كثيرة كان خادماً وفياً لفكرتها في تصوير فلسطين بـالأرض التي تنتظر اليهود، فإنه من المهم تفكيك رواية الآخر وفهم الماضي من وجهة نظر الآخرين.

الكتاب: «اليهود العرب: قراءة ما بعد كولونيالية في القومية والديانة والإثنية»

الكاتب: يهودا شنهاف

الناشـر: المركـز الفلسـطيني للدراسـات الإسرائيلية «مدار»

تاريخ النشر: ٢٠١٦

عدد الصفحات: (٣٧٢) صفحة

كتاب «اليهود العرب: قراءة ما بعد كولونيالية في القومية والديانة والإثنية» لمؤلفه يهودا شنهاف (ترجمه عن الانكليزية ياسين السيّد) كتاب طليعي في ما يختص بدرس جوهر كينونة اليهود الذين يسمون وفق القاموس الصهيوني بـ«المزراحيين» (الشرقيين) حيث يعتبرهم يهودًا عربًا أولا ودائما.

ويعبر توظيف شنهاف لمصطلح اليهود العرب عـن اعتراض أسـاس إزاء ما كرسـه الخطاب الصهيوني وما يزال من تضاد بين العرب واليهود عمومـا، ويعلن عـن مقاربة مختلفـة تفكك هذا الخطاب، وتضعه في السياق الكولونيالي للحركة الصهيونية، وتكشـف عن مسـاجلات أرشيفية جديدة تظهر النظرة الاستشـراقية التي اتسمت بها النخب الصهيونية تجاه هؤلاء اليهود العرب.

ولا يكتفي كتاب شـنهاف بسرد قصة جديدة حول العلاقات القائمة بين الفئات الاجتماعية أو تاريخ بناء هـذه العلاقات، وإنما يوظف التاريخ أيـضًا للنظر تحت سطح الصهيونية نفسها.

ويفترض الكتاب أن درس اليهود العرب ينبغي أن يجـد نقطة بدايته في مطلع العقد الرابع من القرن العشـرين الفائت، عندمـا فتحت الحركة الصهيونيـة أعينها على اليهود العرب باعتبارهم مخزونًا للهجرة اليهودية، وليس عند وصولهم إلى إسرائيل خلال حقبة الخمسينيات من القرن نفسه. ويتيـح هذا الأمر إمكان وضـع درس العلاقات القائمة بين اليهود المزراحيين واليهود الأشكنازيين في سـياق اللقـاءات الكولونياليـة المبكرة التي حصلت بين اليهود العـرب والمبعوثين الصهاينة الأوروبيـين قبل إقامة الدولة وخارج فلسـطين، كما يتيح إمـكان درس الطريقة التي أعيدَ فيها إنتاج هذه العلاقـات عقب وصول اليهود العرب إلى إسرائيل.

يقــدم الكتــاب أيضا إحداثيــات مثيرة حول الشراكة بين الصهيونية وبريطانيا، ليس فقط في تســهيل الاستيلاء على فلسطين، إنما أيضا في تقــديم بنية تحتية ولوجســتية للتواصل مع يهود العراق، عبر شركة سوليل بونيه في مدينة عبدان الايرانية التي شــكلت قاعدة للتغلغل في أوساط يهود العراق.

وتكشــف الســجالات في عبدان ومع اليهود العــرب في العراق عن تماثل اللغــة الكولونيالية البريطانية مع لغة المندوبين الصهاينة في كل ما يتعلق بالنظرة للسكان المحليين.

ويكشف الكتاب ايضا عبر المراسلات والوثائق أن المندوبين الصهاينة العلمانيين ســعوا لتعزيز البعد الديني بين اليهود العرب من أجل «تطهيرهم» من عروبتهم، ما أســس لنتائج عكسية في فترة الدولة، حيث أدت المحاولات الرامية إلى بناء هوية إســرائيلية لليهود العرب من خلال قمع هويتهم العربية، إلى التمسك أكثر فأكثر بهذه الهوية وإلى تحديد مسألة التمييز الطائفي في إسرائيل، التي تحيل بدورها إلى بذور التناقض في الصهيونية، فكرًا وممارسة.

ويتبنــى الكتاب عــرض منظــور جديد لفهم العلاقــات الدقيقة بين اليهــود العرب واللاجئين الفلســطينيين الذين نزحوا عن ديارهم في العام ١٩٤٨، وهي علاقة عادةً ما تجري التعمية عليها أو إقصاؤهــا في الدراســات التي تســتند إلى التأريخ الصهيوني ونظرية المعرفة الصهيونية.

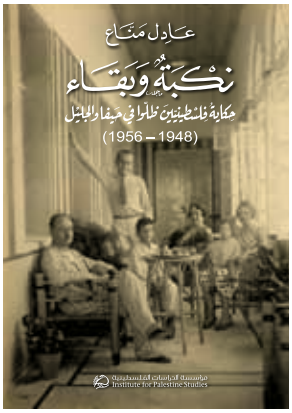

الكتــاب: نكبة وبقاء حكاية من ظلوا في حيفا والجليل ١٩٤٨-١٩٥٦
الكاتب: عادل مناع
الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية
تاريخ النشر: ٢٠١٦
عدد الصفحات: ٤٨٠ صفحة

يحمل هذا الكتاب في طياته تجديــدات متعددة: نظرية ومنهجية، وفي مصــادر المعرفة ومراجعها. وتنفض الدراســة الغبار عن حقبة تأسيسية في تاريخ الفلسطينيين الذين بقوا في حيفا والجليل بعد النكبة (١٩٤٨-١٩٥٦). وتســمح هذه الدراسة بسرد حكايات إنسانية وشخصية للمهمشين، مغايرة للروايات التاريخيــة النخبوية. فأســباب وحيثيات البقاء في فلســطين بعد سنة ١٩٤٨ ظلت ضبابية قلما ســلط المؤرخون الأضواء عليها. وهذه الدراسة تسلط الأضواء على بعض حالات "عدم الطرد" مــن الناصرة وأغلبيــة قرى ناحيتهــا، والقرى الدرزية وغيرها. ويشــمل البحث حكايات من لم يطردوا، وآخريــن اقتلعوا ثم عادوا إلى وطنهم. ويوثق لصــراع البقاء وحيثياته منذ النكبة حتى حرب الســويس ومذبحة كفر قاسم اعتماداً على منشورات ومخطوطات قلما عاينها الباحثون. وفي سبيل إسماع صوت المهمشين في شمال فلسطين حينذاك لا يهمل البحث الوثيقة الشفوية من خلال مقابلات أجريت مع من عايشوا الأحداث وكانوا شهود عيان عليها.